

OLIN
B
751
M4
1973

CORNELL UNIVERSITY
LIBRARIES
ITHACA, N. Y. 14853



JOHN M. OLIN
LIBRARY

Provided by the Library of Congress
Public Law 480 Program

73-960850

PL80
9/82

القصيدة المزدوجة

في المنطق

و

منطق المشرقيين

أصنيف :

الرئيس أبي علي بن سينا

عني بتأليف

مكتبة الجعفر النيزي

طهران

شارع بودك جوهري

Ariceuna, 980-1037

al-Qandeh al-muzdawjah

منطق المشرقيين

و

القصيدة المزدوجة في المنطق

تصنيف : الرئيس أبي علي بن سينا



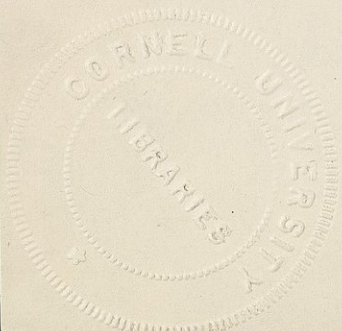
عنيت بتصحيحه ونشره

المكتبة السلفية

لمؤسسها

محمّد بن الخطيب و عبد الصّاح القنّاز

القاهرة : السّكة الجديدة





مقدمة النشر

ان (منطق المشركين) الذي تقدمه اليوم لقراء العربية — هو خير ما يقدم الناشرون على نشره من كتب هذا الفن ، لما فيه من المزايا الواضحة : فهو من تصنيف (الشيخ الرئيس أبي علي بن سينا) باري هذه القوس وابن بريدة هذه الصناعة ، وحسبك ما اشتهر به هذا الفيلسوف العظيم من متانة الانشاء وسلاسة البيان وتخير اللفظة الشريفة لمعناها المراد ولمكانها من التركيب .

ثم ان لهذا الكتاب منزلة على غيره مما صنفه الشيخ الرئيس نفسه في المنطق ، وذلك أنه وضعه في أخريات أيامه بعد أن قتل مباحث ذلك العلم الآلي خبيرا ، واكتشف مواضع السر منها ، فجاء الكتاب — كما ترى بين هاتين الدفتين — غير مبال مصنفه الابح الحق والواجب الذي توصل اليه . ولهذا جعله من الكتب التي يرضن بها على المتعصبين لمنطق اليونانيين وعلى المتفلسفة المشغوفين بالمشائين ، وهو في نظر ابن سينا أجدر بالاهتمام وأولى بالعناية من (منطق الشفاء) ومن سائر مصنفاة الاخرى في المنطق .

أما القصيدة المزدوجة (الارجوزة) التي استحسننا ضمها الى منطق المشركين فهي من نظم الشيخ الرئيس ، وضعها اجابة لسؤال أبي الحسن سهل بن محمد السهلي في كركانج ، وقد نصح الناظم لأخيه (علي) أن يحفظها ، وجدير بطلاب المنطق أن لا يفوتهم من نصيحة الرئيس لأخيه حظ .

القاهرة : أول يونيو سنة ١٩١٠

الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا

عن ابن أبي أصيبعة وابن خلدون والفقهي وعن دائرة المعارف البريطانية

الدور الاول

نقل (أبو عبيد عبد الواحد الجوزجاني) - تلميذ الشيخ الرئيس أبي علي الحسين
ابن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا - جملة عنه يذكر فيها تاريخ حياته ، وهذا
نص كلام الشيخ الرئيس :
ان أبي كان رجلا من أهل بلخ ، وانتقل منها الى بخارى في أيام (نوح بن منصور)
واشتغل بالتصرف ، وتولى العمل في أثناء أيامه بقرية يقال لها خرمة من ضياع
بخارى ، وهي من أمهات القرى وقرىها يقال لها أفشنة . وتزوج أبي منها
بوالدي (١) وقطن بها وسكن ، وولدت منها بها ، ثم ولدت أخي .
ثم انتقلنا الى بخارى ، وأحضرت معلم القرآن ومعلم الادب ، وأكملت العشر من
العمر وقد أتيت على القرآن وعلى كثير من الأدب ، حتى كان يقضى مني العجب .
وكان أبي ممن أجاب داعي انصريين ويعد من (الاسماعيلية) ، وقد سمع منهم
ذكر (النفس) و(العقل) على الوجه الذي يقولونه ويعرفونه هم ، وكذلك أخي ، وكان
ربما تذاكرا بينهما وأنا أسمعهما وأدرك ما يتولانه ولا تقبله نفسي ، وابتدأ يدعوانى
أيضاً اليه ، ويجريان على لسانهما ذكر الفلسفة والهندسة وحساب الهند ، وأخذ والدي
يوجهني الى رجل كان يبيع البقل ويقوم بحساب الهند حتى أتت منه .
ثم جاء الى بخارى (أبو عبد الله الناطلي) ، وكان يدعى المتفلسف ، وأنزله أبي
دارنا رجاء تعليمي منه ، وقبل قدومه كنت أشتغل بالفقه والتردد فيه الى (اسماعيل

(١) قال ابن خلدون : اسمها ستارة .

الزاهد) وكنت من أجود السالكين ، وقد ألفت طرق المطالبة ووجوه الاعتراض على المحيب على الوجه الذي جرت عادة القوم به .

ثم ابتدأت بكتاب (أيساغوجي) على النائي ولما ذكر لي حد الجنس انه « هو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ماهو » فأخذت في تحقيق هذا الحد بما لم يسمع بمثله ، وتعجب مني كل العجب ، وحذر والدي من شغلي بغير العلم . وكان أي مسألة قالها لي أنصورها خيرا منه ، حتى قرأت ظواهر المنطق عليه ، وأما دقائقه فلم يكن عنده منها خبرة .

ثم أخذت أقرأ الكتب على نفسي ، وأطلع الشروح حتى أحكمت علم المنطق وكذلك (كتاب اقليدس) فقرأت من أوله خمسة أشكال أوسمة عليه ثم توليت بنفسني حل بقية الكتاب بأسره .

ثم انتقلت الى (المحسبي) ، ولما فرغت من مقدماته ، وانتهيت الى الاشكال الهندسية قال لي النائي : « تول قراءتها وحلها بنفسك ، ثم اعرضها علي لا بين لك صوابه من خطئه » وما كان الرجل يقوم بالكتاب ، وأخذت أجل ذلك الكتاب ، فكم من شكل مشكل ماعرفه الى وقت ماعرضته عليه وفهمته اياه .

ثم فارقتي النائي متوجهاً الى (كركانج) واشتغلت أنا بتحصيل الكتب من الفصوص والشروح : من الطبيعي والاهلي ، وصارت أبواب العلم تنفتح علي . ثم رغبت في (علم الطب) ، وصرت أقرأ الكتب المصنفة فيه . وعلم الطب ليس من العلوم الصعبة ، فلا جرم اني برزت فيه في أقل مدة حتى بدأ فضلاء الطب يقرؤن علي علم الطب . وتعمدت المرضى ، فانفتح علي من أبواب المعالجات المقتبسة من التجربة مالا يوصف ، وأنا مع ذلك أخنلف الي الفقه وأناظر فيه ، وأنا في هذا الوقت من أبناء ست عشرة سنة .

ثم توفرت على العلم والقراءة سنة ونصف فأعدت قراءة المنطق وجميع أجزاء الفلسفة ، وفي هذه المدة مامت ليلة واحدة بطولها ، ولا اشتغلت في النهار بغيره ، وجمعت بين يدي ظهورا ، فكل حجة كنت أنظر فيها أثبت مقدمات قياسية

ورببتها في تلك الظهور .

ثم نظرت فيما عساها تنتج ، وراعت شروط مقدماته ، حتى تحققت لي حقيقة تلك المسئلة ، وكما كنت آحير في مسئلة أولم أكن أظفر بالحد الاوسط في قياس ترددت الى الجامع وصليت وابتهلت الى مبدع الكل حتى فتح لي المنفلق وتيسر المتعسر ، وكنت أرجع بالليل الى داري واضع السراج بين يدي ، واشتغل بالقراءة والكتابة ، فهما غلبنى النوم أو شعرت بضعف عدلت الى شرب قدح من الشراب ، ريثما تعود الي قوتي ، ثم ارجع الى القراءة ، ومتى أخذني أدنى نوم أحلم بتلك المسائل بأعيانها ، حتى أن كثيرا من المسائل اتضح لي وجوهها في المنام ، ولم أزل كذلك حتى استحكم معي جميع العلوم ، ووقفت عليها بحسب الامكان الانساني ، وكل ما علمته في ذلك الوقت فهو كما علمته الآن لم ازد فيه الى اليوم ، حتى احكمت (علم المنطق) و (الطبيعى) و (الرياضى) .

ثم عدلت الى (الالهى) ، وقرأت (كتاب مابعد الطبيعة) فما كنت أفهم ما فيه ، والتبس علي غرض واضعه حتى اعدت قراءته أربعين مرة وصار لي محفوظا وانا مع ذلك لا أفهمه ولا المقصود به ، وأيست من نفسي ، وقلت هذا كتاب لا سبيل الى فهمه . واذا انا في يوم من الايام ، حضرت وقت العصر في الوراقين ، ويبد دلال مجلدينادي عليه ، فعرضه علي فرددته رد متبرم معتقدان لافائدة في هذا العلم ، فقال لي اشتر مني هذا فانه رخيص ابيعك بثلاثة دراهم وصاحبه محتاج الى ثمنه . فاشتريته فاذا هو كتاب (أبى نصر الفارابى) في (اغراض كتاب مابعد الطبيعة) . ورجعت الى بيتي ، وأسرعت قراءته فانفتح علي في الوقت أغراض ذلك الكتاب ، بسبب أنه كان لي محفوظا على ظهر القلب ، وفرحت بذلك ، ونصدقت في ثأني يوم بشيء كثير على الفقراء ، شكرا لله تعالى .

وكان سلطان بخارى في ذلك الوقت (نوح بن منصور) ، وانفق له مرض حار الاطباء فيه ، وكان اسمي اشتهر بينهم بالتوفر على القراءة ، فأجروا ذكرى بين يديه وسألوه احضاري ، فحضرت وشاركتهم في مداواته ، وتوسمت بخدمته ، فسألته

يوماً الاذني لي في دخول دار كتبهم ومطالعتها وقراءة ما فيها من كتب الطب ، فأذن لي . فدخلت داراً ذات بيوت كثيرة ، في كل بيت صناديق كتب مفضدة بعضها على بعض ، في بيت منها كتب العربية والشعر ، وفي آخر الفقه ، وكذلك في كل بيت كتب علم مفرد ، فطالمت فهرست كتب الاوائل ، وطلبت ما احتجت اليه منها ، ورأيت من الكتب ما لم يقع اسمه الى كثير من الناس قط ، وما كنت رأيت من قبل ولا رأيت أيضاً من بعد . فقرأت تلك الكتب ، وظفرت بفوائدها (١) ، وعرفت مرتبة كل رجل في علمه ، فلما بلغت ثمان عشرة سنة من عمري فرغت من هذه العلوم كلها ، وكنت اذ ذاك للعلم احفظ ، ولكنه اليوم معي انضج ، والا فالعلم واحد لم يتجدد لي بعده شيء* .

وكان في جوارى رجل يقال له أبو الحسين العروضي ، فسألني أن أصنف له كتاباً جامعاً في هذا العلم ، فصنفت له (المجموع) وسميته به ، وأتيت فيه على سائر العلوم ، سوى الرياضي ، ولي اذ ذاك احدى وعشرون سنة من عمري .

وكان في جوارى أيضاً رجل يقال له أبو بكر البرقي ، خوارزمي المولد فقيه النفس متوحد في الفقه والتفسير والزهد مائل الى هذه العلوم ، فسألني شرح الكتب له ، فصنفت له كتاب (الحاصل والمحول) في قريب من عشرين مجلدة ، وصنفت له في الاخلاق كتاباً سميته كتاب (البر والائم) ، وهذان الكتابان لا يوجدان الا عنده فلم يعد يعرفهما أحد يتنسخ منهما .

ثم مات والدي ، ونصرت بي الاحوال ، وتقلدت شيئاً من أعمال السلطان ، ودعيتي الضرورة (٢) الى الارتحال عن (بخارى) والانتقال الى (كركانج) ، وكان (أبو الحسين السهلي) المحب لهذه العلوم بها وزيراً . وقدمت الى الامير بها وهو

(١) ائفق بعد ذلك احتراق تلك الخزانة فتفرد أبو علي بما حصل من علومها ، وكان يقال ان ابا علي توصل الى احراقها لينفرد بمعرفة ما حصله منها وينسبه الى نفسه .

(٢) كان قبل ذلك يتصرف هو ووالده في الاحوال ويتقلدان للسلطان الاعمال ، قال ابن خلكان « ولما اضطربت أمور الدولة السامانية خرج أبو علي من بخارى الى (كركانج) وهي قصبه (خوارزم) واختلف الى خوارزم شاه علي بن مأمون بن محمد »

(علي بن مأمون)، وكنت على زبي الفقهاء اذ ذاك بطيلسان وتحت الحنك، وأثبتوا لي مشاهرة دارة تقوم بكفاية مثلي .

ثم دعت الضرورة الى الانتقال الى (نسا) ومنها الى (باورد) ومنها الى (طوس) ومنها الى (شقان) ومنها الى (سمنيقان) ومنها الى (جاجرم) رأس حد خراسان ومنها الى (جرجان). وكل قصدي الامير (قابوس) (١)، فانفق في أثناء هذا أخذ قابوس وحبسه في بعض القلاع وموته هناك. ثم مضيت الى (دهستان) ومرضت بها مرضاً صعباً. وعدت الى (جرجان)، فاتصل (أبو عبيد الجوزجاني) بي، وأنشأت في حالي قصيدة فيها بيت القائل:

لما عظمت فليس مصر واسعي،

لما غلأمني عدمت المشتري .

الدور الاخير

روايات مختلفة:

أكثر ما بقي من ترجمة الشيخ الرئيس أبي علي بن سينا منقول عن صاحبه (أبي عبيد عبد الواحد الجوزجاني)، الذي لازمه مدة غير قليلة منذ هبط الشيخ الرئيس مدينة جرجان، ونحن موردون هنا شيئاً من روايات أبي عبيد مما جاء في الكتب المعروفة:

كان بجرجان رجل يقال له (أبو محمد الشيرازي) يحب هذه العلوم، وقد اشترى للشيخ داراً في جواره وأنزله بها، وأنا أختلف اليه في كل يوم أقرأ (المجسطي) واستملي المنطق، فأملى علي (المختصر الأوسط) في المنطق، وصنف لابي محمد الشيرازي كتاب (المبدأ والمعاد) وكتاب (الارصاد الكلية)، وصنف هناك كتباً كثيرة كأول

(١) هو الامير شمس المالبي قابوس بن أبي طاهر وشمكير بن زياد بن وردان شاه الجيلي، أمير جرجان وبلاد الجبل (طبرستان).

(القانون) و(مختصر المجسطي) وكثيرا من الرسائل ، ثم صنف في أرض الجبل بقية كتبه .

ثم انتقل الى الري ، واتصل بخدمة (السيدة) وابنها (بمجد الدولة) ، وعرفوه بسبب كتب وصلت معه تتضمن تعريف قدره ، وكان بمجد الدولة اذ ذاك غلبة السودان ، فاشتغل بمداواته ، وصنف هناك كتاب (المعاد) ، وأقام بها — الى أن قصد (شمس الدولة) بعد قتل (هلال بن بدر بن حسنويه) وهزيمة عسكر بغداد .

ثم اتفقت أسباب أوجبت الضرورة لهاخر وجهه الى (قزوين) ومنها الى (همدان) واتصاله بخدمة (كذبانويه) والنظر في أسبابها .

ثم اتفق معرفة (شمس الدولة) ، واحضاره مجلسه بسبب قولنج كان قد أصابه . وعالجه حتى شفاه الله ، وفاز من ذلك المجلس بخلع كثيرة ، ورجع الى داره بعد ما أقام هناك أربعين يوما بلبا إليها ، وصار من ندماء الأمير .

ثم اتفق نهوض الأمير الى (قزمسين) لحرب (عزاز) ، وخرج الشيخ في خدمته ، ثم توجه نحو (همدان) منهزما راجعا . ثم سألوه تقلد الوزارة فتقلدها .

ثم اتفق تشويش العسكر عليه ، واشفاقهم منه على أنفسهم ، فكبسوا داره وأخذوه الى الحبس ، وأغاروا على أسبابه وأخذوا ما كان يملكه ، وسألوا الأمير قتله فامتنع منه ، وعدل الى نفيه عن الدولة طلباً لمرضاةهم . فتواري في دار الشيخ (أبي سعد بن دخدوك) أربعين يوما ، فعاود الأمير شمس الدولة القولنج ، وطلب الشيخ فحضر مجلسه ، فاعتذر اليه الأمير بكل الاعتذار ، فاشتغل بمعالجته ، وأقام عنده مكرما مبجلا . وأعيدت الوزارة اليه ثانيا .

ثم سألته أنا شرح كتب (أرسطوطاليس) ، فذكر أنه لا فراغ له الى ذلك في ذلك الوقت ، ولا يمكن ان رضيت مني بتصنيف كتاب أورد فيه ما صح عندي من هذه العلوم بلا مناظرة مع المخالفين ، ولا اشتغال بالرد عليهم — فملت ذلك . فوضيت به . فابتدأ بالطبعيات من كتاب سماه (كتاب الشفاء) . وكان قد صنف الكتاب

الاول من (القانون). وكان يجتمع كل ليلة في داره لطلبة العلم ، وكنت أقرأ من الشفاء ، وكان يقري غيري من القانون نوبة ، فاذا فرغنا حضر المغنون على اختلاف طبقاتهم ، وهي مجلس الشراب بالآلاته ، وكنا نشغل به .

وكان التدريس بالليل لعدم الفراغ بالنهار ، خدمة للامير ، فقضينا على ذلك زمنا . ثم توجه (شمس الدولة) الى (طارم) لحرب الامير بها ، وعاوده القولنج قرب ذلك الموضوع واشتد عليه ، وانضاف الى ذلك أمراض أخو جليها سوء تدييره وقلة القبول من الشيخ ، فخاف العسكر وفاته ، فرجعوا به طالبين (همدان) في المهد ، فتوفي في الطريق في المهد .

ثم بويع بن شمس الدولة ، وطلبوا استيزار الشيخ ، فأبى عليهم ، وكان (علاء الدولة) سرا يطلب خدمته والمصير اليه والانضمام الى جوانبه .

وأقام في دار (أبي غالب المطار) متوارياً . وطلبت منه آتاهم كتاب (الشفاء) ، فاستحضر أبا غالب ، وطلب الكاغد والمجبرة فأحضرهما ، وكتب الشيخ في قريب من عشرين جزءاً على الثمن بخطه رؤس المسائل ، وبقي فيه يمين . حتى كتب رؤس المسائل كلها بلا كتاب يحضره ولا أصل يرجع اليه ، بل من حفظه وعن ظهر قلبه ، ثم ترك الشيخ تلك الاجزاء بين يديه ، وأخذ الكاغد ، فكان ينظر في كل مسألة ويكتب شرحها ، فكان يكتب كل يوم خمسين ورقة - حتى آتى على جميع الطبيعيات والالهيات ، ما خلا كتابي (الحيوان) و (النبات) .

وابتدأ بالمنطق ، وكتب منه جزءاً ، ثم أنهم (تاج الملك) بمكاتبتهم (علاء الدولة) فأنكر عليه ذلك ، وحث في طلبه ، فدل عليه بعض أعدائه ، فأخذوه وأدوه الى قلعة يقال لها (فردجان) ، وأنشأ هناك قصيدة منها :

دخولي باليقين كما تراه ،

وكل الشك في أمر الخروج .

وبقي فيها أربعة أشهر .

ثم قصد (علاء الدولة) همدان وأخذها ، وانهمز (تاج الملك) ومر الى تلك

القلعة بعينها ، ثم رجع (علاء الدولة) عن همدان ، وعاد (تاج الملك) و (ابن شمس الدولة) الى همدان ، وحلوا معهم الشيخ اليها ، ونزل في دار (العلوي) ، واشتغل هناك بتصنيف المنطق من كتاب (الشفاء) ، وكان قد صنف بالقلمة كتاب (الهدايات) و (رسالة حي بن يقظان) وكتاب (القولنج) . وأما (الأدوية القلبية) فأنما صنفها أول وروده الى (همدان) .

وكان قد تقضى على هذا زمان ، و (تاج الملك) في أثناء هذا يمينه بمواعيد جميلة . ثم عن للشيخ التوجه الى (أصفهان) ، فخرج متنكرا وأنا وأخوه وغلامان معه في زى الصوفية ، الى أن وصلنا الى (طبران) على باب (أصفهان) ، بعد أن قامينا شدائد في الطريق ، فاستقبلنا أصدقاء الشيخ وندماء (الامير علاء الدولة) وخواصه وحمل اليه الثياب والمراكب الخاصة ، وأنزل في محلة يقال لها (كونكسند) في دار (عبد الله بن بابي) وفيها من الآلات والفرش ما يحتاج اليه .

وحضر مجلس علاء الدولة فصادف في مجلسه الاكرام والاعزاز الذي يستحقه مثله ، ثم رسم الامير علاء الدولة ليالي الجمعات مجلس النظر بين يديه بمحضرة سائر العلماء على اختلاف طبقاتهم والشيخ في جملتهم فما كان يطاق في شيء من العلوم . واشتغل في أصفهان بتتيم كتاب (الشفاء) ففرغ من المنطق والمجسطي ، وكان قد اختصر (أوقليدس) و (الارنماطقي) و (الموسيقى) ، وأورد في كل كتاب من الرياضيات زيادات رأى أن الحاجة اليها داعية . أما في المجسطي فأورد عشرة أشكال في اختلاف المنظر ، وأورد في آخر المجسطي في علم الهيئة أشياء لم يسبق اليها وأورد في أوقليدس شها ، وفي الارنماطقي خواص حسنة ، وفي الموسيقى مسائل غفل عنها الاولون ، وتم الكتاب المعروف بالشفاء - ما خلا كتابي النبات والحيوان فانه صنفهما في السنة التي توجه فيها علاء الدولة الى (سابورخواست) في الطريق ، وصنف أيضا في الطريق كتاب (النجاة) - واختص بملاء الدولة وصار من ندمائه ، الى أن عزم علاء الدولة على قصد همدان ، وخرج الشيخ في الصحبة ، فجرى ليلة بين يدي علاء الدولة ذكر الخلل الحاصل في التقاويم المعبولة بحسب الارصاد

القديمة ، فأمر الأمير الشيخ الاشتغال برصد هذه الكواكب ، وأطلق له من الاموال ما يحتاج اليه ، وابتدأ الشيخ به ، وولاني اتحاد آلاتها واستخدم صناعها ، حتى ظهر كثير من المسائل ، فكان يقع الخلل في أمر الرصد لكثرة الأسفار وعوائقها .
وصنف الشيخ بأصهبان (الكتاب العلائي) .

وكان من عجائب أمر الشيخ أني صحبته وخدمته خمساً وعشرين سنة فما رأيت له - إذا وقع له كتاب مجدد - ينظر فيه على الولاء ، بل كان يقصد المواضع الصعبة منه والمسائل المشككة ، فينظر ما قاله مصنّفه فيها ، فيتبين مرتبته في العلم ودرجته في الفهم .
وكان الشيخ جالساً يوماً من الايام بين يدي الامير - وأبو منصور الجبائي حاضر - فجرى في اللغة مسألة تكلم الشيخ فيها بما حضره ، فالتفت أبو منصور الى الشيخ يقول : « انك فيلسوف وحكيم ، ولكن لم تقرأ من اللغة ما يرضى كلامك فيها . » فاستنكف الشيخ من هذا الكلام ، وتوفر على درس كتب اللغة ثلاث سنين ، واستهدى كتاب (تهذيب اللغة) من خراسان من تصنيف (أبي منصور الأزهري) ، فبلغ الشيخ في اللغة طبقة قلما يتفق مثلاً ، وأنشأ ثلاث قصائد ضمنها ألفاظاً غريبة من اللغة ، وكتب ثلاثة كتب : أحدها على طريقة (ابن العميد) ، والآخر على طريقة (الصابي) ، والآخر على طريقة (الصاحب) ، وأمر بتجليدها واخلاق جلدها ، ثم أوعز الى الامير ، فعرض تلك المجلدة على أبي منصور الجبائي ، وذكر أنا ظفرنا بهذه المجلدة في الصحراء وقت الصيد ، فيجب أن تتفقدتها وتقول لنا ما فيها . فنظر فيها أبو منصور وأشكك عليه كثير مما فيها ، فقال له الشيخ ان ما تجهله من هذا الكتاب فهو مذكور في الموضوع الفلاني من كتب اللغة ، وذكر له كثيراً من الكتب المعروفة في اللغة كان الشيخ حفظ تلك الالفاظ منها ، وكان أبو منصور مجزفا فيما يورده من اللغة غير ثقة فيها . ففطن أبو منصور أن تلك الرسائل من تصنيف الشيخ ، وأن الذي حمله عليه ما جره به في ذلك اليوم ، فتصل واعتذر اليه . ثم صنف الشيخ كتاباً في اللغة سماه (لسان العرب) لم يصنف في اللغة مثله ولم ينقله الى الياس حتى توفي ، فبقي على مسودته لا يهتدي أحد الى ترتيبه .

وكان قد حصل للشيخ تجارب كثيرة فيما باشره من المعالجات ، عزم على تدوينها في كتاب (القانون) ، وكان قد علقها على أجزاء فضاءت قبل تمام كتاب القانون .

من ذلك أنه صدع يوماً ، فتصور أن مادة تريد النزول الى حجاب رأسه ، وأنه لا يأمن وربما يحصل فيه ، فأمر بأحضار ثلج كبير ودقه ولفه في خرقة وتغطيته رأسه بها ، ففعل ذلك حتى قوي الموضع وامتنع عن قبول تلك المادة وعو في .

ومن ذلك أن امرأة مسلوثة بخوارزم أمرها أن لاتناول شيئاً من الادوية سوى الجلنجبين السكري ، حتى تناوت على الايام مقدار مائة من ، وشفيت المرأة .

وكان الشيخ قد صنف بجرجان (المختصر الاصغر) في المنطق ، وهو الذي وضعه بعد ذلك في أول (النجاة) ، ووقعت نسخة الى شيراز ، فنظر فيها جماعة من هل العلم هناك ، فوقعت لهم الشبه في مسائل منها فكتبوها على جزؤ ، وكان القاضي بشيراز من جملة القوم ، فأنفذ بالجزؤ الى (أبي القاسم الكرمانى) صاحب (ابراهيم بن بابا الديلمي) المشغول بعلم التناظر ، وأضاف اليه كتابا الى الشيخ أبي القاسم ، وأنفذهما على يدي ركابي قاصد ، وسأله عرض الجزؤ على الشيخ واستهجاز أجوبته فيه ، واذا الشيخ أبو القاسم دخل على الشيخ عند اصفرار الشمس في يوم صائف وعرض عليه الكتاب والجزؤ ، فقرأ الكتاب وردده عليه وترك الجزؤ بين يديه وهو ينظر فيه والناس يتحدثون ثم خرج أبو القاسم ، وأمرني الشيخ بأحضار البياض وقطع أجزاء منه ، فشدت خمسة أجزاء ، كل واحد منها عشرة أوراق بالربع الفرعوني ، وصلينا العشاء وقدم الشمع ، فأمر بأحضار الشراب ، وأجلسني وأخاه ، وأمرنا بتناول الشراب ، وابتدأ هو بجواب تلك المسائل ، وكان يكتب ويشرب الى نصف الليل - حتى غلبي وأخاه النوم ، فأمرنا بالانصراف ، فعند الصباح قرع الباب ، واذا رسول الشيخ يستحضرني ، فحضرنه وهو على المصلى وبين يديه الاجزاء الخمسة ، فقال : « خذها وصر بها الى الشيخ أبي القاسم الكرمانى وقل له استهجات في الأجوبة عنها لثلاثا يتموق الركابي » . فلما حملته اليه تعجب كل

العجب ، وصرف القبيح ، وأعلمهم بهذه الحالة ، وصار هذا الحديث تاريخاً بين الناس .
ووضع في حال الرصد آلات ماسبق اليها ، وصنف فيها رسالة ، وبقيت أناثمان
سنين مشغولاً بالرصد ، وكان غرضي تبين ما يحكيه بطلميوس عن قصته في الارصاد ،
فتبين لي بعضها .

وصنف الشيخ كتاب (الأوصاف) ، واليوم الذي قدم فيه السلطان مسعود
الى أصفهان نهب عسكره رحل الشيخ ، وكان الكتاب في جملته وما وقف له
على أثر .

وكان الشيخ قوي القوى كلها ، وكانت قوة الجامعة من قواه الشهوانية أقوى
وأغلب ، وكان كثيراً ما يشتغل به فأثر في مزاجه ، وكان الشيخ يعتمد على قوة مزاجه
حتى صار أمره - في السنة التي حارب فيها علاء الدولة (تاش فراش) على باب
(الكرخ) - الى أن أخذ الشيخ قولنج ، وحرصه على برئه اشفاقاً من هزيمة
يدفع اليها ولا يتأني له المسير فيها مع المرض - حقن نفسه في يوم واحد ثمان كرات ،
فتفرح بعض أمعائه ، وظهر به سحج ، وأحوج الى المسير مع علاء الدولة ، فأسرعوا
نحو (ايدج) ، فظهر به هناك الصرع الذي قد يتبع علة القولنج ، ومع ذلك كان
يدبر نفسه ويحقن نفسه لاجل السحج ولبقية القولنج ، فأمر يوماً بأخذ دانقين من
بذر الكرفس في جملة ما يحتقن به وخطاه بها طلباً لكسر الرياح ، فقصده بعض الاطباء
الذي كان يتقدم هو اليه بمعالجته ، وطرح من بذر الكرفس خمسة دراهم لست
أدري أعمداً فعله أم خطأ لاني لم أكن معه ، فازداد السحج به من حدة ذلك
البذر ، وكان يتناول المثلثون بطوس لاجل الصرع ، فقام بعض علمائه وطرح شيئاً
كثيراً من الافيون فيه ، وناوله فأكله ، وكان سبب ذلك خيانتهم في مال كثير
من خزائنه ، فتمنوا هلاكه ليأمنوا عاقبة أعمالهم .

ونقل الشيخ كما هو الى أصفهان ، فاشتغل بتدبير نفسه ، وكان من الضعف بحيث
لا يقدر على القيام ، فلم يزل يمالج نفسه حتى قدر على المشي وحضر مجلس علاء الدولة ،
لكنه مع ذلك لا يتحفظ . ويكثر التخليط في أمر الجامعة . ولم يبرأ من العلة كل

البرء ، فكان يتركس ويبرأ كل وقت .
ثم قصد علاء الدولة همدان فسار معه الشيخ ، فعاودته في الطريق تلك العلة -
الى أن وصل الى همدان وعلم أن قوته قد سقطت وانها لا تفي بدفع المرض ، فأهمل
مداواة نفسه وأخذ يقول : « المدبر الذي كان يدبر بدني قد عجز عن التدبير . والآن
فلا تنفع المعالجة . » (١) وبقي على هذا أياما ثم انتقل الى جوار ربه .
وكان عمره ثلاثا وخمسين سنة . وكان موته في سنة ثمان وعشرين وأربعمائة .
وولادته في سنة خمس وسبعين وثلاثمائة . (٢)

هذا آخر ما ذكره أبو عبيد من أحوال الشيخ الرئيس .
قال ابن أبي أصيبعة ان قبره تحت السور من جانب القبلة من همدان . وحكى
عز الدين أبو الحسن علي بن الاثير في تاريخه الكبير أنه توفي بأصفهان . وقيل بل نقل
الى أصفهان ودفن في موضع باب كونكنبد .

ولما مات ابن سينا من القولنج الذي عرض له قال فيه بعض أهل زمانه :

وأيت ابن سينا يعادي الرجال ،

وبالحبس (٣) مات أخس المات ،

فلم يشف ما ناله ؛ (الشفاء) ،

ولم ينبج من موته ؛ (النجاة) .

علمه وفلسفته :

كان الشيخ الرئيس في نشاط قلبه وذكائه وقواه العقلية وفي ملازمته لتصور الاغنياء

(١) قال ابن خلكان بعد هذا : « ثم اغتسل وتاب ، وتصدق بما معه على الفقراء ، ورد المظالم
على من عرفه ، وأعتق ممالئكة ، وجعل يختم في كل ثلاثة أيام ختمة — ثم مات . »

(٢) وفي ابن خلكان أن ولادته كانت في شهر صفر سنة سبعين وثلاثمائة ، وتوفي يوم الجمعة من
شهر رمضان سنة ثمان وعشرين وأربعمائة .

(٣) الحبس البطن من القولنج الذي أصابه .

(٤) (الشفاء) و (النجاة) كتابان من تأليفه . قال ابن خلكان : وكان الشيخ كمال الدين

ابن بونس رحمه الله تعالى يقول ان محدومه مسخط عليه واعتقله ومات في السجن وكان ينشد هذين
البيتين .

أشبهه بأرسطيس منه بأرسطو.

وهو - في استرساله بالقول وبخفة قلبه وتفاخره ووجهه للملاذ - على طرفي تقيض مع ابن رشد الذي كان أنبل أخلاقاً وأشرف عقلاً.

والصدف هي التي جعلت طب ابن سينا متبعاً في كليات أوروبا من القرن الثاني عشر الى القرن السابع عشر ، وهي التي سترت بسحابة كثيفة أسماء أسلافه من أرهاط الطب والفلسفة العربية كالرازي وعلي وأبي مروان عبد الملك بن زهر وغيرهما ، وان كانت أعمال الشيخ الرئيس لا تختلف من حيث الاصول عن أعمال أسلافه ، لولا أنهم اتبعوا مذهب جالينوس ، وابن سينا اتبع مذهب ابقراط المعدل بطريقة أرسطو . أما طب ابن سينا في كتابه (القانون) فيختلف عن طب الرازي في كتابه (الحاوي) بطريقة الأكثر سعة وبسطاً ، وربما كان ذلك ناشئاً عن تعمق ابن سينا في المنطق ، وبذلك نال لقب (الرئيس) .

وقد اختلفوا في قيمة (القانون) وأهميته ، فمنهم من عده خزانة الحكمة ، ومنهم من أنزله الى منزلة الورق الفارغ ، ومن هؤلاء ابن زهر .

ويعيون القانون لما فيه من كثرة أنواع خواص الاجسام البشرية ولما فيه من الابهام في الكشف عن الامراض . وينقسم القانون الى أقسام خمسة : الاول والثاني منها يشملان علم وظائف الأعضاء (الفسيولوجيا) وعلم الامراض (باثولوجيا) وحفظ الصحة (الهجين) . وفي الثالث والرابع يأتي بحث وسائط المداواة . وفي الخامس وصف العلاج وتركيبه . وفي هذا الاخير شيء من ملاحظات ابن سينا وتجاربه الخاصة . والرئيس لا يختلف عن زملائه في أمر تعداد اعراض الامراض ، ويقال انه دون علي في الطب العملي وفي التشريح ، وابن سينا هو الذي أدخل في نظريات الطب الاسباب الاربع المنسوبة الى طريقة المشائين من أتباع أرسطو . والظاهر أنه لم يكن ذا علم خاص بالتاريخ الطبيعي والنباتات .

كان (القانون) عام ١٦٥٠ لا يزال متبعاً في كليات (لوفان) و (مونبيلية) . وكانت شهرة صاحبه بالفلسفة في القرون الوسطى بين الاوربيين دون شهرته بالطب بكثير .

وان طريقة (ألبرتس ماجنس) وخلفائه مدينة لابن سينا في كثير من معادلاته ودساتيره .
وان الشيء النافع من تاريخ المنطق ناتج من تعاليمه من حيث علاقتها بطبيعة
الافكار المجردة ووظيفتها . على انه وان كان (بروفيري) هو الذي نبه الشرق والغرب
الى هذه المسئلة ، فان العرب كانوا أول من اقترب من الحقيقة فيها تمام الاقتراب .
أما في الفلسفة فيرى الشهرستاني أن ابن سينا جدير بأن يكون نموذجاً لفلسفة
الاسلام ، وأن حملة أبي حامد الغزالي على الفلسفة وأهلها لم يكن المقصود بها على الحقيقة
غير ابن سينا — ومن هذا يمكننا أن نعلم مكانة الشيخ الرئيس بين الفلاسفة المسلمين .
ان مذهب ابن سينا في الفلسفة مأخوذ على الاغلب عن أرسطو ، وممزوج بأراء
المشائين وأصولهم ، وتكاد تكون هذه الفلسفة لاهوتية .

مثال ذلك أنه يقول في تأييد رأيه بضرورة كون العالم حادثاً : ان الموجودات
كلها — ما سوى الله — ممكنة الوجود بالطبع ، وتكون واجبة الوجود بفعل المبدع
الاول . وتعبير آخر ان ممكن الوجود قد يكون واجب الوجود .

وتستغرق نظرية (العلم) جزءاً مهماً من تعاليم ابن سينا ، فهو يرى أن للانسان
نفساً عقلية ذات وجهين يتجه أحدهما نحو الجسم ويعمل كالعقل العملي بمساعدة الهيئة
الظاهرة العليا . والوجه الآخر معرض لقبول الصور العقلية والحصول عليها . والغرض
من ذلك أن تكون النفس العقلية عالماً معقولاً تصدر عنه صور الكائنات ونظامها
العقلي .

وليس في الانسان الا أنه ذو قابلية صالحة للحصول على العقل الذي يساعده
العقل العامل . وفي استطاعة الانسان أن يوهل نفسه ويعدها لذلك التأثير بأن يزيل
الموانع التي تحول دون اتصال العقل بالظرف الصالح لاستيعابه وهو البدن .
أما درجات هذا العمل في تحصيل العقل فهي أربعة في احصاء ابن سينا ، وهو
لا يتبع في هذا أرسطو ، بل يأخذ بأقوال المفسرين من اليونان : فالدرجة الأولى
هي درجة (العقل الهولاني) . وتكون بالقوة لا بالفعل ، كحالة الطفل الذي لم يياشر
تعلم الكتابة وفيه الاستعداد لها بالقوة . والدرجة الثانية درجة (العقل بالملكة) .

كحالة الطفل الذي تعلم مبادئ الكتابة وملاك بها سبيل النمو المؤدية الى الامكان
الكامل ، وهذا العقل الذي بلغ من التدريب نصف الطريق يفيد الظن ويبعث
الامل وان لم يكن بعد قد صار علماً حتمياً . واذا ما وصلت قوة الكتابة الى حد الكمال
فتلك الدرجة هي درجة (العقل العامل) السالك سبيل العلم والبرهان . واذا صارت
الكتابة عملاً دائماً للشخص وملكة باقية يرجع اليها حينما يريد فهذه حالة (العقل
النام) .

ان هذا العمل بمجموعه أشبه بتدرج النور الى الجسم الذي فيه قابلية
الاستنارة . ومع ذلك فان للتوصل الى العقل العامل — وبالتعبير الديني للاتصال بالله
وملائكته — درجات متعددة من حيث القابلية والاستعداد . وقد تكون قوة هذه
القابلية والاستعداد على درجة من الشدة في الميل الى القرب (الحب) بحيث تتجاوز
مبلغ الطاقة في ارتقاها الى مرأى الحقيقة بقوة قدسية ، وبهذه الطريقة حاولت الفلسفة
أن تفسر النبوة وهي أصل من أصول الأسلام ، على أن تأثير العقل العامل لم يكن
مقتصرًا عندهم على الانسان فقط ، بل هو المنشأ العام أيضاً لصور هذا العالم .

* * *

اجتهد بن سينا في مواضع كثيرة أن يابس عقائد الدين لباساً عقلياً، وخصوصاً في
مبحث النبوات والحواروق وفي باب القدرة الأزلية .
وهو يعزز أقواله في أزلية النفس بمناقشات وردت بين أقوال افلاطون ، ويبين
أن ارسال الرسل نتيجة لمقدمات الايمان بالاله ذي السلطان العقلي والهيمنة الادبية،
وما كانت هذه المعجزات الظاهرة الا برهاناً على قدسية الرسالة الالهية . ذلك لأن
الانسان في حاجة قبل كل شيء الى أن يكون ذا نظر صحيح في حقيقة الاشياء ،
ثم الى قوة قادرة على استخراج الحقائق الناصعة ، وذلك حرصاً على سعادة المجتمع
البشري واحتفاظاً ببقائه . ولو كان من الضروي أن توجد للهيون جفون وأهداب ،
فمن الضروي كذلك أن يقوم في الناس نبي يعظهم ويبرهن لهم على أنه لاله الا
الله ، وپرشدهم الى شرائع ونظامات ، ويدعوهم لعمل الخير ، ويرغبهم بالجزاء في

الدار الآخرة .

الألهام وانوحي أسماء يهبطان على البشر لسعادتهم ، والمعجزات هي برهان صاحب الوحي على وحيه ، وكما ان للنفس في الحالات العادية تأثير على أعضاء الجسم فان لها أيضاً حالات سامية تستطيع معها أن تبلغ منزلة النفس التي ليست هيولانية ، تلك النفس القوية على اختراق العالم الغير مقاوم ، وان اتصالها هذا بالعالم الآخر اتصالاً غير عادي هو من المعجزات التي لا يدركها العقل العادي ، وبذلك يصبح كثير من الاشياء الغامضة مرئياً لصاحب تلك النفس ، حتى كأن هناك شعاعاً من نور ينصب على الجهولات وهي في حالك الظلام فيكشف له حقيقتها ، وقد ينصب تصوره نحو تلك المكشفات فتظهر للروح الدنيا في شكل الصور والأصوات - وذلك هو الجمال الملاكي الذي يدركه المشاهد ، والكلام المطرب الذي ينقله الصوت السماوي الى سماعه .

على هذه الكيفية أراد ابن سينا - كما أراد أسلافه الفلاسفة - أن يوفق بين أنواع الفلسفة العقلية وبين معتقداته الدينية . ولكن حججه تسقط بسقوط المباديء التي كان يبني عليها ، ويظهر سقوطها للباحث بجلاء من هجمات أبي حامد الغزالي على مقاصد نظرياته ونتائجها .

مصنفاته :

القانون (في الطب) : أربع عشرة مجلدة ، صنف بعضه بمرجان وبالري وتممه بهمدان .

الحواشي على القانون .

الأدوية القلمية : مجلدة ، صنفه بهمدان وكتب به الى الشريف السعيد أبي الحسين علي بن الحسين الحسيني .

القولنج : مجلدة ، صنفه وهو محبوس بقلعة (فودجان) ولا يوجد تاماً .

تعايق مسائل حنين (في الطب) .

قوانين ومعالجات طبية .

- مسائل عدة طبية .
مقالة في تعرض رسالة الطيب .
مختصر في النبض (بالفارسية) .
السكنجيين .
الهندبا .
التدارك لأنواع خطأ التدبير : سبع مقالات ، صنفه لأبي الحسن أحمد بن محمد السهلي .
الموجز : مجلدة .
الموجز الصغير (في المنطق) : وهو الذي في أول النجاة .
المختصر الاوسط : مجلدة ، صنفه في جرجان لأبي محمد الشيرازي .
الموجز الكبير .
القصيد المزدوجة (في المنطق) : نظمها للرئيس أبي الحسن سهل بن محمد السهلي في (كرانج) ، وهي التي أثبتها بعد هذه الترجمة .
رسالة في أن علم زيد غير علم عمرو .
المنطق بالشعر .
الاشارة الى علم المنطق : مقالة .
مفاتيح الخزائن (في المنطق) .
تعقب المواضع الجدلية : مقالة .
غرض (قاطيفورياس) .
مختصر أوقليدس : يظن ابن أبي أصيبعة أن هذا الكتاب هو المضموم الى (النجاة) .
الأرثماطيق : مقالة .
مختصر في أن الزاوية التي من المحيط والمماس لا كمية لها .
الزاوية : رسالة صنفها في جرجان لأبي سهل المسيحي .

- بيان ذوات الجهة : مجلدة .
عكوس ذوات الجهة : مقالة .
الحدود .
حد الجسم : مقالة .
اللانهاية : مقالة .
النهاية واللانهاية .
رسالة في أن أبعاد الجسم غير ذاتية .
الارصاد الكلية : مجلدة ، صنفه في جرجان لأبي محمد الشيرازي .
الآلة الرصدية .
كيفية الرصد ومطابقته مع العلم الطبيعي : مقالة .
مقالة في آلة رصدية : صنفها في اصفهان عند رصده لعلاء الدولة .
الاجرام السماوية : مقالة .
قيام الارض في وسط السماء : صنفه لأبي الحسين احمد بن محمد السهيلي .
الممالك وبقاع الارض : مقالة .
هيئة الارض من السماء وكونها في الوسط : مقالة .
خواص خط الاستواء : مقالة .
المدخل الى صناعة الموسيقى : غير الموضوع في النجاة .
ابطال أحكام النجوم : مقالة .
تأويل الرؤيا .
رسالة الطير : مرموزة .
الشبكة والطير .
السيكيا : رسالة الى الشيخ أبي الحسين سهل بن محمد السهيلي .
فصول في النفس وطبيعيات .
المبدأ والمعاد (في النفس) : مجلدة ، صنفه في جرجان لأبي محمد الشيرازي .

- مقالة في النفس : تعرف بالفصول ، ولعلها الرسالة السابقة .
شرح كتاب النفس لأرسطو : يقال أنه من (الانصاف) .
مناظرات في النفس : جرت له مع أبي علي النيسابوري .
الحزن وأسبابه .
العشق : رسالة ألفها لأبي عبد الله الفقيه .
القوى الانسانية وادراكها .
القوى الطبيعية : رسالة الى أبي سعيد البهامي .
الأخلاق : مقالة .
البر والائتم (في الاخلاق) : مجلدتان ، صنفه للفقيه أبي بكر البرقي ولم يوجد الا عنده .
عشر قصائد وأشعار : في الزهد وغيره ، يصف بها أحواله .
القصائد في العظمة .
خطب وتمجيدات وأسجاع .
رسالة الى أبي سعيد بن أبي الخير الصوفي في الزهد .
عهد : عاهد الله به نفسه .
تدبير الجند والماليك والعساكر وأرزاقهم وخراج الممالك .
المجموع : مجلدة ، صنفه وهو في الحادية وعشرين من عمره لابني الحسن العروضي
من غير الرياضيات ، ويسمى الحكمة العروضية .
الانصاف : شرح فيه كتب أرسطو ، وانصف فيه بين المشركين والمغربيين
ضاع في نهب السلطان مسعود ، وكان في عشرين مجلدة .
الشفاء : ثمان عشرة مجلدة ، جمع جميع العلوم الاربعة فيه ، وصنف طبيعياته
والهياته في عشرين يوما في همدان .
اللاواحق : شرح الشفاء .
النجاة : ثلاث مجلدات ، صنفه في طريق سابورخواست ، وهو في خدمة علاء
الدولة .

- الاشارات : مجلدة .
- الحاصل والمحصل : صنفه ببلده في أول عمره للفتية أبي بكر البرقي في قريب من عشرين مجلدة ، ولم يوجد الا نسخة الأصل .
- عيون الحكمة : يجمع العلوم الثلاثة .
- أقسام الحكمة .
- تقسيم الحكمة والعلوم : مقالة .
- الهداية (في الحكمة) : مجلدة ، صنفه وهو محبوبس في قلعة (فردجان) لأخيه علي .
- الحكمة المشرقية : لا يوجد تاما .
- بعض الحكمة المشرقية : مجلدة .
- العلائي : فارسي في مجلدة ، صنفه في أصفهان لعلاء الدولة بن كاكويه .
- المعاد : مجلدة ، صنفه في الري للملك مجد الدولة .
- القضاء والقدر : صنفه في طريق أصفهان عند خلاصه وهربه اليها .
- المباحث : مجلدة .
- حي بن يقظان : رمزا عن العقل الفعال ، صنفه وهو محبوبس في قلعة (فردجان) .
- الجوهر والعرض .
- رسالة في أنه لا يجوز أن يكون شيء واحد جوهرًا وعرضًا .
- الاشارات والتنبيهات : هو آخر ما صنف في الحكمة وأجوده وكان يضمن به .
- ما يوصل الى علم الحق .
- دانش مايه (أصل العلم) : فارسي .
- الخطب التوحيدية : في الالهيات .
- تحصيل السعادة : مقالة تعرف : (الحجيج الفر) .
- تعاليق : علقها عنه تلميذه أبو منصور بن زيلا .
- الرسالة الأضحوية : في المعاد ، صنفها للأمير أبي بكر محمد بن عميد .
- الحكمة العرشية : كلام مرتفع في الالهيات .

جواب اعدة مسائل .

فصول الهية : في اثبات الأول .

مسائل جرت بينه وبين بعض الفضلاء في فنون العلم .

تعليقات استفادها أبو الفرج الطيب الهمداني في مجلسه وجوابات له .

أجوبة سوالات سأله عنها أبو الحسن العامري : أربع عشرة مسألة .

عشرون مسألة : سأله عنها بعض أهل العصر .

جواب مسائل كثيرة .

جواب ست عشرة مسألة لأبي الريحان البيروني .

عشر مسائل : أجاب عنها أبا الريحان البيروني .

المباحثات : سؤال تليذه أبي الحسن بهمنيار بن المرزبان وجوابه له .

مقالة الى أبي عبد الله الحسين بن سهل بن محمد السهيلي في أمر مشوب .

رسالة الى علماء بغداد يسألهم فيها الانصاف بينه وبين رجل همداني يدعي

الحكمة .

رسالة الى صديق يسأله الانصاف بينه وبين الهمداني الذي يدعي الحكمة .

الرد على مقالة الشيخ أبي الفرج بن الطيب .

التذاكير : مسائل .

جواب يتضمن الاعتذار فيما نسب اليه من الخطب .

رسائل بالفارسية والعربية ومخاطبات ومكاتبات وهزليات .

رسائل اخوانية وسلطانية .

خطب الكلام .

شعره :

أثرت عن الشيخ جملة صالحة من الشعر تمازجه الحكمة ، وتمخلل ألفاظه الفضة

أزاهير الخيال المنير . وأبعد شعره مقصداً وأكثره انتشاراً على ألسنة قراء العربية

هذه القصيدة الآتية في :

النفس

هبطت اليك من المحل الأرفع
ورقاء (١) ذات تعزز وتمنع ،
محجوبة عن كل مقلة عارف ،
وهي التي سفرت ولم تبرقع .
وصلت على كره اليك ، وربما
كرهت فراقك ، وهي ذات تفجع .
أنفت وما أنست ، فلما واصلت
ألفت مجاورة الخراب البلقع .
وأظنها نسيت عهدا بالحمى
ومنازلا بفراقها لم تقنع -
حتى اذا انصلت بهاء هبوطها
في (٢) ميم مركزها بذات الأجرع -
علقت بها ثاء الثقيل ، فأصبحت
- بين المعالم والطول الخضع -
تبكي اذا ذكرت دياراً بالحمى
بمدامع تهيمي ولما تقطع .
وتظل ساجمة على الدمن التي
درست بتكرار الرياح الأربع ،
اذ عاقها الشرك الكثيف ، وصددها
قفص عن الأوج الفسيح المربع -
حتى اذا قرب المسير الى الحمى ،

(١) الحمامة . (٢) نسخة : من .

ودنا الرحيل الى الفضاء الاوسع -
سجعت ، وقد كشف الغطاء ، فأبصرت
ما ليس يدرك بالعيون المهجع ،
وغدت مفارقة لكل مخلف
عنها ، حايف الترب غير مشيع ،
وبدت تفرد فوق ذروة شاهق ،
والهلم يرفع كل من لم يرفع :
فلأني شيء أهبطت من شامخ
سام الى قعر الحضيض الأوضع ؟
ان كان أرسلها الأله لحكمة
طويت عن الفطن اللبيب الأروع
فهبوطها - ان كان ضربة لازب -
لتكون سامعة بما لم تسمع ،
وتعود عالمة بكل خفية
في العالمين ، فخرقها لم يرقع .
وهي التي قطع الزمان طريقها
حتى لقد غربت بغير المطلع :
فكأنها برق تألق بالحى ،
ثم انطوى ، فكأنه لم يلمع .

وقال في :

الشيب والحكمة والزهد

أما أصبحت عن ليل التصابي ،
وقد أصبحت عن ليل الشباب ؟

تنفس في عذارك صبح شيب
وعسمس ليله ، فكم التصابي ؟
شبابك كان شيطاناً مريدا ،
فوجم من مشييك بالشهاب .
وأشهب من بزاة الدهر خوى
على فودي ، فألماً بالغراب (١) .

عفا رسم الشباب ورسم دار
لهم ، عهدي بها مغنى رباب :
فذاك ايض من قطرات دمعي ،
وذاك اخضر من قطر السحاب ،
فذا ينعي اليك النفس نعيًا ،
وذلكم نشور للروابي ،
كذا دنياك ترأب لانصداع
مغالطة ، وتبني للخراب ...

ويعلق مشمئز النفس عنها
بأشراك تعوق عن اضطراب ،
فلولاها لعجلت انسلاخي
عن الدنيا ، وان كانت اهابي ،
عرفت عقوقها فسلوت عنها ،
فلما عفتها أغريتها بي ...

(١) بزاة: جمع بازي وهو طائر معروف. خوى: مال. الفود: ناحية الرأس. ألماناً: ذهب بالكسرة.
وطار غراب الرجل أي شاب.

يقول: ان بازيا أشهب من بزاة الدهر مال على ناحية رأسي وذهب بسواد شعري.

بليت بعالم يعلو أذاه
— سوى صبري — ويسفل عن عتابي .

وسيل للصواب خلاط قوم ،
وكم كان الصواب سوى الصواب ؛
أخالطهم ، ونفسي في مكان
من العلياء عنهم في حجاب ،
ولست بمن يباطخه خلاط
متى اغبرت أناث عن تراب .
إذا مالحت الابصار نالت
خيالا ، واشمأزت عن نباب .

وقال في :

فلسفة العمر

ياربع نكرك الأحداث والقدم ،
فصار عينك كالأثار تتهم .
كأنما رسمك السر الذي لهم
عندي ، ونأيك صبري الدارس المهدم ،
كأنما سفعة الأثني باقية
بين الرياض قطعاً جونية جنم (١) ،
أوحسرة بقيت في القلب مظلمة
عن حاجة ما قضوها اذ هم أمم .

(١) يقول : انظر بعدهم الى رسم ربهم بمد أن نأوا عنه ، فأجد آثار القدر بين الرياض
كأنها طير القظ السود متلبدة بالارض .

ألا بكاه سحاب دمهعه همع ،
بالرعد مز دفر ، بالبرق مبتسم ؟
لم لم تجدها سحاب جودها ديم
من الدموع الهوامي كلهن دم ؟
ليت الطلول أجابت من به أبدا
في حبيهم صحة ، في حبيهم سقم ،
أو عليها بلسان الحال ناطقة :
قد تفهم الحال مالا تفهم الكلم ،
أما ترى شميتي تنبيك ناطقة
بأن حدي الذي استدلقته ثلم ؟
الشيء يوعده ، والآمال واعدة ،
والمرء يفتر ، والأيام تنصرم .
مالي أرى حكم الأفعال ساقطة ،
وأسمع الدهر قولاً كاه حكم ؟
مالي أرى الفضل فضلا يستهان به ،
قد أكرم النقص لما استنقص الكرم ؟
جولت في هذه الدنيا وزخرفها
عيني ، فألفيت دارا ما بها أرم :
كحيفة دودت ، فالدود منشؤه
فيها ، ومنها له الأرزاء والطعم !
سنيان عندي ان بروا وان فجروا ،
فليس يجري على أمثالهم قلم .
لا تحسدنهم ان جد جدهم ،
فالجد يجمدي ، ولكن ماله عصم .

ليسو وان نعموا عيشاً سوى نعم ،
وربما نعمت في عيشها النعم ،
الواجدون غنى ، العادمون نهى :
ليس الذي وجدوا مثل الذي عدموا .
خلقت فيهم ، وأيضاً قد خلطت بهم
كرها ، فليس غنى عنهم ولا لهم .
أسكنت بينهم كالليث في أجم :
رأيت ليثاً له من جنسه أجم !
أني وان بان غني من بليت به
في عينه كره ، في أذنه صمم .
مميز من بني الدنيا يميزني :
أقل ما في ليس الجبل والعظم .
بأي مائة ينقاس بي أحد ؟
بأي مكرمة تحكيبي الامم ؟
أمثل عنجبة شو كاه (١) يلحق بي ،
أم مثل شغبر حش عرضه زيم (٢) ؟
فذا عجوز ، ولكن بعد ما قعدت ،
وذاك جود مساع الملك متهم .
أني وان كانت الاقلام تخدمني
كذلك يخدم كفي الصارم الخدم ،
قد أشهد الروع مرتاحاً فأ كشفه ،
إذا تناكر عن تياره البهم ،

(١) العنجبية : الجناء والكبر . شو كاه : خشنة الملابس .
(٢) الشغبر : ابن آوى . الحش مجتمع النخل . زيم : متفرق .

الضرب محتدم والظمن منتظم
والدم مرتكم والبأس مقتلم ،
والحق يافوخه من تقهم قتر ،
والأفك فسطاطه من سفكم قتم ،
والبيض والسمر حمر تحت عثيره ،
والموت يحكم والابطال تختصم !
وأعدل القسم في حربي وحر بهم :
منهم لنا غم ، منا لهم غرم .
أما البلاغة فاسألني الخبير بها ،
أنا اللسان قديماً والزمان فم ،
لا يعلم العلم غيري معلماً علماً
لا هله ، أنا ذاك المعلم العلم ،
كانت قناة علوم الحق عاطلة
حتى جلاها بشرحي البند والعلم ،
نبيد أرواحهم بارعب تقذفه
فيهم وأجسادهم بالقضب تلتحم ،
ماتت أئمة ذا الدهر اللقاح على
عزائي ، وأسفت بي لها الهيم ،
لو شئت كان الذي لو شئت بحت به :
ما الخوف أسكت ، بل ان تلزم الحشم ،
ولو وجدت طلاع الشمس متمماً
لحط رحل عزيمي — كنت أعترم ،
ولو بكت عزماي دونها الحشم
ولم يم سبيلي نحوها العم

وكانت البيض ظلماً للعمود له
وقد تباعل عرض الخيل والحكم .
وظن أن ليس تحجيل سوى شعر
وأن للخيل في ميلادها اللجم .
وغشيت صفحات الأرض معدلة :
فالأسد تنفر عن مرعي به غنم
لكنها بقعة حف الشقاء بها :
فكل صاغ إليها صاغر سدم ...

وقال في :

طريق الحياة

هو الشيب لا بد من وخطه
فقرضه واخضبه أو غطه .
أأقلقك الطل من وبله ؟
جزعت من البحر في شطه .
وكم منك سر ك غصن الشباب
وريقا ، فلا بد من حطه :
فلا تجزعن لطريق سالك
كم انبت غيرك في وسطه !
ولا تجشعن فما أن ينال
من الرزق كل سوى قسطه ،
وكم حاجة بذلت نفسها
ففوتها الحرص من فرطه ...
إذا أخصب المرء من عقله

نشا في الزمان على قحطه ،
ومن عاجل الخزم في عزمه
فأن الندامة من شرطه .
وكم ملق دونها غيلة ،
كما يطرط الشعر من مشطه .
إذا ما أحال أخوزلة
على العذر فاعجل على بسطه ،
وما يتعب النفس تميزه
فلا تمجلن إلى خلطه .
ووقر أخوا الشيب والحد الشباب
إذا ما تعسف في خبطه .
ولا تبغ في العذل ، واقصد فكم
كتبت قديما على خطه .
وكم عاند النصح ذو شبية
عناد القتاد لدى خرطه . . .
تراه سر يما إلى مطعم
كما أنشط البكر عن نشطه .
وكم رام ذو ملل حاشم
ليغصب حلمي فلم أعطه .
وذي حسد أسقطته لقي ،
فما يأنف الدهر من لقطه ،
يحاول حطي عن رتبتي ،
قد ارتفع النجم عن حطه ،
يظل على دهره ساخطاً ،
وكم يضحك الدهر من سخطه . . .

وقال في :

الحب والحياة والكرم

قنا نجزي معا هدم قليلا ،
نعيش بدمعنا الربع المحيلا :
تخونه العفاة كما تراه ،
فأمسى لارسوم ولا طولولا ،
لقد عشنا بهازمنا قصيرا
نقاسي بعدهم زمنا طويلا ،
ومن يستثبت الدنيا بحال
يرم من مستحيل مستحيلا ،
اذا ما استعرض الدنيا اعتبارا
تنحى الحرص عنها مستقيلا .

خليلي ، بلغ العذال آني
هجرت تجملي هجرا جميلا ،
وأني من أناس ما أحلنا
على عزم فأعقبنا نزولا :
ما آقينا وأيدينا اذا ما
همين رأيتنا نعصي العذولا ،
وقفت دموع عيني دون سمدي
على الاطلاع ما وجدت مسيلا ،
على جفتي لسمدي فرض دمع
أقت له به قلبي كفيلا ،

عقدت لها الوفاء ، وان عقدي
هو العقد الذي لن يستحيلا ،
وكم أخت لها خطبت فؤادي
فما وجدت الى عذري سيلا .

أعاذل ، لست في شيء فأسهب
مدى الملوين ، أو أقصر قليلا ،
فلم تر مثل ما قلبي ألوفاً ،
ولم تر مثل ما أذني ملولا ،
وعذل الشيب أولى لي لو اني
أطقت ، وان جهدت له قبولاً !
أجل ، قد كررت هذي الليالي
على ليلي زمانا لن يزولا .
أتسكر ذرة لما علتي
تزين كزينة الأثر النصولا ؟
يميرني ذبولي أو نحولي ،
كسيت الذبل والجسد النحيلا ،
كما أن الحفيش أبا وجيم
يميرني بأن لست البخيلا ،
يقول : « مبذر » ليفض مني ،
يعد علوذي كرم سفولا ،
متى وسعت لقصدي الارض ، حتى
أبرز أو أنيل به جزيلا ؟
يقول به انخراق الكف جدا ،

وكم خرق رقمت به منيلا .
فجل خلل الاصابع منك واجهد
عسى أن لا تطوف ولا تنولا .
بفحش ان مالك فوق مالي ،
نفائس ماتصان بما أذيلا ،
حكاك غباء ما أفناه بذلي
يباع بيمض ما تحوي كميلا .
يحذرك الأجابة وقع كيدي ،
فلست بذاك مذعورا مهولا ،
سقطت عن اعتقادي فيك سوا ،
فطب نفساً ولا تفرق قبيلا .
فأما أن أروعك بغير قصدي :
فقدماً روع الفيل الأفيلا .

وقال في :

النفس والحكمة

هذب النفس بالعلوم لترقى ،
وذرا الكل فهي للكل بيت :
أما النفس كالزجاجة والعلم
سراج وحكمة الله زيت ،
فاذا أشرقت فانك حي ،
واذا أظلمت فانك ميت .

وقال في هذا المعنى :

خير النفوس العارفات ذواتها

وحقيق كميات ما هيأتها
وبما الذي حلت ومم تيكونت
أعضاء بذيتها على هيئاتها :
نفس النبات ونفس حس ركبنا ،
هلا كذاك سماته كسماتها ؟

يا للرجال لعظم رزء لم تنزل
منه النفوس تخب في ظلماتها ...
وشكى اليه الوزير أبوطالب العلوي آثار بثر بدا على جبهته ، ونظم شكواه شعرا
وأنفذه اليه وهو :

صنيعة الشيخ مولانا وصاحبه
وغرس أنعامه بل نشء نعمته -
يشكو اليه أدام الله مدته
آثار بثر تبدى فوق جبهته .
فامنن عليه بحسم الداء مغتماً
شكر النبي له مع شكر عترته .

فأجاب الشيخ الرئيس عن أبياته ، ووصف في جوابه ما كان به برؤه من
ذلك — فقال :

الله يشفي وينقي ما بجهته
من الاذى ، ويعافيه برحمته .
أما العلاج فاسهل يقدمه ،
ختمت آخر أبياتي بنسخته .
وليرسل العلق المصاحص يرشف من
دم القذال ويعني عن حجامته .

واللحم يهجره الا الخفيف ، ولا
يدني اليه شراباً من مداخته .
والوجه يطلبه ماء الورد ، معتصراً
فيه الخلاف مداقاً وقت هجمته .
ولا يضيق منه الزر مختنقاً
ولا يصيحن أيضاً عند سخطته .
هذا العلاج ومن يعمل به سيرى
آثار خير ويكفي أمر علة .

وقال في حساده :

عجيباً لقوم يحسدون فضائلي
ما بين غيابي الى عدالي :
عتبوا على فضلي وذموا حكمتي
واستوحشوا من تقصهم وكالي .
اني وكيدهم وما عتبوا به
كالطود يحقر نطحة الأوعال .
واذا الفتى عرف الرشاد لنفسه
هانت عليه ملامة الجهال .

وقال في ذلك :

أكاد أجن فيما قد أجن ،
فلم ير ما أرى انس وجن :
رميت من الخطوب بمصميات
نوافذ لا يقوم بها محجن .
وجاورني أناس لو أريدوا
على منف ما أكلوه ضنوا ،

فان عنت مسائل مشكلات
أجال سهامهم حدس وظن ،
وان عرضت خطوب معضلات
تواروا واستكانوا واستكنوا !

وقال في شكوى الزمان :

أشكو الى الله الزمان ، فصرفه
أبلى جديد قواي وهو جديد :
محن الي توجهت ، فكأنتي
قد صرت مغناطيس وهي حديد !

ومن قوله في الخريبات :

صبتها في الكأس صرفاً
غلبت ضوء السراج ،
ظنها في الكأس ناراً
فطفاها بالمزاج .

ومنه :

نزل اللاهوت في ناسوتها
كنزول الشمس في أبراج يوح ،
قال فيها بعض من هام بها ،
مثل ما قال النصارى في المسيح :
هي والكأس وما مازجها
كأب متحد وابن وروح .

ومنه :

أساجية الجفون ، أكل خود
سجايها استعرن من الرحيق ؟

هي الصهبا، مخبرها عدو،
وان كانت تناغي عن صديق .

ومنه :

شربنا على الصوت القديم قديمة :
لكل قديم أول ، هي أول .
ولو لم تكن في حيز قلت : انها
هي العلة الاولى التي لا تعمل !

ومنه :

قم فاستقنيها قهوة كدم الطالا
ياصاح ، بالقدح الملا بين الملا ،
خمرنا تظل لها النصارى سجدا
ولها بنو عمران أخلصت الولا ،
لو انها يوما وقد ولعت بهم
قالت : ألسنت بربكم ؟ قالوا : بلى !

وصيته :

من كلام الشيخ الرئيس وصية أوصى بها صديقه أبا سعيد بن أبي الخير الصوفي

قال :

ليكن الله تعالى أول فكر له وآخره ، وباطن كل اعتبار وظاهره . ولتكن عين
نفسه مكحولة بالظر اليه ، وقدمها موقوفة على المثل بين يديه . مسافرا بعهـله في
الملـكوت الأعلى ، وفيه من آيات ربه الكبرى . وإذا انحط الى قراره ، فلينزله الله
تعالى في آثاره ، فانه باطن ظاهر تجلي لكل شيء بكل شيء :
ففي كل شيء له آية
ترد على انه واحد .

فاذا صارت هذه الحال له ملكة انطبع فيها نقش الملكوت ، وتجلي له قدس

اللاهوت . فالف الأنس الأعلى ، وذاق اللذة القصوى ، وأخذ عن نفسه من هوبها أولى ، وفاضت عليه السكينة ، وحقت له الطأينة . وتطاع على العالم الأدنى اطلاع وراحم لأهله ، مستوهن لحيله ، مستخف لثقله ، مستحسن به لعقله ، مستفضل لطرقه . وتذكر نفسه وهي بها لهجة ، ويهجتها بهجة . فتعجب منها ومنهم تعجبهم منه وقد ودعها ، وكان معها ، كأنه ليس معها .

وليعلم أن أفضل الحركات الصلاة ، وأمثل السكنات الصيام ، وأنفع البر الصدقة وأزكى السر الأحمال ، وأبطل السعي المراءة .

ولن تخلص النفس عن الدرن ما التفتت الى قيل وقال ، ومناقشة وجدال ، وانفعلت بحال من الأحوال .

وخير العمل ما صدر عن خالص نية ، وخير النية ما يفرج عن جناب علم . والحكمة أم الفضائل ، ومعرفة الله أول الأوائل ، اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه .

ثم يقبل على هذه النفس المزيينة بكأها الذاتي ، فيحرسها عن التلطيخ بما يشينها من الهيئات الاتقيادية ، للنفوس المادية ، التي اذا بقيت في النفس المزيينة - كان حالها عند الانفصال ، كأها عند الاتصال ، اذ جوهرها غير مشاوب ولا مخالط ، وإنما يندسها هيئة الانقياد لتلك الصواحب ، بل تفيدها هيئات الاستيلاء والسياسة والاستعلاء والرأسة . وكذلك يهجر الكذب قولاً وتخيلاً ، حتى تحدث للنفس هيئة صدوقة ، فتصدق الأحلام والرؤيا .

وأما اللذات فيستعملها على اصلاح الطبيعة ، وابقاء الشخص أو النوع أو السياسة . أما المشروب فإن يهجر شره به تلهياً ، بل تشفياً وتداوياً . ويعاشر كل فريق بعادته ورسمه ، ويسمح بالمقدور والتقدير من المال ، ويركب لمساعدة الناس كثيراً مما هو خلاف طبعه .

ثم لا يقصر في الأوضاع الشرعية ، ويعظم السنن الالهية ، والمواظبة على التعبدات البدنية ، ويكون دوام عمره - اذا خلا وخلص من المعاشرين - تطربه الزينة في

النفس والفكرة في الملك الأول وملكه ، وكيس النفس عن عيار الناس من حيث
لا يقف عليه الناس .
عاهد الله أنه يسير بهذه السيرة ، ويدين بهذه الديانة . والله ولي الذين آمنوا .
وهو حسبنا ونعم الوكيل .



القصيدة المزدوجة

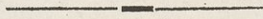
في المنطق

نظم : الشيخ الرئيس أبي علي بن سينا



باسم

الرئيس أبي الحسن سهل بن محمد السهلي في (كركانج)



وليحفظها

(عليُّ) أخو الشيخ الرئيس ناظمها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي لعبده	نيل السناء لاله في حمده
والحمد لله كما يستوجب	بعزه العالي الذي لا يُغلب
والحمد لله الذي برهانه	أن ليس شانٌ ليس فيه شانه
والحمد لله بقدر الله	لاقدر وسع العبد ذي التناهي
والحمد لله الذي من ينكره	فانما ينكر من يصوره
ثم على نبينا الأمين	شارع خير ملة ودين
أشرف من يُبعث في القيامة	أفضل من أرسل للأمامه
محمد صلاة رب العالم	وآله الغر الكرام الأنجم

*
* *

والحمد للأله رب العقل	والنفس حتى خرجت بالفعل
تهيات لأن تكون عالما	مصوراً من كل شيء محكما
أشرف من ذي العالم المحسوس	مبدأ من طينة وسوس
فيه الكمال بل هو الكمال	جوهره البهاء والجمال
مرتب فيه وجود الكل	والعلم بالله مفيض العدل
فكل ما تحسه وتقله	فيه له من الوجود أفضله
ليس على وجوده الخسيس	أعني وجود الشيء في المحسوس

هذا إذا أيدته التوفيقُ ولم يخالف أخذها الطريقُ
واجتهدت للحق حتى تعقلا ورغبت في الخير حتى تعملا
فأن طفت ونسيت مولاهما عاقبها ونفسها أنساها

*
* *

وفطرة الإنسان غير كافية في أن ينال الحق كالعلافيه
مالم يؤيد بحصول آله واقية الفكر عن الضلالة
فيها بيان الحق كيف يطلبُ وأنه لأي شيء يصعبُ
وما الذي يغلط الأناصا متى أراد الحق والبيان
وكم وجوه درك الصوابِ وكم لكل مطلب من باب
وما الذي يُعرف بالبرهان فيوقع التصديق بالأيقان
وما الذي يوقع ظناً عاملاً مغالطياً كان أو مجادلاً
وما الذي يقنع في ما يوجب ويصم النفس عساه يكذبُ
وما الذي يؤثر التخيلة لا العقد والتصديق مما قила
وكيف حدث كل ما يحدث وما الذي في حده يعدُّ

*
* *

وهذه الآلة (علم المنطق) منه الى جل العلوم يرتقي
ميراث (ذي القرنين) لما سألا وزيره العالم حتى يعمل (أ)
لمن يريد النظر الميزانا يأمن فيه زيفه أمانا
فعمل الحكيم ما قد سأله لكن ما بينه وفصله

(١) يريد (الأسكندر المكدوني) بن (فليس) ووزيره (أرسطو).

ليس الى تحصيله سبيلٌ مالم تقدم قبله أصولٌ
 قد سأل (الشيخ الرئيس سهل) ذلك الذي له ايدٍ عندي
 ذلك الذي تم لديه الفضلُ فوق الذي يوقع تحت الحد
 حتى يكون ثابتاً في الذكرِ وصيةُ الوالد عند الهجرِ
 وان أريه في الصواب طرقةً حتى اذا بلغت سن اللب
 وصرت للخير الكثير أهلاً نعمتها أفضل كل نعمه
 أدركه من المنون الأجلُ والجسمُ منه مودع في رسمه
 ماذا يكون بعدها مقامه أن يذكره في الدعا أحياناً
 فإيا (علي) اجعله ظهر القلب عقلت ما استظهرت منه عقلاً
 وإنما الخير الكثير - الحكمة وإن يكن أخوك حين تعقل
 وصار في اخرى حياتي نفسه ينظر في البرزخ للقيامه
 فادع له والتمس الأخوانا

﴿ ابتداء المنطق ﴾

﴿ في الالفاظ المفردة ﴾

اللفظ إما مفردٌ في المبنى وهو الذي قيل بلا تأليف
 ليس لجزء منه جزؤ المعنى كقولنا زيدٌ أو الظريف
 أو الذي تعرفه بالقول وهو الذي في ضمنه تأليف
 للجزء منه دلّ جزء الكل كقولنا زيد هو الظريف
 يعم معناه الكثير عمماً وكل لفظ مفردٍ فأمّا

كقولنا الجسم فأن الجسم
وهو الذي يعرف بالكلي
فهو الذي يوقع بالمعنى الأحد
كقولنا محمد أو حفص
وكل كلي فأما ان رفع
كالجسم للانسان والنبات
أو الذي لو لم يكن معلوما
كالضحك للانسان والبياض
لكن لما ذكرته أقساما

يشمل معناه كثيرا جما
أما الذي يعرف بالجزئي
على فريد واحد من العدد
وهو الذي له يقال الشخص
وجود ما قيل عليه يتمتع
فهو الذي له يقال الذاتي
للشيء لم يجعل له معدوما
تلك التي تعرف بالأعراض
حتى يتم خمسة تماما

﴿ في الألفاظ الخمسة ﴾

ان من الذاتي ماعناه
أي ما الذي تكامل الموصوف به
أما الذي وقوعه أعم
فانه أعم من ذي النفس
أو ما يكون دونه في الجمع
كالجسم ذي النفس فما يعم
والنوع نوع جنسه بالطبع
ومنه ماهو في جواب الأي
يعرف بالفصل كقولي ناطق
والعرضي منهما قسمان

يكون حقاً في جواب ماهو
حتى يكون هو هو بسببه
كما يقال جوهر أو جسم
وهو الذي تعرفه بالجنس
وهو الذي تعرفه بالنوع
دون الذي كان يعم الجسم
والجنس أيضاً هو جنس النوع
كقولنا الانسان أي حي
لنوعنا وللحمار ناهق
كالضحك والبياض للانسان

فالضحك للانسان ليست خاصة
 ثم البياض لسواه يعرض
 فكل ما أشبهه يسمى
 وكل لفظ مفرد يدل
 أو خاصة أو عرض أو جنس
 لغيره منه ويدعى خاصة
 فالثلج والقفنس أيضاً ايضاً
 بالعرض العام فحقاً عما
 على كثير فهو اما فصل
 أو هو نوع فهي هذي الخمس

﴿ في المقولات العشر ﴾

وكل نعت فهو اما جوهر
 وليس بالموجود في الموضوع
 بل مثل انسان ومثل الشجره
 أو مثل قولي الطول وهو الحاوي
 وبعده الكيف كقولي حر
 وكل من شابه أو تشابهها
 ثم المضاف وهو بالقياس
 فإنه رأسٌ لشيءٍ ثانٍ
 لا يعقل العبد ولا مولى له
 والأين أيضاً أحدُ المعاني
 كقولنا في البيت أو في الخان
 كنسبة الشيء الى الزمان
 وبعده الوضع كقولي قائم
 والوضع حال نسبة الأجزاء
 قوامه بنفسه مقرر
 مثل وجود اللون والترجيع
 أو هو كم مثل قولي عشرة
 فصل التساوي وسوى التساوي
 أو أبيض أو منتن أو مر
 كيفية يعرفه القوم بها
 الى سواه ثابت كالراس
 كذلك الأخوان للأخوان
 والأخ ان لم يعتقد اخاله
 كنسبة الشيء الى المكان
 وبعده متى من المعاني
 كقولنا في الغد أو في الآن
 أو راح أو ساجد أو نائم
 بالانحراف أو على السواء

الى جهات أو الى أما كنا
وبعدہ الفعل كقولي قطعاً
وبعدہ الملك كقولي ذاغنا
والانفعال مثل قولي انقطعاً
فهذه هي النعوت العشره
والحمد لله على ما يسره

﴿ في القضايا ﴾

والقول اما قابل للصدق
فأنه صدقٌ أو الأناض
ومنه ما ليس لذاك قابلاً
فأنه لا صادقٌ ولا كذبٌ
وانما الأول فيه النظرُ
أو جازمٌ وذاك اما الأبطُ
كقولنا الانسان حيٌّ ناطقٌ
وهو الذي يعرف بالحمليه
أو الذي لا جل شرط يشترطُ
كقولنا ان كانت الكواكبُ
أو قولنا اما النفوس باقيه
فبالرباط صار قولاً واحداً
وأول القسمين يدعى المتصلُ
فقسمه الأولُ في المثالِ
وكل حملي له جزآنِ
محموله ككل جسم جوهرُ

والكذب كالانسان هو ذونطق
طير فهذا كذبٌ بهتانُ
كقولنا ياليت لي فضائلاً
وليس للبرهان في هذا سببُ
ذاك اسمه قضية أو خبرُ
وهو الذي ما فيه شرط يشترطُ
فأنه بغير شرط صادقُ
أبسط ما توهمه القضية
يصير قولاً واحداً لما ارتبطُ
طالعةً فقرصٌ شمسٌ غاربُ
أو عندما تبلى الجسوم باليه
قولان قد توحداً فصاعداً
وذلك الثاني يسمى المنفصلُ
مقدم وما يليه تالِ
أوله موضوعه والثاني
فالجسم موضوع وأما الآخرُ

فأنه المحمول إما واجبا
كقولنا الأمي ليس كاتباً
ليس سوى هذين قول حملي
كالجسم والجوهر والأنسان
كقولنا زيد وكل حملي
فأنه يعرف بالشخصية
فإن يك الموضوع لفظاً كلي
في كله أو بعضه قد حملاً
كقولنا الانسان يمشي أو يكن
سمي بالمحصور مثل قولي
فنه ما ايجابه بالكل
ومنه ما ايجابه بالبعض
ومنه ما تسلبه عن بعض
ومنه ما يسلب بالكلية
وكل محصور من الكلام
وذلك اللفظ الذي المحصور
فكل ما عدته ثمان
من جملة المهمل ثم الباقية
والحكم اما واجب مؤبّد
أو ممكن ليس يدوم أبداً

مثل الذي قلت واما سالباً
أو قولنا النبي ليس كاذباً
وكل موضوع فأما كلي
أو هو جزئي من الأعيان
موضوعه شخص وليس كلي
كقولنا زيد من البرية
ولم يكن بين قدر الحمل
فأنهم سموه قولاً مهملاً
أبين ما في المهملات لم يكن
كل امرء فأنه ذو عقل
كقولنا كل امرء ذو عقل
كقول بعض الناس عدل مرضي
كليس بعض الناس بالمبيض
كقولنا ليس امرؤ بحية
يحصر في أربعة أقسام
به يُنال الحصر فهو السور
اثنان شخصيان ثم اثنان
محصورة فهذه ثمانية
كما تقول كل زوج عدد
كما تقول ان زيدا قدداً

أو مستحيلٌ دائمُ البطلانِ كقولك الأُنسان غير فانِ

﴿ في النقيض ﴾

إن يتفق قولان في الأجزاء
 واتقيا في الجزء والزمان
 وفي الأضافات وهذا واجبٌ
 وذلك الآخر قول سالبٌ
 وذلك جزئيٌ وهذا كليٌ
 فهو النقيض في جميع القولِ
 في اللفظِ والمعنى على السواء
 والفعل والقوة والأمكان

﴿ في العكس ﴾

إن نُكس الموضوعُ والمحمولُ
 كل امرئ انس وكلّ انس
 فكل ما يصدق مهما نكسا
 فإن سلب الكلّ مثل نفسه
 والموجب الجزئيّ والكليّ
 وسالب البعض بغير عكس
 ولا تقول ليس كل أنس
 في القول وهو مثل ما تقولُ
 امرئ وليس قلته بالعكس
 ذاك الذي يدعونه منعكسا
 يصير سلب الكل عند عكسه
 فالعكس منه موجب جزئيّ
 ان ليس كل جوهر بأنس
 بجوهر على طريق العكس

﴿ في القياس ﴾

ان القياس هو قول وضعا
 منها مقال غيرها يستلزمُ
 منه ما يلزم باقتران
 ولا اقتران قط ما لم يذكر
 وكل ما سميته قضية
 في ضمنه أشياء كي يجتمعا
 وكان مجهولاً فصار يعلمُ
 ومنه بالشرط وذلك ثان
 في خبرين واحد مكرر
 شرطية تكون أو حمله

ففي القياس سمة مقدمة
 نتيجةً وسم حداً أو سطا
 وما بقي فالطرفين سموا
 في قولنا الجسم له تمكنُ
 فإن ذا التمكن المكررُ
 والباقيان منهما حصولُ
 من بعد ما قلنا فكل جسمٍ
 موضوع ما ينتج حداً أصغراً
 كقولنا مكوّن فالكبرى
 مافيه حدّ أصغر والأوسطُ
 منها بأن يوضع ثم يحملا
 كقولنا كل امرء مجسمُ
 وبعده أن يحمل الحدانِ
 كقولنا الجسم يرى والعقلُ
 وبعده أن يوضع الحدانِ
 كالتقول كل طائر ذو صلمٍ
 ما لم تكن كبرى البناء الأولِ
 ولم تكن صفراء قولاً موجباً
 ما لم تكن كبرى البناء الثاني
 في السلب والایجاب لن يتفقا

وجزءها حداً وما قد لزمه
 ما قيل في القولين حتى ارتبطا
 كقولنا مكوّن أو جسمُ
 وكل ذي تمكن مكوّنُ
 وقد بقي لكل قول آخرُ
 نتيجة القياس إذ تقول
 مكوّن أي موجد فسيم
 كالجسم والثاني حداً أكبرا
 مافيه حد أكبر والصغرى
 أحواله ثلاثة إذ يربطُ
 وشكله هذا يسمى أولاً
 وكل جسم جوهر مكممُ
 عليه هذا الشكل يدعى الثاني
 ليس يرى فالحالتان الحملُ
 له وهذا ثالث المباني
 وليس كل طائر ذو صممٍ
 كليةً تحمل أو لم تحملِ
 أمكن ما ينتجه أن يكذباً
 كليةً ولم يل الجزآنِ
 أمكن ما ينتج أن لا يصدقا

ما لم تكن صغرى البناء الآخر
 في نظمه وكان قولي كلي
 لو كان في القولين قول سالباً
 لو كان في القولين قول جزئياً
 ما لم يكن في الأولين كلياً
 لكنه في ثالث الأشكال
 أوجب للموضوع حمل الأصغر
 فيه وليس منتجاً في الشكل
 فليس ما ينتج منه واجباً
 فليس ما ينتج قولاً كلياً
 فكل ما ينتج قول جزئياً
 لا ينتج الكلي في الأقوال
 ﴿ في القياس المستثنى المعروف بالشرطي ﴾

أما القياس من كلام متصل
 بعيدة ينتج عين التالي
 كيفية سريعة الزوال
 لكن كل ما يكون حالاً
 فالخلق ليس أحد الأحوال
 كقولنا ان كان جسم سرمداً
 لكنه لها قبول حامل
 وعين تال ونقيض الأول
 لكن في المنفصلات استثنى
 ينتج ان كان له جزآن
 العين بالنقيض لا بالعين
 وان تكن كثيرة الأجزاء
 عين فان سائر التوالي
 فاستثنى من مقدم كما حمل
 كقولنا ان كان كل حال
 فالخلق ليس أحد الأحوال
 كيفية ما تسرع الزوال
 واستثنى أيضاً بنقيض التالي
 لم يقبل الأعراض قطّ أبداً
 فقولنا الجسم قديم باطل
 فليس ما ينتج في المتصل
 ان شئت بالنقيض أو بالعين
 خلاف ما استثنيته في الثاني
 وعكسه وذاك في الجزئين
 وكان ما قد قيل في استثناء
 تقيضها نتيجة المقال

فأن يك النقيض فالتوالي باقية بحالة انفصال
حتى اذا جميعهن استثنيا أنتج عين واحد قد بقيا
وان يكن في واحد الأجزاء سلب فلا ينتج باستثناء
عين بل النقيض مثل اما ان لا تكون النفس قط جسما
أو تتجزأ صورة العقول لكن تجزيها من المحيل
ينتج ان النفس ليست جسما فقد قضينا في القياس حكما

﴿ في الاستقراء ﴾

وان يكن حكم على كلي لأجل ما شوهد في الجزئي
فذلك المعروف باستقراء قوته بكثرة الأجزاء

﴿ في التمثيل ﴾

وان يكن على شبيه حكما يمثل ما في شبهه قد علما
فذلك المعروف بالتمثيل وعند بعض الناس بالدليل

﴿ في مواد المقدمات ﴾

لا يعرف المجهول بالمجهول وانما يعرف بالمعقول
وان حكمنا أن كل ما علم قد كان مجهولاً فهذا ينتظم
بغير حد وبلا نهاية وليس عند أحد درايه
بل عدنا مقدمات أول منها يحاز علم ما قد يجهل
فبعضها مقدمات الحسن كظلمة الليل وضوء الشمس
وبعضها توجبها الأوهام فإن يكن موضوعها الأجسام
وكل ما تدركه الحواس فليس فيما أوجبه بأس

وان تكن في مبدأ الجسوم
 أعم من لواحق الأجسام
 والنقص والعلة والتناهي
 لكنه يعرض للإنسان
 فإن فعل الوهم في النفوس
 وان يكن أوجب ما قد قيل
 ولم يكن يحكم مثل النفس
 يشك في ذلك وان لم يعتر
 كقولنا لا بد من خلاء
 وقولنا ما ليس في مكان
 وبعضها مقدمات ذائعة
 صارت لنا موقنة بمره
 فبعض هذا صادق لكنه
 كقولنا الظلم قبيح والكذب
 والبعض يعطيه الصواب الشرط
 ولو توهمنا بأننا الآنا
 رأي ولا رسم ولا آداب
 وبعضها ذائعة في البادي
 كالقول عاون ظالماً أخاكا
 وبعضها يعرف بالمقبولة
 وفي أمورهن في العموم
 كالفرد والكثرة والتام
 فان حكم الوهم فيها واهي
 كأنه من جملة الأيقان
 فعل سوى المحسوس كالمحسوس
 حكماً كما مهما أحس نيلاً
 الا على ما يقتضيه الحسي
 وكان فيه الوهم ليس يمتري
 في خارج العالم أو ملاء
 فليس بالموجود في الأعيان
 محمودة في العاقلين شائعة
 كأنها حاصلة بالفطرة
 ليس بديها كما قد ظنه
 عار وان العدل خير مستحب
 وبعضه لا صدق فيه قط
 جئنا الى الدنيا وما آتانا
 أمكننا في كلهما ارتياب
 ان فنشت عادت الى العناد
 فربما أقنع ان فاجاكا
 كراي من ترضى وتهوى قبلة

كما قبلنا نحن عن اماننا
 قبل الزوال والدماء يُنقضُ
 وبعضها مقدمات العقل
 حصولها لعقلنا بالفطرة
 وبعضها مقدمات موهبة
 وهي التي تعرف بالمغلطة
 وبعضها مقدمات انما
 كقولنا هذا السخي بحر
 جواز ان ننوي في صيامنا
 من أي عضو خرجت منه الوضوء
 كالقول ان الجزء دون الكل
 لا يمكن التشكيك فيه الفكرة
 ببعض ما ليست به قد شبهت
 يجمع منهن قياس السفسطه
 تقال للتخييل لا ان تعلمنا
 أو قولنا هذا الوسيم بدر

﴿ في البرهان ﴾

مقدمات حجة البرهان
 أو كان محسوساً بلا اشكال
 فبعضه برهان ان انما
 يفيد للوجود منه سببا
 كقولنا قد ستر الشمس الأرض^(١)
 لأنه منكسف فهذا
 ليس الكسوف علة للستر
 فإن يكن أو سطره معلولاً
 وبعضه برهان لم أوسطه
 كقولنا غداً كسوف للقمر
 ما كان بالفطرة للإنسان
 كما ضربناه من المثال
 يفيد ان الشيء موجود وما
 بل ربما كان له مسببا
 عن قمر قد جاز في السير العرض
 افاد أننا لم يفد لماذا
 بل هو معلول له في البدر
 فأهم يدعو له دليلاً
 علة ما ينتجه ويربطه
 لأنه يحصل عند الجوزهر

(١) حرك الرء لضرورة الشعر.

فأن كون قر في الجوزهر
فصار هذا علة البيان
وكان من وجهين هذا عله
اذ كان ذلك علة البيان
وكان لا يعطي اليقين دائماً
مهما سمعت مطلق البرهان
أوائل البرهان صدق سرمداً
لذلك ليس الحمل فيها كلي
كلاً وفي كل زمان كلمة
والحمل فيها أولي ذاتي
والأولي أن يكون الحمل
كحملك الحي على الانسان
فكل ذاتي فأما حاصل
كالحي للانسان والأقطار
أو داخل موضوعه في حده
مثل القنا للأنف والتربيع
وكل محمول على الجميع
وحمله في جملة الزمان
ان كانت الحدود في البرهان
وعلة الوجود في الأعيان

علة احداث الكسوف في القمر
وعلة للشيء في الأعيان
ليس على ما قد ذكرنا قبلة
لاعلة للشيء في الأعيان
بل قدر ما يبقى الوجود قائماً
فاعلم بأن القصد هذا الثاني
ضرورة لا يستحيل أبداً
الا الذي يشمل عند الحمل
فليس يخلو واحد عن حمله
مناسب المطلوب في الحالات
ليس على الأعم منه قبل
لا الجسم ان الجسم حمل ثاني
في حد موضوعاته وداخل
للجسم والناهق للحمار
لأنه يوجد فيه وحده
والسطح اذ يحد بالموضوع
وأولي الحمل للموضوع
فذلك الكلي في البرهان
ذاتية وعلة البيان
أيضاً فلا يدخل في البرهان

غير الذي يناسب المطلوباً وليس من طباعه غريباً

﴿ في المطالب ﴾

كل سؤال فهو اما عن هل
أولم هو الشيء الذي يراد
والهل اما هل وجود الشيء
ذلك وأما هل كذا محمول
هل تبطل النفس اذا انحل الجسد
والماء اما طالب حد الذات
أو طالب معنى اسم شيء كالحل
وشرح معنى الاسم في المفهوم
والحد للموجود دون ما فقد
واللم يعني علة المعلول
وتارة علة نفس الأمر

﴿ في الجدل ، والخطابة ، والشعر ، والمغالطة ﴾

الذائعات واللواتي تقبل
والذائعات بادي السماع
وذلك الوهمي والمشبه
وذلك الموقع للتخييل
فإنما موضوعهن الجدل
فلكخطابات وللأقناع
مغالطي علمه مموه
يصلح في الشعر سوى الدليل
والحمد لله على التوفيق

﴿ في الحد ﴾

العلم منه ما هو التصورُ
 ويحصل التصديق بالقياسِ
 والحدُّ منه يحصل التصورُ
 إذا أردت أن تحد حداً
 فإنه يحصر كل ذاتي
 ثم اطلب الفصول فهي الحادة
 أو فاعل أو غاية للشيء
 والأنف للأفطس والصفراء
 وإن وجدت واحداً مميزاً
 فذاك تقصان وليس القصدُ
 بل أطلب الفصول حتى تنفدا
 إن يحصل الشيء على جميع ما
 محصلاً في ذاته معقولاً
 إذ صير التمييز فصلاً حاصلًا
 لأن ذات الشيء كل وصفه
 بعض صفات ذاته أن يوجد
 هذا وأما الرسم فهو قولُ
 بل عرض كقولنا للبشرِ
 منتصب القامة بادي الجليدِ
 ومنه تصديق لشيء يخبرُ
 وقد شرحناه بلا التباسِ
 والرسم أيضاً منه فيه أثرُ
 فرتب الجنس القريب جداً
 يكون للمحدود في الصفات
 من صورة أخذتها أو مادة
 كالنطق للإنسان بعد الحي
 للغب والصحة للدواء
 فلا تقف حتى يكون موجزاً
 ساذج تمييز يفيد الحدُ
 فإن قصد العقل فيما حددا
 به من الأوصاف قد تقوما
 فإن أضعت مرة فصولاً
 فما علمت الشيء علماً كاملاً
 ما كان ذاتياً ولما يكفه
 كذلك لا يكفيه أن يحددا
 مميز وليس فيه فصلُ
 في رسمه حي عريض الظفرِ
 والجنس في الرسم كما في الحدِ

اذا أريد الرسم رسماً كاملاً وكل قول لم يكن مشاكلاً
 كما حددناه فحد ناقصاً أو هو رسم ناقص لا خالصاً
 فلنختم الآن الكتاب ختماً فقد نظمنا العلم فيه نظماً



منطق المشرقيين

تصنيف :

الرئيس أبي علي بن سينا



« وما جمعنا هذا الكتاب لنظهره الا لآئفسنا — أعني »
« الذين يقومون منا • قام آئفسنا — وأما المامة من »
« مزاولي هذا الشأن فقد أعطيناهم في (كتاب الشفاء) »
« ما هو كثير لهم وفوق حاجتهم • »

المصنف



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بالعزیز الحکیم اثق ، وعلیه اتوکل

الحمد لله أهل أن يحمده لعزته وجبروته . ونسأله التوفيق لنيل
مرضاته والرافة عنده . وأن يصلي على أنبيائه الهادين
وخصوصاً على المصطفى محمد وآله الطاهرين .

المقدمة

وبعد فقد نزلت الهمة بنا الى أن نجمع كلاماً فيما اختلف أهل البحث فيه .
لا نلتفت فيه لفت عصبية أو هوى أو عادة أو إلف ، ولا نبالي من مفارقة تظهر منا
لما ألفه متعلمو كتب اليونانيين إلفاً عن غفلة وقلة فهم ، ولما سمع منا في كتب ألفناها
للعالميين من المتفلسفة المشغوفين بالمشائين الظانين أن الله لم يهد إلا إياهم ، ولم ينل رحمته
سواهم ، مع اعتراف منا بفضل أفضل سلفهم^(١) في تنبيهه لما نام عنه ذوهه وأستاذوه
وفي تمييزه أقسام العلوم بعضها عن بعض ، وفي ترتيبه العلوم خيراً مما رتبوه ، وفي ادراكه
الحق في كثير من الأشياء ، وفي تفضله لأصول صحيحة سرية في أكثر العلوم ، وفي
إطلاعه الناس على ما بينها فيه السلف وأهل بلاده ، وذلك أقصى ما يقدر عليه انسان
يكون أول من مد يديه الى تمييز مخلوط ، وتهذيب مفسد ، ويحق على من بعده أن

(١) يريد به (أرسطو)

يلموا شعبه ، ويرموا ثلماً يجدونه فيما بناه ، ويفرعوا أصولاً أعطاها ، فما قدر من بعده على أن يفرغ نفسه عن عهدة ما ورثه منه ، وذهب عمره في تفهم ما أحسن فيه والتعصب لبعض ما فرط من تقصيره ، فهو مشغول عمره بما سلف ، ليس له مهلة يراجع فيها عقله ، ولو وجدها ما استحل أن يضع مقاله الأولون موضع المقتدر الى مزيد عليه أو اصلاح له أو تنقيح اياه .

وأما نحن فسهل علينا التفهم لما قالوه أول ما اشتغلنا به ، ولا يبعد أن يكون قد وقع لنا من غير جهة اليونانيين علوم ، وكان الزمان الذي اشتغلنا فيه بذلك ريعان الحداثة ، ووجدنا من توفيق الله ما قصر علينا بسببه مدة التفطن لما أورثوه . ثم قابلنا جميع ذلك بالتمط من العلم الذي يسميه اليونانيون (المنطق) - ولا يبعد أن يكون له عند المشركين اسم غيره - حرفاً حرفاً ، فوقفنا على ما تقابل وعلى ما عصى وطلبنا لكل شيء وجهة ، فحق ما حق وزاف ما زاف .

ولما كان المشتغلون بالعلم شديدي الاعتزاء الى (المشائين) من اليونانيين كرهنا شق العصا ومخالفة الجمهور ، فأنحزنا اليهم وتعصبنا للمشائين اذ كانوا أولى فرقتهم بالتعصب لهم ، وأكنا ما أرادوه وقصروا فيه ولم يبلغوا أربهم منه ، وأغضينا عما تحبطوا فيه وجعلنا له وجهاً ومخرجاً ونحن بدخلته شاعرون وعلى ظله واقفون . فان جاهرنا بمخالفتهم ففي الشيء الذي لم يمكن الصبر عليه ، وأما الكثير فقد غطيناه بأغطية التغافل . فمن جملة ذلك ما كرهنا أن يقف الجهال على مخالفة ما هو عندهم من الشهرة بحيث لا يشكون فيه ويشكون في النهار الواضح . وبعضه قد كان من الدقة بحيث تغمش عنه عيون عقول هؤلاء الذين في العصر ، فقد بلينا برفقة منهم عاري الفهم كأنهم خشب مسندة يرون التعمق في النظر بدعة ومخالفة المشهور ضلالة ، كأنهم الحنابلة في كتب الحديث ، لو وجدنا منهم رشيداً ثبتناه بما حققناه ، فكنا نفعهم به وربما نسى لهم الايفال في معناه فعضونا منفعة استبدوا بالتقير عنها .

ومن جملة ما ضننا بأعلانه عابرين عليه - حق مغفول عنه يشار اليه فلا يتلقى الا بالتعصب . فذلك جرينا في كثير مما نحن خبراء بيجدته مجرى المساعدة دون

المحاكاة . ولو كان ما انكشف لنا أول ما انصبنا الى هذا الشأن لم نبد فيه مراجعات منا لأنفسنا ، ومعاودات من نظرنا - لما تبينا فيه رأيا ولاختلط علينا الرأي وسرى في عقائدنا الشك وقلنا لعل وعسى . لكنكم أصحابنا تعلمون حالنا في أول أمرنا وآخره وطول المدة التي بين حكمنا الأول والثاني ، وإذا وجدنا صورتنا هذه فبالحري أن نشق بأكثر ما قضيناه وحكمنا به واستدركناه ، ولا سيما في الأشياء التي هي الأغراض الكبرى والغايات القصوى التي اعتبرناها وتعقبناها مئين من المرات . ولما كانت الصورة هذه والقضية على هذه الجملة أحببنا أن نجمع كتاباً يحتوي على أمهات العلم الحق الذي استنبطه من نظر كثيراً وفكر ملياً ولم يكن من جودة الحدس بعيداً واجتهد في التعصب لكثير فيما يخالفه الحق فوجد انه يصبه وما يقوله وفقاً عند الجماعة غير نفسه ، ولا أحق بالاصفاء اليه من التعصب لطائفة اذا أخذ يصدق عليهم فانه لا ينجيهم من العيوب الا الصدق .

وما جمعنا هذا الكتاب لنظيره الا لأنفسنا - أعني الذين يقومون منا مقام أنفسنا - وأما العامة من مزاولي هذا الشأن فقد أعطيناهم في (كتاب الشفاء) ما هو كثير لهم وفوق حاجتهم ، وسنعطيهم في اللواحق ما يصلح لهم زيادة على ما أخذوه ، وعلى كل حال فالاستعانة بالله وحده .



في ذكر العلوم

ان العلوم كثيرة ، والشهوات لها مختلفة ، ولكنها تنقسم - أول ما تنقسم -
قسمين :

علوم لا يصلح أن تجري أحكامها الدهر كله ، بل في طائفة من الزمان ، ثم تسقط بعدها ، أو تكون مغفولا عن الحاجة إليها بأعيانها برهمة من الدهر ثم يدل عليها من بعد .

وعلوم متساوية النسب الى جميع أجزاء الدهر . وهذه العلوم أولى العلوم بأن تسمى (حكمة) .

وهذه منها (أصول) ، ومنها (توابع وفروع) . وغرضنا هاهنا هو في الأصول . وهذه التي سميناها توابع وفروعاً - فهي كالطب والفلاحة وعلوم جزئية تنسب الى التنجيم وصنائع أخرى لا حاجة بنا الى ذكرها .

وتنقسم (العلوم الأصلية) الى قسمين أيضاً : فان العلم لا يخلو اما أن ينتفع به في أمور العالم الموجودة وما هو قبل العالم ، ولا يكون قصارى طالبه أن يتعلمه حتى يصير آلة لعقله يتوصل بها الى علوم هي (علوم أمور العالم وما قبله) . واما أن ينتفع به من حيث يصير آلة لطالبه فيما يروم تحصيله من العلم بالأمور الموجودة في العالم وقبله . والعلم الذي يطالب ليكون آلة - قد جرت العادة في هذا الزمان وفي هذه البلدان أن يسمى (علم المنطق) ، ولعل له عند قوم آخرين اسماً آخر ، لكننا نؤثر أن نسميه الآن بهذا الاسم المشهور .

وانما يكون هذا العلم آلة في سائر العلوم - لانه يكون علماً منبهاً على الأصول التي يحتاج إليها كل من يقتنص المجهول من المعلوم باستعمال للمعلوم على نحو وجهة يكون ذلك النحو وتلك الجهة مؤدياً بالباحث الى الاحاطة بالمجهول ، فيكون هذا العلم مشيراً الى جميع الأنحاء والجهات التي تنقل الذهن من المعلوم الى المجهول . وكذلك يكون مشيراً الى جميع الأنحاء والجهات التي تفضل الذهن وتوهمه استقامة مأخذ نحو

المطلوب من المجهول ولا يكون كذلك . فهذا هو أحد قسمي العلوم .
وأما القسم الآخر - فهو ينقسم أيضا أول ما ينقسم قسمين : لأنه إما أن تكون
الغاية في العلم تزكية النفس مما يحصل لها من صورة المعلوم فقط . وإما أن تكون الغاية
ليس ذلك فقط ، بل وأن يعمل الشيء الذي انتقشت صورته في النفس .
فيكون الأول تتعاطى به الموجودات ، لا من حيث هي أفعالنا وأحوالنا ، لنعرف
أصوب وجوه وقوعها منا وصدورها عنا ووجودها فينا . والثاني يلتفت فيه لفت
موجودات هي أفعالنا وأحوالنا ، لنعرف أصوب وجوه وقوعها منا وصدورها عنا
ووجودها فينا .

والمشهود من أهل الزمان أنهم يسمون الأول (علماً نظرياً) ، لأن غايته القسوى
نظر . ويسمون الثاني منهما (عملياً) ، لأن غايته عمل .
وأقسام (العلم النظري) أربعة : وذلك لأن الأمور إما مخالطة للمادة المعينة
حدا وقواماً ، فلا يصلح وجودها في الطبع في كل مادة ولا يعقل الا في مادة معينة
مثل الانسانية والعظمية . وان كانت بحيث لا يتمتع الذهن في أول نظره عن أن يحلها
كل مادة - فيكون على سبيل من غاط الذهن ، بل يحتاج الذهن ضرورة في الصواب
أن ينصرف عن هذا التجويز و يعلم أن ذلك المعنى لا يحل مادة الا اذا حصل معنى
زائد يهيئها له ، وهذا كالسواد والبياض ، فهذا من قبيل الموجودات والأمر .
وأما أمور مخالطة أيضاً كذلك ، والذهن وان كان يحوج في صحة تصور كثير
منها الى الصاقه بما هو مادة أو جار مجرى المادة - فليس يتمتع عنده وعند الوجود أن
لا يتعين له مادة ، وكل مادة تصلح لأن تخالطه مالم يمنع مانع . وليس يحتاج في
الصالح له الى ممد يخصصه به ، مثل الثلاثية والثنائية من حيث هي متكونة ، وتعرض
الجمع والتفريق ، ومثل التدوير والتربيع وجميع مالا يفترق وجوده ولا تصوره الى تعبير
مادة له . وهذا قبيل ثان من الأمور والموجودات .
وأما أمور مباينة للمادة والحركة أصلاً ، فلا تصلح لان تخالط بالمادة ، ولا في
التصور العقلي الحق ، مثل الخالق الأول تعالى ومثل ضروب من الملائكة . وهذا

قبيل ثالث من الموجودات .

واما أمور ومعان قد تخاطب المادة وقد لا تخاطبها ، فتكون في جملة ما يخاطب وفي جملة ما لا يخاطب ، مثل الوحدة والكثرة والسكلي والجزئي والعلة والمعلول .

كذلك أقسام العلوم النظرية أربعة لكل قبيل علم .

وقد جرت العادة بأن يسمى العلم بالقسم الأول (عنداً طبيعياً) ، وبالقسم الثاني (رياضياً) ، وبالقسم الثالث (الآهياً) ، وبالقسم الرابع (سكياً) ، وان لم يكن هذا التفصيل متعارفاً . فهذا هو العلم النظري .

وأما (العلم العملي) - فنه ما يعلم كيفية ما يجب أن يكون عليه الانسان في نفسه وأحواله التي تخصه ، حتى يكون سعيداً في دنياه هذه وفي آخرته ، وقوم يخصصون هذا باسم (علم الأخلاق) .

ومنه ما يعلم كيف يجب أن يجري عليه أمر المشاركات الانسانية لغيره ، حتى يكون على نظام فاضل - إما في المشاركة الجزئية وإما في المشاركة الكلية . والمشاركة الجزئية هي التي تكون في منزل واحد ، والمشاركة الكلية هي التي تكون في المدينة . وكل مشاركة فانما تتم بقانون مشروع ، وبتمول لذلك القانون المشروع برأعيه ويعمل عاياه ويحفظه ، ولا يجوز أن يكون المتولي لحفظ المقتن في الأمرين جميعاً انسان واحد ، فانه لا يجوز أن يتولى تدبير المنزل من يتولى المدينة ، بل يكون للمدينة مدبر ، ولكل منزل مدبر آخر . ولذلك يحسن أن يفرد (تدبير المنزل) بحسب المتولي باباً مفرداً ، و (تدبير المدينة) بحسب المتولي باباً مفرداً . ولا يحسن أن يفرد التقتين للمنزل والتقتين للمدينة كل على حدة ، بل الأحسن أن يكون المقتن لما يجب أن يراعى في خاصة كل - شخص ، وفي المشاركة الصغرى وفي المشاركة الكبرى - شخص واحد بصناعة واحدة وهو (النبي) .

وأما المتولي للتدبير ، وكيف يجب أن يتولى - فالأحسن أن لا ندخل بعضه في بعض ، وان جعلت كل تقنين أيضاً باباً آخر فعلت ولا بأس بذلك ، لكنك تجد الأحسن أن يفرد العلم بالأخلاق والعلم بتدبير المنزل والعلم بتدبير المدينة كل على

حدة ، وأن تجعل الصناعة الشارعة وما ينبغي أن تكون عليه - أمرا مفردا .
 وليس قولنا « وما ينبغي أن تكون عليه » مشيرا الى أنها صناعة مملوكة مخترعة
 ليست من عند الله ولكل انسان ذي عقل أن يتولاها ، كلا ، بل هي من عند الله
 وليس لكل انسان ذي عقل أن يتولاها . ولا حرج علينا اذا نظرنا في أشياء كثيرة
 - مما يكون من عند الله - أنها كيف ينبغي أن تكون .
 فليكن هذه العلوم الأربعة أقسام العلم العملي ، كما كانت تلك الأربعة أقسام
 العلم النظري .

وليس من عزمنا أن نورد في هذا الكتاب جميع أقسام العلم النظري والعلم العملي ،
 بل نريد أن نورد من أصناف العلوم هذا العدد نورد منه (العلم الآلي) ونورد (العلم
 الكلي) ونورد (العلم الآلهي) ونورد (العلم الطبيعي الأصلي) ونورد من العلم العملي
 القدر الذي يحتاج اليه طالب النجاة . وأما العلم الرياضي فليس من العلم الذي يختلف فيه .
 والذي أوردناه منه في (كتاب الشفاء) هو الذي نوردناه هنا لو اشتغلنا
 بأيراده ، وكذلك الحال في أصناف من العلم العملي لم نوردناه هنا ، وهذا هو حين
 نشغل بأيراد (العلم الآلي) الذي هو (المنطق) .



في علم المنطق

[الفن الأول في التصور والتصديق]

المقالة الأولى في مقدمات التصور

نريد أن نبين أنا كيف نسلك من أشياء حاصلة في أوهامنا وأذهاننا إلى أشياء أخرى غير حاصلة في أوهامنا وأذهاننا نستحصلها بتلك الأولى .

والأشياء التي تحصل في أوهامنا وأذهاننا لا بد لها أن تتمثل في أذهاننا فتصورها .
وحينئذ لا يخلو إما أن نكون قد تصورنا منها تصورا لا يصحبه تصديق ، أو نكون تصورنا منها تصورا يصحبه تصديق ؛ والتصور الذي لا يصحبه تصديق مثل تصورنا معنى قول القائل « انسان » وقولنا « الحيوان الناطق المائت » وقولنا « هل نمشي ؟ » .
والتصور الذي يصحبه التصديق هو مثل تصورنا قول القائل « الأربعة زوج » اذا صدقناه أيضا فإنه لا محالة مما يجب أن يعتقد صدقه فيكون قولنا « الأربعة زوج » مما يتقدم فيتصور معناه ، فاذا حصل لنا التصور حصل لنا التصديق به ، لكن التصور هو المقدم فان لم نتصور معنى ما - لم يتأت لنا التصديق به . وقد يتأتى التصور من غير أن يقترن به التصديق .

فيحصل لنا من جميع ما اقتصرناه أن المعاني التي نتصورها قد يتعدى في بعضها التصور إلى التصديق ، وقد يتعدى إلى أنحاء أخرى لا مدخل لها في العلوم . واذا كان الأمر كذلك فإن الأشياء التي نسلك إلى تحصيلها في أوهامنا وأذهاننا ، أو عقولنا أو نفوسنا ، وعلى أي لفظ أردت أن تعبر ، إما أن نروم بذلك حصول تصورنا لنا فقط ، أو نروم حصول تصديق منا بالواجب فيها . فاذا أردنا أن نبين أنا كيف نطلب ما نستحصله في نفوسنا فأما أن نبين كيف نستحصل تصورا أو كيف نستحصل تصديقا .

ولا شك أن الطريق الذي به يحصل التصور يليق به أن يكون مبينا للطريق

الذي به يستحصل التصديق . ومن عادة الناس أن يسموا ما يحصل به التصور «قولا شارحاً» أو «قولا» بحسب الاسم . فمنه ما يسمونه «حدا» ومنه ما يسمونه «رسماً» . ومن عادتهم أن يسموا ما يحصل من التصديق «حجة» فمنه ما يسمونه «قياساً» ومنه ما يسمونه «استقراء» أو غير ذلك .

ولما كان التصور قبل التصديق فيجب أن يكون الكلام في تعليم «القول الشارح» قبل الكلام في تعاليم «الحجة» وأن يفرد في كل واحد منهما كلام لا يخلط بالآخر ، وما لم تستوف الأولى منهما بالتقديم لم يتعرض للأولى منهما بالتأخير ، فان من يفعل ذلك يركب قبيحاً من التشويش ، ولأن كل قول شارح وكل حجة فهو مؤلف من معان وألفاظ ، وكل مركب من أشياء فليس يتم العمل به على الحقيقة الا من جهة الاحاطة بما ركبت منه من جهة ما هو محتاج اليه في أن تتركب عنه حاجة بالذات ، فكذلك يلزمنا ان كنا طالبين مثلاً بالحد والحجة - أن نحيط أولاً بالأشياء التي منها يركب ، لا من كل جهة بل من الجهة التي صلح لها أن يركب منه الحد والحجة ، وسنشير الى تلك الجهة .

فهذا العلم الذي يدل على كيفية السلوك المذكور هو العلم الآكي والمنطق . وموضوعه - المعاني من حيث هي موضوعة للتأليف الذي تصير به ، ووصلة الى تحصيل شيء في أذهاننا ليس في أذهاننا لا من حيث هي أشياء موجودة في الأعيان كجواهر أو كميات أو كميات أو كميات أو كميات أو غير ذلك . فان التفتنا الى كونها جواهر أو كميات أو كميات أو غير ذلك فأنما يكون ذلك - اذا كان لكونها أشياء من ذلك - أثراً وحكم في الجهة التي لها يصلح أن يكون جزءاً من قول شارح أو حجة .



في اللفظ المفرد

والمعنى المفرد

اللفظ الدال المفرد — هو اللفظ الذي لا يريد الدال به على معناه أن يدل بجزء منه البتة على شيء ، وان كان قد يجوز أن يدل بجزء منه على معنى . مثل قولنا : « الانسان » فانه اذا أريد أن يدل به على معنى « الحيوان الناطق » لم يدل حينئذ بشيء من أجزائه على شيء . ومثل قولنا : « عبد شمس » فانه اذا أريد أن يدل به على شخص معين ، من حيث هو شخص معين لامن حيث يراد أن يقال فيه عبد الشمس ، لا يكون حينئذ دلالة يراد بعبد وشمس ، بل لم يلتفت الى ما يدل عليه عبد وشمس في حالة أخرى .

وإذا لم يرد باللفظ دلالة لم يكن دالا . لأن معنى قولنا : « لفظ دال » هو أنه يراد به الدلالة ، لا أن له في نفسه حقا من الدلالة .

والمعنى المفرد — هو المعين من حيث يلتفت اليه الذهن كما هو ، ولا يلتفت الى شيء منه يتقوم ، أو معه يحصل ، وان كان للذهن أن يلتفت وقتا آخر الى معان أخرى فيه ومعه ، أو لم يكن .



في الكلي والجزئي

إذا كان نفس تصور المعنى المفرد لا يمنع الذهن ، إلا بسبب خارج من نفس
تصوره ان اتفق ، عن أن يقال ويعتقد لكل واحد من كثرة أنه هو - فهو كلي .
مثل معنى « الانسان » فانه من الحق أن يقل لكل واحد من الكثرة أنه انسان
ويعتقد في الذهن أنه انسان . ومثل معنى « شكل يحيط به عشرون قاعدة مثلثات »
فانه لا مانع أن يعتقد الذهن أشياء كثيرة كل واحد منها هو شكل يحيط به عشرون
قاعدة مثلثات ، وان تعذر مؤداه . ومثل معنى « الشمس » - لست أقول هذه
الشمس - فانه لا مانع في نفس تصور ان يكون كثرة يقال لكل واحد منها شمس
ويحد حد الشمس ، فان منع عن ذلك مانع فليس نفس التصور .

وأما اذا كان نفس التصور مانعاً من ذلك - فهو الجزئي . كتصورنا معنى
قولنا : « زيد » أي شخص بعينه مشارا اليه . أو « هذا الشكل العشريني » أو
« هذه الشمس » كان نفس التصور مانعاً من ذلك . فان هذا المشار اليه لا يكون
الاذلك المعين ، وكذلك في الشكل أو الشمس .



في ادمول على الشيء

إذا قيل لشيء من الأشياء انه كذا - فكذا محمول عليه سواء كان قولاً
مسموعاً أو كان قولاً معقولاً باطنياً .

وليس من شرط المحمول على الشيء أن يكون معناه معنى ما حمل عليه ، حتى
يصح قول القائل : « الانسان بشر » ولا يصح قوله : « الانسان ضحاك » ، بل
شرطه أن يكون صادقاً عليه وان لم يكن هو هو ، لانه ليس يعني بقوله : « الانسان
ضحاك » أن الانسان من حيث له مفهوم الانسانية هو الضحاك من حيث هو ضحاك ،
فان هذا كاذب ، فانه ليس الية الانسان هو الضحاك بالمعنى من هذه الجهة ،

بل معناه: الشيء الذي يقال له انسان ويفهم له صفة الانسانية - لذلك الشيء أيضاً صفة الضحاكية . فالانسان هو الضحاك لان الموضوع - الذي بالطبع موضوع - انما هو واحد من كل جهة ، وليس هذا الموضوع هذا الذات العامة ، بل الشيء الخاصي حداً ، والمعنى بحسب هذا الاعتبار هو الانسان وهو الضحاك .

ولم يحسن من ظن أن الذات تعرض لها حالان أو صفتان أو عرضان فتصير انساناً وضحاً كما فيكون هذا الموضوع لهما ، فإن الذات مطاقاً غير موضوعة لتخصيص ، واذا خصصت فتخصص بيمض أمثال الانسان والضحاك ، والكلام في ذلك كالكلام في الانسان والضحاك ، بل الذات من أحوال ذلك الخاصي . وهو في خاصيته شيء ، وفي كونه ذاتاً شيء ، ومن حق هذا أن يحقق في العلم السكلي (١) .

والذي نسكتفي به هاهنا أن قوانين الانسان ضحاك معناه أن الشيء الذي هو الانسان هو أيضاً ضحاك ، فله أنه انسان وله أنه ضحاك ، اذ له الانسانية والضحاكية . على أنه يجوز أن يكون ذلك الشيء المخصص هو الانسان نفسه ، أو الضحاك نفسه ، أو ثالث له خصوصية ما ، ثم له معها أذا انسان وأنه ضحاك . وأما كيفية هذا بالتحقيق والتفصيل فلتذكر في العلم السكلي .

واذ كان كذلك فكل شيء تجمل عليه أمور مختلفة المفهومات فله أشياء وأمور مقترنة به : إما أجزاء من هو يته وماهيته وحقيقته ، وإما لوازم أو عوارض لها قد لا تلزم . وكل محمول على شيء من الأشياء ليس مطابقاً لذاته - فهو إما مقوم وإما لازم وإما عارض .

فالمقوم - هو الشيء الذي يدخل في ماهيته فتلتزم ماهيته منه ومن غيره .

(١) العلم السكلي - هو القسم الرابع من (العلم النظري) الذي تتماطى به الموجودات ، لان حيث هي أفعالنا وأحوالنا ، لنزف أصوب جوه وتوعها منا وصدورها عنا ووجودها فينا . ويبحث العلم السكلي في أمور ومعان قد يتخالط المادة وقد لا يتخالطها ، فتكون في جملة ما يتخالط وفي جملة ما لا يتخالط ، مثل الوحدة والكمية والسكلي والجزئي والملة والمعلول .
أما الأقسام الثلاثة الأخرى للعلم النظري فهي (العلم الطبيعي) و (العلم الرياضي) و (العلم الآلهي) .

راجع فصل « في ذكر العلوم » من هذا الكتاب .

واللازم - هو الذي لا بد من أن يوصف الشيء بعد تحقق ذاته ، على أنه تابع لذاته ، لا على أنه داخل في حقيقة ذاته .

والعارض - هو الذي قد وصف به الشيء ، إلا أنه ليس يجب أن يوصف به الشيء دائماً .

ويشترك المقوم واللازم في أن كل واحد منهما لا يفارق الشيء .

ويشترك اللازم والعارض في أن كل واحد منهما خارج عن حقيقة الشيء ،

لاحق بعدها .

مثال المقوم كون المثلث شكلاً ، بل الانسان جسماً . ومثال اللازم كون المثلث مساوي الزوايا لثلاثين ، وخواص أخرى من النسبة له الى أشياء غير متناهية هي غير متناهية لا يجوز أن تكون شرطاً في ماهيته ، لأنها غير متناهية ، مثل كونها نصفاً من مربع وثلثاً من آخر ورابعاً من آخر ، وكذلك أشياء أخرى من أحوال المثلث لانهاية لها . ومثال العارض شيب الانسان وشبابه وغير ذلك من أحوال تعرض له ، وكل شيء بسيط في الحقيقة والماهية فلا متومات له (١) ، ولا يلتفت الى ما يقولون ويساعدونهم عليه في العلم الظاهر .

في عدد دلالة اللفظ على المعنى

أصناف دلالة اللفظ على المعنى ثلاثة : دلالة المطابقة ، ودلالة التضمن ، ودلالة

الاتزام وهو النقل من طريق المعنى .

أما دلالة المطابقة فمثل ما تدل لفظة « الانسان » على الحيوان الماطق .

وأما دلالة التضمن فمثل دلالة الانسان على الحيوان وعلى الفاسق ، فان كل

واحد منهما جزء ما يدل عليه الانسان دلالة المطابقة .

ودلالة الاتزام مثل دلالة المخلوق على الخلق والأب على الابن والسقف على

الحائط والانسان على الضاحك ، وذلك أن يدل أولاً دلالة المطابقة على المعنى الذي

(١) راجع آخر فصل « اللزومات » من هذا الكتاب .

يدل عليه أولاً ، ويكون ذلك المعنى يصحبه معنى آخر ، فينتقل الذهن أيضا الى ذلك المعنى الثاني الذي يوافق المعنى الأول ويصحبه .

وتشترك دلالة المطابقة ودلالة التضمن في أن كل واحد منهما ليس دلالة على أمر خارج عن الشيء .

وتشترك دلالة التضمن ودلالة الالتزام في أن كل واحد منهما مقتضى الدلالة الأولى .

في أصناف دلالة المحمول على الموضوع

كل محمول يدل على موضوع ، فأما أن يدل على كمال حقيقته كما هو ، لا يفلت عن دلالة شيء من المقومات له ، بل يدل على جميعها بسبيل التضمن ، وعلى الذات بسبيل المطابقة ، ان كانت الذات ذات أجزاء حتمية . وهذه الدلالة هي المختصة عندنا باسم (الدالة على الماهية) أو (الدال على ما هو الشيء) .

فان كان المحمول لفظاً مفرداً - فهو اسم الشيء . وان كان المحمول ليس لفظاً مفرداً بل هو قولاً - فهو حد الشيء . مثاله « الانسان » فانه اسم للعلية المشتركة بين أشخاص الناس التي لا يفصلون عنها لا بأمر عارض ، أو « الحيوان الناطق » وهو حد تلك العلية .

فأما اذا قيل : « ضحكك بالطبع » فقد دل على غير الماهية لانه يدل عليه من حيث أنه لازم له . واذا قيل : « حساس ناطق » فقد دل على مساو ولكن لم يدل على الماهية ، لان مفهوم « الحساس » على سبيل المطابقة هو أنه شيء ذو حس فقط ، ومفهوم « الناطق » هو أنه شيء ذو نطق فقط ، فان دل ذلك على معان أخرى من حيث يعلم ان الحساس لا يكون الا جسماً ذات نفس ، وكذلك الناطق ، فذلك دلالة على سبيل الالتزام لا على سبيل التضمن .

فالدلالة الأولى للحساس الناطق مخيلة عن الجسمية والتنفيذية والمتحركة وغير

ذلك لا تضمن شيئاً من ذلك ، فلذلك ليست هذه الدلالة على الماهية والذات - من حيث هي تلك الماهية والذات - دلالة مطابقة بل دلالة الالتزام . وأما « الحيوان » فاسم موضوع للجملة المجتمعة من القومات المشتركة للإنسان مع غيره ، فاذا أردف به « الناطق » تخصص وتم .

وأما أن لا يدل على ذلك فيدل حينئذ إما على مقوم واما على لازم واما على عارض .

في أصناف الدلالة على الماهية

أصناف الدلالة على الماهية - ثلاثة :

أحدها على سبيل الخصوص والانفراد . مثل دلالة « الحيوان الناطق » على الطبيعة المشتركة بين أشخاص الناس .

وإما على الشركة . مثل « الحيوان » فاه لا يدل على ماهية الإنسان ولا على ماهية الفرس ، ولكن اذا طلبت الماهية المشتركة لها ، فسأل سائل ، « ماهذه المتحركات من الإنسان والفرس والطيائر ؟ » فقيل : « الحيوانات » كانت الدلالة واقعة على كمال حقيقتهم المشتركة .

وإما على سبيل الانفراد والشركة معاً . مثل « الإنسان » فانه ماهية لزيد وحده ولزيد مع عمرو بالشركة ، وذلك لأن زيدا ليس ينفرد عن عمرو بمعنى مقوم ، بل بأحوال عرضت لادته لتوهم فقدانها لم يجب أن يكون فقدانها يسبب فقدان زيد وفساده على ما تحقق في العلم الكلي ، وليس انفرازه كأنفراز الإنسان عن سائر الحيوانات بأمر مقوم لجوهره .

وأما هل بعض ما ينفرد به على القبيل الأول ، وبعضه على القبيل الثاني - فليترك الى العلم الكلي ، فلا يضر المنطقي تسليمه والبناء عليه ، لو كان ما بيني عليه موجوداً مسلماً بالحقبة .

ومن عادة الناس اذا حقق عليهم - أن يسموا القسم الثاني (جنساً) للمشاركات

القرية فيه نحو مالها من الاشتراك ، وان يسموا كل واحد من المشتركات القرية منه (نوعا) له، فيكون كل واحد من الجنس والنوع مفهوما بالقياس الى صاحبه .
ومن عاداتهم أن يسموا القسم الثالث (نوعا) لاعلى نحو ما تسمى المشتركات في الجنس نوعا ، بل بالقياس الى الأشخاص التي تحتها من حيث أنها تدل على ماهية أشياء لا تفترق بأمر مقوم ، حتى لو لم يكن فوقه معنى جامع جمعاً جنسياً يصير بسببه نوعا بذلك المعنى كان في نفسه نوعا بهذا المعنى .

في المقومات

المقوم — اما أن يكون من الشيء جنساً له ، أو جنس جنس له ، وكذلك حتى ينتهي . وإما أن لا يكون كذلك ، بل لا يزال يكون جزءاً من حقيقته أو حقيقة جنس له ، ان كان للشيء جنس لا يعود في وقت من الأوقات . فان ترقيت جنساً ليس مثلاً يكون بالقياس الى جنس الشيء جنساً وبالقياس الى الشيء مقوماً غير جنس ، بأن يكون بالقياس الى كل جنس وان علا غير جنس — فهذا لا يخلو اما أن يكون مساوياً بتقويمه لأعلى جنس الشيء ذي الجنس ، أو يكون أعلى منه ، أو يكون أخص منه . ولا يجوز أن يكون أعلى منه وأعم ومقوماً له ، لأنه حينئذ اما أن يكون وحده دالاً على ماهية مشتركة لما جعل أعلى الاجناس ، فيكون أعلى الاجناس ليس أعلى الاجناس ، أو يكون ليس وحده كذلك بل مع غيره ، فيكون حينئذ لأعلى الاجناس جنس وهذا محال .

فاذن يجب أن يكون تقويمه اما مساوياً ، واما أخص . فان كان أخص يميزه بعض ما تحت أعلى الاجناس من بعض في ذاته عما يشاركه في أمر مقوم ، وان كان مساوياً يميزه أعلى الاجناس عما يشاركه في لازم عام وهو الوجود . فانه سيبين في العلم الكلي أن الوجود لا يعم الأشياء كلها عموم المقوم لها الداخل في ما عيتمها ، وكيف كان فانه صالح للتمييز الذاتي ، وهو الذي جرت العادة بتسميته بـ (الفصل) .

فقد آل الأمر الى أن المحمولات المقومة اما أجناس ، واما أنواع ، واما فصول ، أعني الأنواع بحسب المعنى الثاني مما سمي النوع به . ومن المعلوم أن الشيء ربما كان جنساً لشيء ونوعاً لشيء ، مثل « الحيوان » فإنه نوع من الجسم وجنس للانسان وينتهي الى نوع سافل وجنس عال . وأما ما ذلك هو في كل باب فيهما فغير محتاج اليه في المنطق .

- فالجنس - هو السكلي الدال على ماهية مشتركة لذوات حقائق مختلفة .
والنوع بمعنى - فهو السكلي الموضوع للجنس في ذاته وضعاً أولياً .
وبمعنى آخر - فهو الدال على ماهية ما يختلف بالعدد فقط .
والفصل - هو السكلي الذي يميزه كلي عن غيره تميزاً في ذاته .

في اللازمات

يجب أن نضع وضعاً مقرراً أن اللوازم التي تلزم الشيء وليست مقومة له - إما أن تكون للشيء عن نفسه كالفردية للثلاثة ، أو من خارج كالوجود للعالم . وأز الشيء الذي لا تركيب فيه - لا تلزمه لوازم كثيرة معاً لزوماً أولياً ، بل إنما يلزمه اللزوم الأولي منها واحد ، ويلزمه غيره بتوسطه ، لزوم الضحاك ، مثلاً للانسان بعد لزوم المتعجب بعد لزوم المدرك له .

وكل لازم فإما أعم مثل كون مر بعة فرداً للثلاثة سواء كان بوساطة لازم أعم كالفردية أو بغير وساطته واما مساو مثل لزوم كون مر بعة تسعة للثلاثة . وأيضاً قد يلزم الشيء الذي لا تركيب فيه معنى أعم منه ومعنى أخص منه ، لكنه قد يكون أحدهما يتوسط الآخر . أما الأعم يتوسط الأخص فعلى ما وددنا من أن الأخص يلزمه الأعم . وأما الأخص يتوسط الأعم فإن الأعم اذا اقترن بالأخص حصل ثالث أخص من الأعم له حكم مفرد . وأيضاً فإن اللازم الذي ليس أعم قد يكون قسيمة وقد يكون معنى غير قسيمة . والمعنى الذي ليس بقسيمة معروف ، وأما اللازم الذي هو القسيمة

فهو أن يكون المعنى العام يلزمه أن يكون في تحصيله أحد الأقسام لا بد منها ، مثل الفرد يلزمه أن يكون اما ثلاثة واما خمسة ، ذاهبا الى غير نهاية ، أو واقفا عندنهاية . وبعض أنحاء القسيمة اللازمة يكون أوليا ، وبعضه غير أولي . فان قسيمة الفرد مثلا الى ثلاثة وخمسة قبل قسيمته الى ذي مربع أقل من العشرة بالفرد الأول وذي مربع أكثر من ضعف العشرة بأول مركب من عددين أولين . وإذا كان المعنى العام جنسا كانت آخر القسيمة الأولى هي الفصول . وكما تعتمد بالمعنى العام تمثل معنى ثالث أخص من الجنس الثاني مثولا أوليا ، وهو لاحالة النوع . ثم اللوازم التي تلزم بعدها تكون بعد مايقوم النوع .

ولما كان الشيء البسيط لا يقتضي معنى خاصاً أولياً الا اقتضاء واحداً — فاذا كان المعنى الجنسي بسيطا لم يقتض الاقتضاء الأولى الا قسيمة واحدة ، فلا يجوز أن ينقسم بالفصول قسيمة حقيقية . ثم ينقسم قسيمة أخرى بفصول أخرى مداخلة لتلك الفصول ، الا أن يكون المعنى الجنسي مركبا ، ولا يبعد أن ينقسم مثل انقسام الحيوان في أمثلتهم الى ناطق وقسائم ، ومرة أخرى الى مائت وقسائم ان كانت القسيماتان في هذا المثال فصليتين كلالهما . ولا مناقشة في الامثلة .

في العوارض الغير اللازمة

هذا مثل كون الانسان شابا مرة وشيخا مرة ، وكونه متمحركا مرة وساكنا مرة . فبعض هذه من الطبع ومن الارادة مثل ما قلنا ، وبعضها من أسباب خارجة مثل المرض ومثل ما يلاحق من الالوان بسبب الاموية ، وأيضا بعض هذه مطاولة كالاسباب والشيب ، وبعضها سريرة المفارقة كالقيام والعود ، وبعضها يوجد في غير النوع مثل الحركة قد تكون في الانسان وغيره ، وبعضها خاصة به مثل الاستسائة غضبا بالانسان . وقد توجد من هذه محمولات ، فيقال مثلا للانسان شاب وشيخ ومتحرك وساكن وأيضا وضاحك .

في اللاحق العام والخاص

اعلم ان كل معنى لا يقوّم الشيء ، وهو قد يوجد له وغيره ، فانه قد جرت العادة بأن يسمى « عرضاً عاماً » سواء كان لازماً أو مفارقاً .

وكل ما كان فيما لا يقوم ، ولا يوجد الا للشيء ، فقد جرت العادة بأن يسمى « خاصة » سواء كان لكله أو بعضه ، ولازماً أو مفارقاً .

فتكون أصناف العام أربعة : اللازم للشيء كله ، ويكون لغيره . واللازم لبعض الشيء - كالأثوثة لبعض الناس - وقد يكون لغيره . والعارض للشيء كله ، وقد يكون لغيره . والعارض لبعض الشيء وقد يكون لغيره - كالتتحرك لبعض الحيوان .

وتكون أصناف الخاصة ثلاثة : اللازمة للجميع دائماً . واللازمة للبعض دائماً - كالضحك بالقياس الى الحيوان . والذي لا يلزم ولا يكون الا للشيء وحده - كالضحك بالفعل أو كالبكاء بالفعل للانسان .

في أصناف تركيبات المعاني المختلفة

في العموم والخصوص وغير ذلك

انه يجب أن يقبل منا أن المعنيين المختلفين في العموم والخصوص قد يتركبان على وجوه : من ذلك أن يكون المعنى العام مما يلزمه قسيمة ما لزوماً أولاً يفترق في أن يحصل له بعض أجزاء القسيمة ، فإذا اقتربن به الفصل تهماً حينئذ أن يكون موجوداً ، ويكون ذلك الاقتران ليس يقتضي مفهوم أحد المقترنين حتي يكون أحدهما لازماً للآخر في مفهومه ، بل إنما يلزمه في أن يكون موجوداً . مثال ذلك اذا قلنا « الجسم » وعينا شيئاً من الجواهر له ابعاد ثلاثة على الوجه الذي يصح من غير زيادة ، أو شرط حذف زيادة ، فان هذا المفهوم لا يمكن أن يحصل موجوداً الا أن يكون على أحد أقسام القسيمة التي تلزمه ، وأن يكون مثلاً نباتياً أو حيوانياً أو جمادياً بلا حد ما هو أدق تفصيلاً منه ، مثلاً أن يكون ذا نفس ناطقة ، ومفهوم « ذا نفس ناطقة » هو أنه

شيء لا يدري ما هو بحسب هذا المفهوم ، له نفس ناطقة ، وليس يدخل في هذا المفهوم أن يكون جسما أو غير جسم ، ولا يلزم ذلك هذا المفهوم ، وان كان يعلم أنه لا يصح أن يكون في الوجود الا جسما ، ولو كان داخلا في مفهومه أو لازما لنفس مفهومه ما احتيج الى شيء من الأشياء يكون هو الجامع بين النفس الناطقة وبين الجسم ، ليحصل منه شيء وجود ، له نفس ناطقة . كالم يحتج في اقتران الثلاثية والفردية الى جامع يجمع بينهما يجعل الشيء الذي هو ثلاثة فردا ، بل نفس معنى الثلاثية في مفهومه يقتضي أن يكون له معنى الفردية ، والشيء اذا حصل له معنى الثلاثية فقد حصل له معنى الفردية من نفسه لا بسبب شيء غيره .

وأما تعلق النفس الناطقة بالجسمية فبسبب ، وكذلك تعاق سائر الصور بموادها سواء كان جائزا لها أن تفارق أو غير جائز ، وان كان لبعضها نصيب في وجود البعض ، لكنه سيظهر أن ذلك ليس بسبب اقتصاء المفهوم ، بل على سبيل اقتضاء الوجود ، وبين مقتضى المفهوم ومقتضى الوجود فرق .

وكذلك لا تجد صورة من الصور مأخوذة على بساطتها بنفس مفهوم يقتضي أن يفهم منها حصول المادة لها ، وان وجب من خارج مفهومها واعتبار وجودها أن تكون لها مادة يجب عنها اذا فرضت ذات وجود أو يجب لها من غيرها ، اللهم الا أن تأخذ الصورة لابلية ، بل من حيث تركيب يعرض لها مع المادة فينتد لا تكون المادة لازمة لمفهومها ، بل متضمنة في مفهومها ، وليس كلامنا في مثل ذلك .

وتقابل أن يقول : انك اذا قلت « ناطق » أو قلت « خفيف مطلق » - أما أولهما فعند ايرادك فصل مثل « الانسان » وأما ثانيهما في ايرادك فصل مثل « النار » - فأنت قد أشرت الى طبيعة الجنس . لانك اذا قلت « ناطق » عنيت به أنه ذو نفس ناطقة ، واذا قلت « خفيف مطلق » عنيت به أنه ذو قوة في الطبع محرركة الى حد فوق حدود الاجسام المتحركة بالاستقامة . واذا قلت انه ذو نفس ناطقة فقد قلت أنه « ذو شيء » هو كمال في جسم طبيعي » الى من شأنه أن يعقل المعقولات ، وكذا وكذا . واذا قلت أنه « ذو قوة » فقد قلت أنه ذو مبدأ حركة لما

هو فيه ، وهو جسم لا محالة .

فحينئذ نجيبه بأجوبة : من ذلك أنه اذا قال « شيء له أو فيه كمال في جسم طبيعي » لم يلزم من مفهوم هذا أنه نفسه ذلك الجسم الطبيعي ، بل لا يمنع مفهوم هذا أن يكون هذا الشيء فيه شيء هو أيضاً في غيره الذي هو جسم طبيعي ، وهما معاً ، أو هو فيهما معاً ، لكنه كمال بالقياس الى أحد الشئيين الذين هو فيه .
وأيضاً لو كان يوجب ذلك — لكان على سبيل ما بالعرض .

وأيضاً فان ذات النفس وذات كل قوة — شيء ، وكونهما كلاً وحالاً لشيء — شيء من لواحق ذاته . واذا حدث عن النفس بمثل هذا اللاحق بقول مساو كان رسماً له لاحقاً ، وإنما يحصل للحيوان الفصل المنوع له الى الانسان بانضمام ذات النفس الى ما تنضم اليه انضماماً أولياً ، ثم تتبعه توابع النفس ولواحقه ، وهو من حيث تلك التوابع واللواحق — اذا كانت مساوية — مخصوص لا مفصول ، فأذا عني بالناطق ذو كمال جسم بصفة كذا فقد أورد رسم الانسان وخاصة الحيوان لا فصله ، لكننا نعجز عن تحديد القوى البسيطة ، وإنما رسمها بالضرورة رسماً ، فلا يمكننا أن لانتفت الى موضوعاتها والى ما يلزمها في الوجود ، فنقول انها تؤخذ في حدودها موادها ، وأما القوى اذا أخذت مركبة على النحو الذي أشرنا اليه فيما اشتغلنا به لم يصلح أن تؤخذ منها الفصول ، لانها مأخوذة بعد حصول القوة والصورة من حيث الحصول ، مثل النطقية فأنها حالة ذي النطق من حيث له الذات التي تسمى لها ناطقاً .
ومما يشبه هذا القسم المذكور ، بل هو داخل معه في المعنى العام ، ما يكون من جمع عارض للشيء يكون له ولغيره مع الشيء الموضوع له أو لازم له في وجوده ، وليس في ماهيته ، يكون لاجتماعهما حكم اجتماع جديد ليس يقتضيه مفهوم أحدهما ، مثل المجتمع من الأنف والتقمير (١) ، ومثل المجتمع من السواد والبياض الذي هو البلقة ، ومثل المجتمع من افادة الوجود والبياض لذي التبييض ، فأن الوجود صفة للاشياء ذوات الماهيات المختلفة ومحمول عليها خارج عن تقويم ماهياتها ، مثل البياض والسواد ،

(١) وذلك أن تجمع الأنف والتقمير فتوقع عليه اسم «الأفطس» . راجع فصل «الحد» من هذا الكتاب .

لا يختلف بحسب اختلاف الموضوعات الا في شيء بعد الوجود ، ولا يلتفت الى أقاويل فيه خارجه عن هذا المذهب ، وليست صفة تقتضيها أصناف هذه الماهيات بل فائض عليها من مبدأ . وكذلك افادة الوجود . فاذا اقترن البياض بصفة الوجود كان بياض موجود ، واذا اقترن به افادة الوجود كان ذلك بالقياس الى المبدأ الفاعل تبييضا ، وهو القياس الذي بالذات ، فكان بالقياس الى المبدأ القابل من حيث يعتبر حال حدوث الوجود فيه تبييضا وهو من حيث الافادة بالعرض ، لانه تبيض من حيث الاستفادة ، لكن الافادة والاستفادة متلازمان معا . وأما من حيث قياسه الى نفس البياض فمعقول زائد على معقول البياض وعلى معقول الافادة ليس يتبع أحدهما مفهوم الآخر في نفسه ، بل بحسب وجوده ولا اسم له .

وقد يكون من هذا الباب ما يكون فيه العام لازما من خارج الموضوع ، ويكون منه ماهو غير لازم ، وقد يكون فيه كل واحد من المجتمعين أعم من الآخر من جهة دون جهة ، مثل اجتماع البياض والحيوان ، وربما كان المجتمعان ليسا أحدهما محمولا في الطبع والآخر موضوعا ، بل من حق كل واحد منهما أن يكون محمولا على شيء واحد في الطبع ، مثل اجتماع الاقدام والعقل في الشجاع ، ومثل اجتماع العفة والشجاعة والتدبير في العدل .

والذي يفترق فيه هذا القسم والقسم الذي ذكرنا أنه نحو اجتماع الجنس والفصل - ليس هو أن العام في الجنس لا يتحصل بوجوده بالفعل الا بالخاص ، ولا أن أحدهما ليس تابعا لمفهوم الآخر ، ولا أن اجتماعهما بأسباب من خارج . وذلك لانه قد يكون من هذا القسم الثاني ما يكون العام متقوما بالذات بالخاص ، مثل البياض بالقياس الى الانسان والفرس ، فإنه ليس يجوز أن يتحصل بالفعل الا في شيء من الانسان والفرس وسائر أجزاء القسمة التي تقع له بالقياس الى موضوعاته ، ومع ذلك فأنهما يجمع بينهما جامع هو خارج من المجموعين ، وان كان قد يكون طبيعة ملازمة لهما فإنه قد يكون غير كل واحد منهما ، ثم ليس ولا واحد منهما يتبع مفهوم الآخر ، لكن الفرق بينهما أن العام في المعنى الجنسي جار مجرى الموضوع ويشق من المادة

وما يجري مجراه . والخاص المضاف إليه هيئة وصورة يتصور بها الموضوع ، فيقوم منهما ثالث قياما طبيعيا . وأما في هذا المعنى الثاني فإن العام هو الهيئة والصورة للخاص ، والخاص هو المتصور بالعام أو كلاهما هيئة وصورة لشيء ثالث .

ولو أن أخذنا أخذ ما يجري مجرى الموضوع كالإنسان مثلا أو العدد بجعله العام لخاص ما تحته مثل الرجل أو المنقسم بمتساويين فقل « إنسان رجل » أوقال « عدد منقسم بمتساويين » لم يجد الخاص هو الذي سبق إلى العام فأفرزه أفرزا أوليا ، بل يجده عارضا له بعد لحوق المخصص الأولي ، كالرجل فانه إذا استكملت الانسانية بما تستكمل به يعرض لها عارض مزاج مع استكمالها أو بعد استكمالها تصير به رجلا كما يعرض له أن يصير شيئا أو يعرض للمادة التي تتكون منه ، لامن حيث هي موضوعة للصور الأولية التي بها تكون انسانا ، بل من حيث اقترانها بسبب آخر . وكذلك العدد يلحقه أول ما يلحقه في تخصيصه أنه يكون اثنين أو أربعة أو ستة ثم ما يلزم ما خصه لزوما في مفهومه أن يكون منقسما بمتساويين وأن تكون أشياء بحسب الاعتبارات التي له لانهاية لها بالقوة كلها لازمة . وإذا لم يكن هكذا ، وكان دعوانا هذا في المثالين غير صحيح فليقض المنطقي في الانسان أنه جنس للرجل وفي العدد أنه جنس لما يخصص بما أوردناه ، فانه لا مناقشة في الأمثلة . وليقض أنهما ليسا بجنسين ان كان دعوانا في المثالين صحيحا ، وليحصلوا من ذلك أن النحو الذي أدعينا في المثالين ليس على النحو الذي يجري عليه ما ندعيه في اجتماع طبيعيتي الجنس والفصل ، ثم ترك العهدة في الأمثلة علينا بعد أن يعرف جهة الفرق .

والمعنى الجنسي اذا لحقه معنى فصلي لم يخل اما أن يكون ذلك الفصل يجعله بحيث لا يلزمه من الحملات التي ليست له في حد جنسه الا لوازم تلزم ذلك الفصل وتأتي بعده ، وعوارض تلحقه من أسباب خارجة يجوز أن تتوهم غير لائحة ، فيكون قد قوم ما هو نوع الأنواع . واما أن لا يكون فعل ذلك بعد ، فيكون قوم نوعا هو أيضا جنس . وهذا ضرب من تركيب معنى خاص وعام منقسم إلى قسمين .

والضرب الثاني أن يكون أحد التركيبين يلزم الآخر في مفهومه ، فلا يكون ذلك

التركيب بسبب من خارج مثل تركيب الثلاثة مع الفردية ، وهو تركيب الموضوع ولازم ماهيته ، وقد يتفق أن يركب على أن يقدم الأخص منهما على الأعم ، فيقال « ثلاثة فرد » . وهذا من الجنس الذي يسميه بعض الناس (هذيانا) لأنه بحسب الابهام غير جيد التركيب اذ كان لا ثلاثة الا فردا ، مثل قول الفائل « انسان جسم » ، وأما اذا قال « الثلاثة فرد والانسان جسم » لم يعد هذا هذيانا عندهم ، بل اخبارا عن بين بنفسه ، وليس عكس هذا يعد هذيانا مثل قولهم « فرد هو ثلاثة » اذ كان الفرد قد يكون غير ثلاثة . ويفارق هذا الأوابن من حيث بينا . ويفارق الجنسي منهما بأن العام لاحصية له في تقويم الموجود القائم بالفعل القيام الأولي . فان الثلاثية تتقوم أول تتومها بما تقومه ، ثم يكون العام من لوازمها ، ولا يكون للفردية مدخل في تقويمها الأولي ولا في تقويم المركب منهما الا كما يقوم الجزء الكل ، ويكون للثلاثية مدخل في تنويمها من غير جهة تقويم الجزء الكل ، فانه يكون بنفسه علة لوجود الجزء الثاني ، فانه اذا حصل للثلاثية وجود كفي ذلك في وجود الفردية والمركب منهما ، وليس كذلك اذا حصل للناطق وجود ، بل يحتاج الى سبب آخر يجمع بينهما فيقومان المركب كما يقوم الجزء فقط ، وليس أحدهما متقوما في نفسه أولا ، ثم يلحقه الثاني لحوق شيء لشيء متقوم ، بل انما يحصل الشيء المتقوم الاول باجماع منهما جميعا . فيجب أن تكون هذه الحقائق متصورة .

في تركيب احوال المحمولات

بعضها مع بعض

المحمولات بعضها أول وبعضها غير أول ، وقد يستعمل لفظ (الأول) في هذا الموضوع على معان ثلاثة : فيقال « أول » ويعنى به الشيء في كونه محمولا على الشيء بنفسه ، و« أول » في العقل مثل حملنا أعظم من الجزء على الكل . ويقال « أول » ويعنى به التماس الى محمول ثان يحمل على الشيء بغلبة المحمول الذي يقال له « أول »

مثل كون الانسان أولاً من شأنه أن يتعجب ، ثم من بعد ذلك كونه من شأنه أن يضحك ، والاول الحقيقي من هذا الباب هو الذي ليس بينه وبين الموضوع واسطة البتة ، وهذا هو الذي يستحق أن يقال له « المحمول على الشيء بذاته ولما هو » ، لست أعني المحمول في جواب ما هو ، بل المحمول على الشيء - لا بسبب شيء من صفاته وأحواله بل بسبب ذاته ولأنه هو - مثل « الضحاك » المحمول على « الانسان » لامن جهة أنه انسان حتى تلقى الانسانية من غير واسطة ، بل لأجل أن الانسان مميز متعجب فلذلك هو ضحاك ، فهو للانسان بتوسط صفة له ، تلك الصفة تقضيها ولولاها لما وجب أن يكون ضحكا كما ، ولا يبعد أن يظن ظانون أن كل ما هو أول بهذا الاعتبار فيلزمه أن يكون أولاً بالاعتبار الأول . ويقال « أول » ويعنى به الشيء الذي ليس يحمل على الشيء بتوسط شيء أعم منه يكون من حقه أن يكون محمولا على ذلك الأعم ثم على الشيء . ولا نجد محمولا أولاً على هذه الصفة الا الجنس والفصل والخاصة وخاصة الفصل المساوية في عداد الخاصة والعوارض واللوازم التي لا تستغرق الجنس مثل الأنوثة والذكورة لأنواع الحيوان . وأما جنس الجنس وفصل الجنس مثل « ذي النفس الحساسة » للانسان وخاصة الجنس مثل « المشتهي » و« اللامس » والعرض العام للجنس ، فإن هذه ليست بمحمولات أول فأنها تحمل على الجنس وتبقى محمولات مابقيت طبيعة الجنس موجودة في أي نوع كان ، وان لم يكن النوع المتكلم فيه موجودا فلا تكون محمولة على طبيعة النوع أولاً ، وهي محمولة على طبيعة الجنس من غير انعكاس ، فهي محمولات على الجنس أولاً ، وما كان منها مقوما فأنما يقوم طبيعة الجنس أولاً ، ثم تنضاف اليها فصول فتقوم طبيعة الأنواع .

فان قال قائل : « ان طبيعة الفصل علة لطبيعة الجنس ، وما لم تصل الى الشيء العلة لم تصل المعلولة » فهذا القائل يوجب أن يكون أعلى الأجناس محمولا أولاً بهذا المعنى الذي نحن فيه ، فانا لسنا نذهب في استعمال الأول الى هذا الأول ، بل الى ما أشرنا اليه . واذا قايسنا الجنس وفصله صادفنا الفصل هو المحمول المقوم للجنس ، لا الجنس للفصل ، وان كان يصح حمل الجنس على الفصل فليس على سبيل مقوم ،

بل على سبيل متقوم ، والمقومية في المحمولات أخص من المحمولية . وإذا كانت مقومة الفصل أولا للجنس فمحموليته أولا على الجنس ، وإذا كانت عليه أولا فهي على النوع غير أول بهذا المعنى . وإذا حملنا الجنس على الفصل ثم حملنا الفصل على النوع نكون قد أدخلنا لامحالة الفصل بين الفصل والنوع وما هو بالمتقوم في الحمل أولا ، فنكون قد أدرنا من حيث لم نشعر .

وأما لوازم الفصل وخواص الفصل التي هي أعم من النوع ان كان فصل مثل المنقسم بمتساويين الذي هو أعم من الزوج ، ولنفرضه الآن مثلا نوعا من العدد ثم كان له خاصة مثل كونه ذا نصف أو ذا ربع الضعف فانها لا تخلو إما أن تم الجنس فتكون من المحمولات التي ليست أولا ، وان لم تعمه فهي من جملة لوازم النوع الغير العامة للجنس ، واما مقومات الفصل ان كان ذلك موجودا فان كانت أجناس فصول مثلا ، مثل ما يظن من أن المدرك جنس للحساس والناطق ، فانها تفصل لامحالة ما هو أعم من ذي الفصل . فهي اذن داخلة في جملة فصول الاجناس فتكون أجناس الفصول فصول الأجناس ، ولا تكون أولية . وفصول الفصول ان كانت أعم فهي في حكم أجناس الفصول ، أو مساوية فهي في حكم الفصول وأولية ، وأنت تعرف من هذا أجناس الخواص والاعراض وفصولها ان كانت موجودة . وكما أن المحمول الأول قد يقال على وجوه فكذلك المحمول على الشيء بذاته ولما هو يقال على وجوه ، ولنا محتاج في هذا الموضوع الى أن نعد وجوها لاتناسب هذا الموضوع فيقال محمول بذاته ، ومن طريق ما هو لما يكون داخلا في ذات الشيء وماهيته سواء كان مقولا في ماهيته أو داخلا في جملة المقول في ماهيته على أنه جزء له . ويقال محمول بذاته من طريق ما هو للأمر الذي لا يحتاج الشيء في أن يوصف بذلك وان كان عارضا له الى شيء غير ذاته أو غير خاصة من خواص ذاته ليس يحمل عليه لا جمل شيء أعم منه حمل « المتحرك بالارادة » على « الانسان » بسبب أنه حيوان ، ولأجل شيء أخص منه حمل قبول « الكتابة » على « الحيوان » بسبب كونه انسانا . ويقال محمول بذاته ولما هو اذ كان أولا بالمعنى الثاني من معاني الحمل الأول . وقد يقال محمول

بذاته لاجل أنه ليس يحتاج الشيء في أن يحمل ذلك عليه أو على بعضه إلا إلى تهيؤ فيه ليس يحتاج في أن يكون له ذلك التهيؤ إلى أن يصير بالفعل أخص منه مثل الكتابة بالفعل للانسان . ويفارق الضرب الثاني مما يقال عليه اللفظ المذكور بأن هذا له بحسب اعتبار التهيؤ ، وذلك بحسب اعتبار الوجود بالفعل ، وهذا هو أحد أجزاء القسيمة التي تكون لازمة للشيء بذاته على الضرب الثاني ، مثل المفرد والزوج مثلاً للعدد، ومثل الكتابة والأمية للانسان ، إلا أن بين هذين المثالين فرقا ، فإن التهيؤ للفردية هو طبيعة العدد مجردة في العقل ، وأما العدد الذي هو فرد فهو بالضرورة ودائماً هو فرد . وأما الثاني فإن التهيؤ فيه باعتبار الطبيعة الموضوعية في التجريد العقلي وفي الوجود خارجاً أي جزئياً كان منها ، فإن كان واحداً من الكتابة والأمية تهيؤاً لها الانسان الموجود أي انسان كان ، والأمر العامة تكون لها فصولها المقسمة ، وعوارض أنواعها وخواصها مقولة عامياً وبذاتها ومن طريق ما هو على هذا الاعتبار .

وجميع هذه كيف كانت . والمحمولات التي لا تقوم الشيء وتعرض للسبب شيء أعم يخص باسم الأعراض الذاتية أي الواحق الذاتية ، وهي غير المحمولات الذاتية في المعنى لأن المحمولات الذاتية قد تقال على غير هذا المعنى . وإذا قيل لهذه أعراض فليس يعني به العرض الذي يوضع بأزاء الجوهر ، بل يعني به العرضي ، وأما العرض الذي بأزاء الجوهر فله حد أو رسم غير هذا ، وليس يعني به العرض الذي هو أحد الخمسة الذي من حقه أن يسمى عرضاً عاماً فإن هذا أيضاً يقال على الخاصة المساوية وعلى الخاصة التي هي أقل ، مثل الكتابة للانسان والحيوان . وهذه المعاني يجب أن تكون محققة محصلة .

في أصناف التعريف

التعريف — هو أن يقصد فعل شيء إذا شعر به شاعر تصور شيئاً كما هو المعروف . وذلك (الفعل) . قد يكون كلاماً ، وقد يكون إشارة .

والتعريف الذي يكون بالكلام — إما أن يكون بكلام لا واسطة بينه وبين ما يتصور من جهته ، على النحو الذي يتصور من الكلام ، فيكون ذلك على سبيل دلالة اللفظ على معناه .. وإما أن يكون بكلام بينه وبين ما يتصور من جهته واسطة ، ويكون ذلك على سبيل دلالة لفظ وصف الشيء ونعته عليه ، فيدل اللفظ دلالاته اللفظية على معنى ، فإذا دل على ذلك — دل بتوسط ذلك المعنى على المعنى المقصود بالتصوير ، لأن ذهن من شأنه أن ينتقل من ذلك المعنى وحده ، أو مع قرينة ، إلى المعنى المقصود بالتصوير . وذلك المعنى في أول الأمر إما أن يكون من قبيل ما يحمل على الشيء ، أو من قبيل ما لا يحمل على الشيء ، لكن تصوره ملتزم لتصور الشيء ، فإذا تصور ذلك المعنى يمثل في النفس المعنى الذي يلزمه ، مثل تصور « الأب » عند ذكر « الابن » وتصور « المحرك » عند ذكر « المتحرك » عند من يصدق أن لكل متحرك محركاً .

وهذا القسم ، وإن دخل فيما نحن بسبيله من وجه ، فيجب أن يفرد لفظ (التعريف) لما يكون المقصود به تمثيل الشيء في ذهن من جهة محمولاته . وأما الذي يتمثل تبعاً لتمثل من غير أن تكون العادة جارية بأن يراد في تمثيله وتصويره تمثيل ذلك ، وإن كان يتمثل ويتبع ، فليفرد له اسم آخر .

والتعريف الذي يكون بالمحمولات — فقد يكون بمحمول مفرد ، إذا كان ذلك المحمول خاصاً بالشيء . وقد يكون بمحمولات تركب معاً . وكل واحد قد يكون بمحمول مقوم وقد يكون بغير مقوم ، بل لازم أو عارض .

والتعريف بالعارض لا يليق إلا في زمان ما واشتخص ما . وأما المعنى الكلي فليس تلحقه العوارض إلا بالعرض وبسبب أشخاصه الجزئية . وأما كون الشيء بحيث يعرض له ذلك العارض — فهو أمر لازم غير عارض .

فالماضي التي تناولها العلوم - هي المعاني السككية وما يجري مجراها ويدخل في حكمها ، فيبقى أذن أن التعريف المفرد أو المركب بحسب العلوم اما أن يكون بمقوم أولازم : و (التعريف المفرد بالمقوم) هو تعريف الشيء بفصله ، فان الجنس مشترك فيه لا يشير الى ماهو نوعه ، فلا يقع به تعريف نوعه بوجه من الوجوه وحال من الاحوال ، وان توهم بعض الناس أنه قد يقع به تعريف ما . وبالجملة أن التعريف يقتضي التخصيص لاغ-يز . و (التعريف المفرد باللازم) هو التعريف بالخاصة . فان حال اللازم العام في أنه مشترك لا يشير الى جزئياته حال الجنس .

و (التعريف المركب بالمقوم) هو الذي اذا وجدت شرائط تقولها كان حدا محققاً ، وان تساوى وقد بعض الشرائط كان حدا خداجاً ، أو كان جزء حد . و (التعريف المركب لامن المقوم الصرف) هو الذي اذا وجد شرائط نوردها كان رسماً محققاً ، وان نقصه بعضها كان رسماً خداجاً .

وكل تعريف مركب مساو ومن مقومات فهو (حد تام) ، أو جزء حد وحد خداج . فان المقومات محققة الوجود للشيء و بنية له فانها أجزاء لماهيته ، ومحال أن تدخل ماهيته في الذهن ولم تدخل معه أجزاءه ومقوماته ، فاذا دخلته أجزاءه ومقوماته كانت حاصلة معه في الذهن ، وليس كل حاعل في الذهن متمثلاً فيه بالفعل دائماً ، بل هو الذي اذا التفت اليه وجد حاضراً وقد يصد عنه الى غيره ولا يكون حاله حال المجهول المطلق ، بل يكون كالمخزون المعرض عنه . وأما كيفية هذا فليطلب من (علم النفس) .

ونحن نشير في حصول أجزاء الماهية مع الماهية الى هذا النحو من الحصول ، فاذا أخطر بالبال لم ينفصل الذهن عن وجوده للماهية الا أن يعرض عنه ولا يخطره بالبال ، وحين يعرف به الشيء فقد تصدى لخطاره بالبال فلا يجوز أن يكون مجهول الوجود للماهية .

فيجب اذن - اذا كان موجوداً للماهية وقد دل بجميع المقومات العامة والخاصة على نفس الماهية - أن لا تبقى شبهة البتة وتمثل معها الماهية المجموعة عنها

في الذهن حاضر الجملة والأجزاء ويتمثل ما لو أصلح اصلاحا ما تتمثل معه الماهية .
 وأما اللوازم فليس كثير منها بين الوجود للشيء ولا بين اللزوم له ، فيجوز أن
 تؤلف منها عدة تدل على جملة لا تكون تلك الجملة لغير الشيء وتكون خاصة له مركبة
 ولكنه لا ينقل الذهن الى الشيء فلا يكون رسما ، وكيف يكون رسما وشرط الرسم
 أن يكون تعريفاً ، وقد لا يكون أيضاً رسماً خداجاً اذا لم يكن من شأنه أن يتم بما يضاف
 اليه رسماً تاماً ، بل يكون خاصة مركبة من لوازم الشيء المجهولة مامن شأنه النظر في أن
 يثبت لزومه للشيء ، مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين ، ومن هذه اللوازم قد
 يمكن أن يجمع تعريف مركب يكون رسماً بالقياس الى انسان دون انسان ولا يكون
 رسماًطلقاً ، وإنما يكون رسماً بالقياس الى من يجمع علتين ، احدهما أن يعلم
 بالاكتساب البرهاني كون تلك اللوازم محمولة على ما يعرف ، والثاني أن يعلم أنها تخصه
 علماً خاطراً بالبال ، وإنما لا يكون رسماً مطلقاً لانه ليس يقتضي تعريفاً مطلقاً .

ولقائل أن يقول : « لقد أخلتم بالتعريف الذي يكون على سبيل التمثيل ،
 والتعريف الذي يكون على سبيل المقايسة . مثال الأول أن يقول قائل : الحيوان هو مثل
 الفرس والانسان والطائر ، ومثال الثاني أن يقول : ان النفس هي التي تقوم من البدن
 مقام الربان من السفينة » فنقول : أما التمثيل فليس بتعريف حقيقي ، بل هو كتعريف ،
 وقد يقع فيه الغلط كثيرا ، فان التعريف بمثل المثال الذي أورد للتمثيل ربما أوهم أن
 الحيوان لا يكون الا ذا رجلين أو أرجل وأن عديم الرجل ليس بحيوان ، وكيف لا
 والقائل « أن الحيوان هو كالفرس والانسان » قد قال قولاً مبهما حين لم يبين أنه
 كالفرس والانسان في (ماذا) ، فان بين أنه كالفرس والانسان في أنه ذو جسم
 حساس كان في الحقيقة قد وقع التعريف لا بالتمثيل ، بل للشيء مما ساف ، وكان
 للتمثيل نافعاً ، لاني تصور المعنى ، بل في تسهيل سبيل تصويره وفي أن للمعنى والوجود
 ما يطابقه .

وليس من شأن المعنى المتصور أن يكون له في الوجود مثال بوجه ، مثل كثير
 من معاني الاشكال الموردة في كتب الهندسة ، وان كان وجودها في حيز الامكان ،

ومثل كثير من مفهومات ألفاظ لا يمكن وجود معانيها ، مثل مفهوم لفظ « الخلاء » ومفهوم لفظ « الغير المنتهي » في المقادير ، فإن مفهومات هذه الالفاظ تتصور مع استحالة وجودها ، ولو لم تتصور لم يمكن سلب الوجود عنها فان مالا يتصور معناه من المحال أن يسلب عنه وجوده ويحكم عليه بحكم سواء كان أثباتاً أو نفيًا .

وأما الوجه الثاني فهو تعريف من باب اللوازم واللواحق ، فان النسبة من لواحق الاشياء ولوازمها ، والشيء قد يكون له اعتبار بذاته ، وقد يكون له اعتبار بحسب حاله من عارض ولازم ، فيكون مثلاً باعتبار ذاته انساناً وباعتبار حاله أبيض وأباً وغير ذلك . وقد يكون اعتباره بحاله اعتباراً لا يتمدها ، وقد يكون اعتباراً يتمدها . وإذا كان اعتباره بحاله لا يتمدها كانت حاله خاصة له . فاذا أتى بالحد الحقيقي الذي له بحسب حاله ، وهو غير الحد الحقيقي الذي له بحسب ذاته ، كان حده الذي بحسب حاله إما رسماً وإما قولاً من قبيل الخاصة المركبة بحسب ذاته : فانه ان كان ينتقل الذهن من تصور القول الحاد لحاله الى تصور ذاته كان القول رسماً لذاته ، وان كان لا ينتقل ، بل يقف عليه - كان القول خاصة مركبة غير رسم ، مثال هذا أن هاهنا شيئاً اذا حصل له ضرب من الاقتران بالبدن الحيواني صار به بدن الحيوان حياً ، وحصل من اقتران أحدهما بالآخر مجموع هو الحيوان ، وذلك له ذات هو بها أمر ما ، ولأن اعتباره من جهة ذاته غير واضح لأرباب اللغة فليس له بحسب ذاته اسم عندهم ، بل إنما يقعون عليه أسماء بحسب كونه مدبراً أو محركاً أو كلاً أو غير ذلك للبدن ، فيسمونه إما روحاً وإما نفساً ، كما يسمون غيره أباً وملكاً ، ثم يكون له بحسب المعنى الذي يسمونه له نفساً وروحاً حد حقيقي ، فيقال له حينئذ أنه صورة جسم طبيعي بحال كذا أو كمال جسم طبيعي بحال كذا ، فيكون هذا - بحسب حاله التي تسمى لها نفساً - حداً حقيقياً ، لكونه يكون بالقياس الى ذاته خاصة مركبة أو رسماً ، فان كان هذا مثل قول الفائل في تعريف المربع - أعني الذي يحيط به أربعة أضلاع كيف كانت - أنه الشيء الذي يشغله أربع ملاقيات له بخطوط مستقيمة ، فينتقل الذهن من تصور هذا القول الخاصي الى أن يتصور أنه السطح المربع ، فحينئذ رسم . وان كان هذا مثل قول

القائل في تعريف السطح المتوازي الاضلاع أنه الذي يكون السطحان المتمان جنبتيه قطريه متساويين لم يجب أن يكون رسماً الا بالقياس الى من عرف وجوده له ، وربما كان حد الشيء - بحسب حالة - رسماً له بحسب حالة أخرى تخصه ، فانه ربما كان للشيء حال وله حال أخرى وكلاهما يختصان به ، ووجود أحدهما مع الآخر بين نفسه أو معلوم برهان أو بمصادقة من الحس ، فاذا حد بحسب إحدى الحالين انتقل الذهن اليه بحسب الحال الأخرى ، ولهذا انه يشبه أن تكون ذات الانسان غير متصورة بالحقيقة في نفوس كثير من الجمهور ، بل انما يصورونه بحسب هيئة عارضة له تمثلت من طريق الحس في أوهامهم أو عقولهم ، فاذا قيل « الضحاك المتعصب القامة » انتقل الذهن في كثير منهم الى أنه يراد به ذلك الذي هو كذا وكذا بحسب الهيئة الحسية ، ولا يبعد أن يكون للشيء بحسب الحالين حد ، ان كان واحد منهما بحسب الحالة الأخرى رسماً ، وذلك اذا كان تلازمهما متضحاً ، وتعرف كل واحد منهما من جهة الأخرى متأتياً .

واعلم أن الفصل والخاصة وحدهما من غير اعتبار آخر ينضاف الى مفهومهما ليس بمعرف حقيقي ، فانك اذا قلت « ناطق » فأنما يفهم منه شيء له نطق ، ونفس هذا المفهوم يجوز أن يكون أي شيء كان الا أن يعلم علماً آخر تصديقياً لا تصورياً أنه لا يجوز أن يكون هذا الشيء الا كذا وكذا على سبيل الالتزام لاعلى سبيل التضمن اذا عرفت ، فان التعريف بالفصل لذات النوع اما غير تام تعريف واما تعريف بقريئة على سبيل نقل الذهن من شيء الى آخر يلزمه لا يطابقه ولا يتضمنه ، والتعريف بالخاصة وحدها أبعده في هذا المذهب من الفصل ، فاذا قرن بذلك أمر ما آخر ، جنس أو كجنسي مخصص به ، وقع بالفعل حينئذ التعريف على سبيل المطابقة ، ووقع بالخاصة ان كان اجتماعها ما اجتمعت معه على الشرط المذكور تعريف على سبيل النقل والالتزام ، والا كان القول خاصة مركبة .

واعلم أنك اذا عرفت الشيء بالفصل فاقترنت به القرينة المذكورة ، وصار القول تعريفاً - فما عرفت بالفصل وحده ، بل بالفصل وشيء آخر سكت عنه ، فلو

أنك نظقت بجميع ما وقع به التعريف — فكان ذلك قولاً لا لفظاً مفرداً ، فبين أن حق العبارة مما وقع به التعريف أن تكون قولاً ، فأذن التعريف بالمحمولات يجب أن يكون قولاً ، وكل تعريف مما نحن بسبيله اما بالاسم ، واما بقول هو حد ، واما بقول هو رسم .

في الحد

الشيء الذي يقال له (الحد) — إما أن يكون بحسب الاسم ، واما أن يكون بحسب الذات . والذي بحسب الاسم « هو القول المفصل الدال على مفهوم الاسم عند استعماله » . والذي بحسب الذات « فهو القول المفصل المعرف للذات بما هيته » . وكل من تلفظ بلفظ فاله تحديده اذا أجاد العبارة لما يقصد اليه من المعنى ، ولا مناقشة معه البتة الا اذا كان قد زاغ عما قصده بشيء مما سيقوله . وأما اذا ألف المعاني التأليف الذي ينبغي ، ثم قال لمجموعها : انه مرادي بما أطلقت منه من اللفظ . فهو حد ذلك اللفظ ، اذا لم يكن قد أساء في التأليف مما ستمعه ، ولم يكن بحيث اذا أضفت الى ما أورده زيادة ومعنى كان مخصصاً لما ألفه أو غير مخصص فعرضت عليه ما ألفه والزيادة على أنه مفهوم اللفظ الذي حده قبله ، فقال هو هو ، مثال ذلك أن « الانسان » اذا استعمله متكلم في كلامه ، فسألته ما يعني به فقال انه « الحيوان المنتصب القامة ، البادي بالبشرة ، الذي له رجلان » فأول ما له أنه قد حد الانسان بحسب استعماله لفظه ، وليس لك أن تخاطبه فيه بوجه من الوجوه بالمناقشة اذا كان الحيوان بهذه الصفة موجوداً ، وكان له بهذه الصفة اعتبار ، وكان اعتباره بهذه الصفة غير محرم عليه أن يكون له اسم ، وأكثر ما يكون أن توأخذه به أمر اللغة ، وهو بعيد عن المآخذ العلمية ، لكنك ان زدت على هذا المبلغ الذي ألفه « الضاحك » فقلت « أأنت تعني به الحيوان المنتصب القامة الذي له رجلان البادي بالبشرة الضاحك ؟ » فقال « أعنيه به » أو قلت « أأنت تعني به الحيوان المنتصب القامة الذي له رجلان

في الطبع البادي البشرة الكاتب؟ » فقال « أعنيه به » فقد أساء ، لانه ليس اعتبار مجموع هذه المحمولات ولاضاحك منها ولا كاتب كاعتبارها مع أحدهما ، وليس اذا لم يزد بها الضاحك خصوصاً لم يزد بها معنى ، اللهم الا أن يكون هذا القائل لم يعن بإيراد هذا التأليف دلالة أولية على مفهوم الاسم ، كأنه يقول أريد به الشيء الذي يلحقه ويعرض له كذا الامن حيث هي لواحقه وعوارضه ، بل من حيث هو ذاته التي أجهلها ، فيكون هذا غير حد بحسب اسمه ، ويكون ضرباً من التعريف الرسبي ناقصاً منذ كر حكاه من بعد ، وكذلك اذا نقص شيء مما أورده في التأليف فبقي الباقي مساوياً أو أعم .

وأما حد الشيء بحسب الذات التي له مطلقاً ، أو بحسب الذات التي له على أنه بحال فيجب في الاول منهما أن يتناول أول شيء مما يقوم بالفعل نوعاً من أنواع الاشياء سواء كان نوعاً فوقه جنس ، أو كان نوعاً باعتبار كليته في نفسه بالقياس الى ما يعرض تحته ، أو كان معنى كلياً غير نوع فيدل على ماهيته تلك ، حتى يحصل المصور له هو ماهيته ملحوظة بنفسها مفردة عن لوازمها ولواحقها التي بعد أول تقومه ، وفي الثاني أن يلحظ الذات ، وتلك الحال والمساهية التي لتلك الذات من تلك الحال ملحوظة بنفسها مفردة عن أحوال أخرى ولوازم أخرى ، فان ألف قولاً من لوازم وتوابع خارجة عما حددناه فربما فعل رسماً ، وأما حداً فكلاً . مثاله ان أراد أن يحد « الانسان » بحسب وجوده فيجب أن يشير الى أول ما به يتقوم هذا الشيء الذي يقع عليه اسم الانسان ، وإنما يتقوم أول ما يتقوم بجنسه القريب وفصله ، فيجب أن يورد جنسه وفصله ضرورة . فاذا أوردت ما هيته . وان أمكن ان يكون للشيء الواحد فصول مقومة تحت الجنس الاقرب مما ليس أحد الفصيلين يقوم أمراً أعم والفصل الثاني يقوم أمراً أخص ، فيلزمه أن يورد الفصيلين أو الفصول مما اذا كانت ذاته مجموع جميع ذلك فاذا لم يبدل على شيء من أجزاء ذاته ومن مقومات ذاته كان المدلول عليه جملة من أحوال ذاته ، فان لم يفعل الحاد هذا ، بل قال في حد الانسان « انه حيوان ضحاك » فسادل على ذاته ، بل أورد من أموره ما يرد بعد

تقوم ذاته فدل على ما ليس هو ذاته في الاعتبار، وان كان الشيء - الذي هو ذاته - هو أيضا هذا الشيء من طريق الوضع والحمل، وقد عرفت الفرق بينهما وبالحقيقة، فان هذا قد أشار الى معنى اعتباره غير اعتبار ذات الانسان التي هي أول ما تقوم. ولما كان ذات كل شيء واحدة وكان ذاته - من طريق اعتبارها بحال واحدة - واحدة باعتبار واحد لم يمكن أن يكون القول المعروف لمساهية تلك الذات تعريفا أوليا - وهو الحد - الا واحدا.

ثم الأمور التي تحد - اما بسيطة واما مركبة.

والمركبة اما مركبة التركيب الطبيعي الذي من الجنس والفصل، أو مركبة على أجد وجهي التركيب الذي أوردناه في بابه، أو مركبة تركيب التداخل، وهو أن تركيب معنى ومعنى فتجمع منهما محمولا واحدا ثم تركيب المجموع منهما مع أحدهما تركيا وضعيا قليل الجدوى مثل أن تركيب الأنف والتعكير فتوقع عليه اسم « الأفطس » فتقول « أنف أفطس » أو تسمى تعكير الأنف فطوسية ثم تقول « أنف أفطس » وبين الوجهين فرق، وليس كما يظن الظاهريون فانك اذا سميت الانف ذا التعكير أفطس كان الفطس لا تعكيرا في الانف، بل كون الانف ذا تعكير وبين الاعتبارين فرق، فان الأفطس بحسب أحد الاعتبارين أنف فيه تعكير وبحسب الاعتبار الثاني أنف ذو تعكير في الانف (١)، وهذان الاعتباران وان تلازما وتقارنا فهما مختلفان.

فهذه أصناف الأمور المحدودة، ويجب أن تتكلم في حد واحد واحد منها :

فأما الأمر البسيط - فلا تطلب فيه الجنس والفصل الحقيقيين، ولا الشيء الذي سميناه الحد الحقيقي، فان هذا مما لا يكون البتة، وان ظن قوم أنه يكون، بل اطلب أن تعرفه من لوازمه العامة وخواصه وتضيف بعضه الى بعض كما تضيف الفصل الى الجنس. واعلم ان أكثر ما تحد به هذه الأشياء ليست بمحدود، وأكثر ما يجعل لها أجناسا هي لوازم عامة غير الاجناس، واذا أردت أن تعرفها باللاوازم والخواص فيجب أن

(١) يريد أن معنى (أنف) داخل في مفهوم (الأفطس) فاذا دخل لفظ (أنف) على (الأفطس) تكرر معناه. راجع آخر فصل (الحد) من هذا الكتاب.

تكون تلك اللوازم والخواص بينة الوجود في الموجودات والثبات في الثابتات ، امامطلقا ، واما بحسب من مخاطبه به . فان من التعريف ما هو مطلق ومنه ما هو بحسب المخاطب ، كما أن من الاحتجاج ما هو مطلق ومنه ما هو بحسب المخاطب . وأما اذا كان اللازم أو الخاصة مجهولا فلا يفيدك التعريف به ، وكيف يعرف بالمجهول ؟ مثال اللازم المجهول الذي هو أعم من الشيء - المساواة لما هو مساوي القاعدة والارتفاع للمثلث ، فانه كذلك لمتوازي الاضلاع . ومثال الخاصة المجهولة - كون المثلث مساوي الزوايا لثلاثين ، فان هذين اذا كانا مجهولين نقلت مثلا في تعريف المثلث انه المساوي لما هو كذا ومساوي الزوايا لكذا لم تدل على المثلث دلالة حاضرة معرفة الا أن يكون تعريفك بحسب من يعلم ذلك ويريد أن يفهمه معنى لفظة المثلث ومفهومها ، بل يجب أن يكون المعرف به بين الوجود في نفسه والثبات لمعناه .

ثم لا يخلو اما أن يقع به نقل الى تفهيم الذات فيكون تصور معناه يوجب انتقال الذهن الى تصور ذات الشيء الذي له لازم أو خاصة ، وقد أشرنا الى مثل هذا التعريف حين فصلنا أصناف التعريف ، فيكون هذا التعريف تعريفاً يقوم في الحقيقة مقام الحد ، وبالجملة يكون دلالة على معنى ذات الشيء بتوسط حال من أحواله ، فلا يجب أن يقصر عن الدلالة على ذاته بتوسط ألفاظ موضوعة لمقوماته ، لانه لا افتراق بينهما في توصيل الذهن الى حاق الشيء . فهذا قسم من القسمين . ومن شرطه أن تكون تلك اللوازم والخواص مع بيان وجودهما وثبوتهما مطلقا بينة الوجود والثبات للشيء بيانا غير محتاج الى وسط .

وإما أن لا يقع به نقل الى تفهيم الذات ، وإنما يكون قصارى البيان فيه أن يعرف الشيء بما يتميز به ولا يختلط به غيره ، وان الشيء الذي له حال من الاحوال كذا فلا يزيد من تعريف ذاته الا على المعروف من نسبته وأنه مخصوص بلوازم تلزمه ، وأما خاصيته في ذاته فلا يعلم بذلك ولا يوقف عليه وتبقى مجهولة ، وهي التي ينبغي أن تعلم حتى تلم ذاته . فهذا ان عد رسما فيجب أن لا يعد في درجة الرسم الأول وما يجزئ ، أو لو خص باسم يفارقه به وما يجزئ أن يعد الأول في عداد الحدود .

واعلم أن الصور والقوى الفعالة والمنفعة اذا أورد القول المعرف اياها مأخوذاً فيه أفعالها والانفعالات التي تتم بها ذاتها بحيث يكون عنها ذلك - فان القول الحق في ذلك أن ذلك القول قد يكون لها حداً وقد لا يكون وذلك لأن لها في نفسها اعتبارين اعتبار بنفسها وذواتها التي هي بها اما جواهر واما كيفيات ، واعتبار من جهة ما يلزمها مما قيل ، أو يصح عليها مما قيل ، والصحة كما قد علمت من اللوازم . وليس يمكن أن تكون ذواتها مضافة معقولة الماهية بالقياس الى الغير لأنها اما أن تكون نفس الاضافة من حيث هي اضافة ، أو نفس كون الشيء معقول الماهية بالقياس الى الغير ، أو يكون لها وجود مفرد يلزمه أن يكون معقول الماهية بالقياس الى الغير ، أو تكون اما يقع عليها الاسم من حيث اجتماع طبيعة معقولة بنفسها واطراف مقررته بها يكون مجموعها هو المراد بالاسم المطلوب شرحه بالقول .

ولو كانت الصور والقوى لا وجود لها الا أن تكون معقولة بالقياس الى الغير بنحو من الانحاء لم يجب أن تعرف جواهر وكيفيات ، ولنضع أنها معدودة كذلك ، واذا كانت معدودة كذلك كان لها وجود يخص ، ولنضع هذا أيضاً ، وكيف لا وصدور الفعل يكون لاعن مجرد اضافة ، بل عن ذات لها اضافة ، وكذلك صدور الانفعال . والزيادة في تحقيق هذا لصناعة أخرى .

فبقي أن تكون اما ذوات لها وجود خاص يلزمها اضافة ، واما ذوات فيها تركيب من الامرين . فان كانت ذوات لها وجود خاص لم يخل اما أن يقصد بالقول المفسر قصد الذات ، فيكون تعريفه باللازم من الاضافة رسماً . أو يقصد قصد كونها ذات ذلك اللازم ، فيكون بالقياس الى هذا المقصود حداً .

وكثير من القوى والصور اما تطلق عليها الاسماء من جهة ما يلزمها من الاضافة فيقال « خفة » و « ثقل » ونحو ذلك . واما اذا كانت الصور والقوى مركبة على النحو المذكور فلاقتصار على الامر الاضافي من جزئيه غير معرف له تعريفاً تاماً ، على ما علمت ان الاقتصار على الفصول والخواص لا يتم بها التحديد ، بل ولا يتم بها التعريف والترسيم .

على ان النظر في الصور والتقوى نظر في البسائط ، وكلامنا الآن في البسائط ، فان كان ما نقوله من دلالة الرسم التام والناقص مشتركا للبسائط والمركبات فان المركبات قد يدل عليها بالرسمين جميعا . وأفضل الرسمين هو الرسم التام ، وأخسهما الرسم الناقص ، على أنه يختلف أيضا بحسب قرب اللزوم من المفهوم والبعد منه ، فانه ليس استعمال المميز في رسم الانسان كاستعمال المتعجب ولا استعمال المتعجب كاستعمال الضحاك .

وإذا كان الرسم مأخوذا من اللوازم التي هي المقومات للوجود ، وان لم يكن للماهية والمفهوم ، وكان من الجنس الثاني ، فقد تدخل فيه اللوازم في الوجود من العلل والمعلولات التي هي لوازم ولو احدث في الوجود ، وان لم تكن الماهية والمفهوم ، وكثيرا ما يوجد منها فيه ما هو خارج عن المفهوم أيضا ، وكثيرا ما يريدون ذلك . وقد وقع الفراغ مما هو وحد الشيء البسيط أو المركب فضلا عن رسمه المعروف له ، مثل أخذهم توسط « الأرض » في تحديدهم لكسوف القمر ، فإنهم يحدون كسوف القمر بأنه « خلو جرم القمر عن الشعاع الشمسي في وقته لتوسط الأرض بينه وبينها » وليس مفهوم كسوف القمر الا ذلك الخلو في وقت من شأنه في مثله أن لا يخلو عنه ، وأما أنه كان يستنير عن الشمس واقطع بتوسط الأرض فأمر خارج عن المفهوم أقل معرفة من المحدود نفسه وهو سبب من أسبابه الخفية في وجوده التي لا يحس بها الا العلماء . وبالْحَقِيقَةُ ليس من حقه أن يضطر اليه في رسم الكسوف فضلا عن حده . وهم يجعلونه جزءا من حده ، ويوردونه وقد فرغوا بالحقيقة من حده ، ثم يجعلون له شأنًا في مقايسته مع البرهان لا ينكشف عن طائل ، وليس هذا كما يقال في الليل أنه « زمان ظلمة جو الأفق بسبب غروب الشمس » فان اسم الليل موضوع بأزاء تركيب الظلمة مع اعتبار غروب الشمس ، فان الجو اذا أظلم بسبب غيم شديد الارتكام أسم أو بسبب كسوف الشمس اذا كان كسوفًا تامًا لم ينسم ليلا الا على سبيل استعارة ومجاز ، ثم ان قال قائل : انه ليس كذلك ولم يوضع لذلك ، كان له أن يقول ذلك ، ولكن لم يجب أن يورد فيه غروب الشمس البتة ، بل وجب أن يورده على وجه أعم من ذلك .

ولهم من هذا القبيل حدود كثيرة مثل تحديدهم الغضب بأنه « شوق انفعالي الى الانتقام يغلي منه دم القلب » فان غليان دم انقباب كان سببا للغضب ، واسم الغضب موضوع بأزاء الشوق الانفعالي للانتقام وان جاز أن يحتمد معه القلب .
ومن جملة الأمور التي يدل عليها بالقول المعروف هي الأعدام ، وليست هي بالحقيقة ذواتا ولا أمورا موجودة ، والالارتكهم منها في الشيء الواحد ما لانها يقوله ، ولا هي بسيطة بالحقيقة . وهذه الأعدام مثل العمى والظلمة والعجز والسكون ، والنحو الذي يتصور فيها يتصور بقياس ما الى شيء ونسبة ، فان العمى ليس الا لنسبة مخصصة بالبصر فلا تعقل الا بتركيب ، وذلك التركيب هو تركيب بمسكة تقابلها وتخصصها ، كالعمى بالبصر والسكون بالحركة والظلمة بالنور ، ومقابلاتها معقولة في أنفسها .

وأما المحدودات التي التركيب في معانيها ظاهر - فمنها ما أوردناه في القسم الأول في الفصل الذي ضمناه أصناف التركيبات ، وهي التي تتألف حقائقها من حقائق أجناسها وفصولها ، وهذه فأنما تحد بما يدل به على ذواتها ، والدلالة على ذوات ما لذاته مقومات تكون من طريق الدلالة على مقوماته بشرط أن تورد بكاملها ، فانه ان خرج منها شيء ووقع به التمييز بالذاتيات لم يقع التعريف لحقيقة الذات فان حقيقة الذات هي ماهي بجميع ما تتقوم به ، فاذا أورد بعض مقوماته فقد أورد بعض ذاته أو بعض معاني ذاته ، وما ليس هو يعد ذاته الابقرينة ، فاذا دل على حقيقة الذات فيدل على سبيل نقل الذهن من ناقص الى تام ومن شيء الى لازمه الخارج عنه لا على سبيل المطابقة التي هي الدلالة باللفظ على المعنى بنفسه وذاته .

ويجب أن يكون الغرض من الحد تصور ذات الشيء ، فان التمييز يتبعه ، وأما من كان غرضه التمييز فقد يناله بالرسم . وقد يناله بالحد الناقص المذكور ، ولا نعيقه فيما يؤثره ، ولكننا نستحب له أن يقصد القصد الأتم والأفضل .

والأمور التي يدل عليها بالحد المأخوذ من الأجناس والفصول هي الأمور التي فيها هذا التركيب . وأما الأمور البسيطة والأمور المركبة غير هذا النحو من التركيب فانك لا تجد فيها هذا الحد . وذلك أن البسيطة لا تجد لها دالا على المساهية

تقتضي أجزاءه اختلاف دلالات بمقومات ، بل عسى أن تجد له لفظاً مفرداً وتجد له رسماً ينقل الذهن الى تصويره على بساطته . وأما الامور المركبة غير هذا النحو من التركيب فقد تجد لها حدوداً ، ولكنك لا تجد لها مركبة من أجناس وفصول : أما أنك تجد لها حدوداً فلا أنك تجد قولاً شارحاً لنفس مفهوم الاسم ومن قوماته ، وأما أنك لا تجد لها مركبة من أجناس وفصول فلا أن تركيبها ليس من أجناس وفصول .

ويجب أن يتوقع من الحد أن يكون دالاً على ماهية الشيء ، ومطابقاً لمفهوم اللفظ ، ليس مأخوذاً من أمور لازمة ولاحقة لمفهوم اللفظ يخصه القول المجموع منها ، وقد ترك ما هو مطابق لمفهوم الاسم . وما عليك - بعد أن تفعل هذا - أن لا تكون أوردت جنساً وفصلاً فيما لا يكون له جنس وفصل ، ومن الذي قد فرض عليك ذلك ؟ وأما أمثال هذه التركيبات فمثل حدنا الجسم المأخوذ مع البياض فانك تحتاج أن تدل على حقيقة الجسم وحقيقة البياض بما تعرف به ذاتهما وتدل على وجود البياض منهما للجسم ، فاذا فعلت ذلك فترك قد قصرت في الدلالة على حقيقة الشيء وانحرفت عنها الى تعريفها بلوازها كلها .

وأصناف التركيبات التي من هذا القبيل كثيرة ، فربما يقع التركيب للشيء مع أحد عله . أما (الفاعلية) مثل العطاء فانه اسم لفائدة مقرونة بالفاعل . وأما (المادية) مثل القرحة فانه مثلاً اسم لبياض مقرون بموضع مخصوص وهو جبين الفرس . وأما (الصورية) مثلاً مثل الأفطس فانه اسم لأنف متصور بالتعير . وأما (الفائية) مثل الخاتم فانه اسم لحلقة مقرونة بما هو كمال لها وغاية من التجمل بها في الاصبع . ولا يجب الآن أن يناقش في الأمثلة اذا انكشفت جلية الحال فيها عن خلاف ما . وربما وقع التركيب مع معلولاته . مثل الخائق والرازق وغير ذلك . وقد يكون ضرب من التركيب بين أشياء لاهي علل بعضها لبعض ولا معلولات . وربما كانت متشابهة كتركيب العدد من الآحاد . وربما كانت مختلفة كتركيب البلقة من سواد وبياض . وربما كان التركيب بين أول بسائطها يقتضي استضافة تركيب آخر معنوي اليها مثل التركيب لأجزاء السرير فانه لا يتم السرير بتركيب

أجزاء الخشب ما لم يكن معها ترتيب . ومثل التركيب الاستقصات (١) في الكائنات فإنه لا يتم الكائن منها بتركيب أجزاء الاستقصات ما لم يكن هناك معها استحالة وامتزاج ، وإذا حققت كان - مثل ما أوردناه من الترتيب والاستحالة - أحد أجزاء المركب في المفهوم وان لم يكن جزءاً أولاً قابلاً في نفسه ، بل كان مع توابع الأجزاء الأولى القائمة في أنفسها . وسنورد فيما يستقبلك اشارات الى أحكام في حدود أمثال هذه المركبات . ومن عادة الناس أن لا يفتنوا لكون مثل الترتيب والاستحالة أجزاء للمفومات إذ لا يجدونها متميزة منفردة . كما من عادتهم أن لا يفتنوا أن مثل العدميات ، ومثل الايجاب والقبول ، ومثل الأبوة النفسية والملكية معان فيها تركيب .

وهذه الاشياء التي أشرنا الى أنها الاشياء التي منها التركيب لا يسع الأخلال بشيء منها في تحديد ما يركب منها وإيراد القول المرادف لاسم كل واحد منها . ويجب استعمالها أيضاً في الرسوم التي تؤخذ فيها اللوازم الخارجة إذا تألف منها قول مساو وخصوصاً العال الغائية ، وكذلك في الزوائد التي جرى الرسم بزيادتها بعد توفية المفهوم بما ذكرناه ، فان العال الغائية شديدة المناسبة للتعريف .

واعلم ان كل حد ورسم فهو تعريف لمجهول نوعاً ما ، فيجب أن يكون بما هو أعرف من الشيء ، فان الجاري مجرى الشيء في الجهالة لا يعرفه . ولذلك قد غلط القوم الذين يقولون « ان كل واحد من المضافين يعرف بالآخر » ولم يعرفوا الفرق بين ما يتعرف بالشيء وبين ما يتعرف مع الشيء ، فان الذي يتعرف به الشيء هو أقدم تعرفاً من الشيء ، والذي يتعرف معه ليس أقدم معرفة منه . وكل واحد من المضافين متعرف مع الآخر ، إذ العلم بهما معاً ليس قبل الآخر في المعرفة حتى يعرف به الآخر وأعني بالمضافين الشئيين اللذين يعقل كل واحد منهما مقيساً الى الآخر ، مثل « الابن » يعرف مقيساً بـ « الأب » والأب يعقل مقيساً بالابن ، وانما أبوة هذا

(١) وضيها السيد الجرجاني في التعريفات والتهاوي في كشف اصطلاحات الفنون بالطاء هكذا : « اسطس » و « اسطسات » و « اسطسات » و « اسطسات » و « اسطسات » لانها أصول المركبات التي هي الاربع التي هي الماء والارض والهواء والنار « اسطسات » لانها أصول المركبات التي هي الحيوانات والنباتات والمادن اه

وأبنية ذلك لاجل وضعه ازاء الآخر ، بل هو نحو وضعه ازاء الآخر ، لكن الآخر اذا كان مجهولا لم ينفع تعريف الأول به ، بل احتيج الى ضرب من الحيلة وتذكير بالسبب الجامع بينهما فينقح في الوقت العلم بكل واحد منهما وبهما جميعا — من حيث هما مضافان — انقداحا واحدا أو معا ، فانه لا يجب أن يحد الاب فيقال أنه « الحيوان الذي له ابن » بل يقال انه « الحيوان الذي يولد من مائه أو من صنع كذا منه حيوان مشارك له في النوع أو الجنس — من حيث أن ذلك متولد منه » ويقال في الجار انه « ساكن دار أحد حدوده بعينه حد دار انسان آخر من حيث هو كذلك » فينقح لك في الحال المقابلة والمتقابلان معا ويكون التعريف من أشياء هي أقدم من المعرفة من المتضائفين المجهولين لا يحتاج في تعريف شي منها الى استعمال المحدود أو المتعرف.

واعلم أن الحد والرسم بحسب الاسم جار مجرى ما يحد ويرسم ، فان كان الشيء الذي تستعمله معنى لفظه موردا على غير جهة الصواب لم يكن بد أن يطابق به ما يورد من التفهيم . وأما حقائق الأشياء في أنفسها فتجري مجاريها من الصواب .

وتفصيل هذا أن سائلا لو قال « ليحقق لي مفهوم الانسان الانسان » لم يكن بد من أن يقال له « الحيوان الناطق الحيوان الناطق » مرتين ، ولم يكن هذا قبيحا أو محالا بالقياس الى السؤال وبحسب وجوب الجواب ، لأن ذلك الذي سأل عنه هو هذا الذي أجاب به ، وان كان هذا بنفسه — لا بالقياس الى ما هو تفهيمه — محالا أو قبيحا أو هذيانا . وكذلك اذا سأل عن حد الأنف الأفطس أو شرح اسمه كان الجواب « هو أنه أنف هو أنف ذو تعبير » وذلك أنه أورد لفظ الافطس مقرونا بالأنف والافطس هو اسم لا لكل تعبير كيف كان ، بل لما كان من ذلك أنفا ، وهو اسم يقع على موضوع مقرون به حال فلم يوجد بد من إيراد الموضوع الذي هو الأنف في شرح مفهومه ، ولم يكن هذا قبيحا ، غير أن القبيح أو الهذيان قول من يقول « أنف أفطس » كما هو قبيح وهذيان أن يقول « انسان حيوان » أو « انسان انسان » ، فان لم يعن بالأفطس أنفا ذا تعبير ، بل ذا تعبير في الأنف

كان الذي يجب أن يقال حينئذ ان الأنف الأفطس هو أنف ذو تعبير في الانف ، وكان أخف شفاة من الأول ، وإن لم يكن بريئاً منها براءة مطلقاً . واذا كان الافطس هو ذو تعبير في الأنف جاز أن يسمى الحيوان صاحب الانف أفطس واذا غني به أنف ذو تعبير لم يجز أن يسمى صاحب الأنف أفطس الا باشتراك الاسم . والمشهور عند الناظرين في صناعة الحدود أن من الاعراض والصور ما يؤخذ الموضوع في حده ومنه ما يؤخذ الموضوع في حده ويشبهون الاول بالفطوسية ويشبهون الآخر بالتعبير . ونحن يلزمنا أن نقول في هذا ما هو القول المعتدل الذي لاتعصب فيه فنقول :

أولا لا شك في أن الأشياء التي لها موضوعات اعتبار كون لها في الموضوع وتعلم أن لنا أن نسميها من حيث هي كذلك باسماء . ومن البين الواضح أن شرح ما كان من الاسماء موضوعاً على هذا الوجه يتضمن الاشارة الى الموضوع كما أن لنا أن نسمي الموضوعات من حيث لها أعراض وصور باسماء فنقول مثلاً أفطس وأبلق ويحوج أن نورد في شرح تلك الامماء اشارة الى تلك الاعراض والصور ، فهذا شيء لا يفترق فيه الحال بين الموضوعات وما يوجد لها . ولا يجب أن يكون تعلق الناظرين في هذا الشأن مقصوراً على مثل الفطوسية التي جعلت اسما لتعبير بشرط موضوع ، بل يجب أن تعتبر نفوس حقائق الموجودات في الموضوع هل فيها ما يدخل الموضوع في ماهياتها وأن كليهما مشتركة في أن الموضوع يدخل في وجودها على سبيل علة أو شرط . ثم أنت تعلم أن الحدود الحقيقية إنما تصنع من شرائط الماهية ومقوماتها ، لامن شرائط الوجود ومقوماته ، ولذلك ليس يدخل الباري تعالى في حد شيء وهو المفيد لوجود الاشياء . واذا كان ذلك كذلك فليس لقائل أن يقول : ان اللحمية مثلاً لما كانت لا توجد الا في مادة معينة وليس تصلح لها كل مادة ، ثم التربيع قد يوجد في مواد غير معينة ويصلح لها الذهب كما تصلح لها الفضة وكما يصلح لها الخشب ، بل تصلح لها كل مادة ، فمن الواجب أن يكون مقوم اللحمية — بما يقوم به من المواد — خلاف مقوم التربيع . ويجب من ذلك أن يكون تحديد النير بيع مستغنيا عن الاشارة الى المادة وتحديد اللحمية مفتقراً اليها ، فان التعلق بالشيء في الوجود

أمر غير التعلق بالشيء في المفهوم .

واعلم أنك لست تطلب في التحديد الا المفهوم ، واذا كان مفهوم ذات الشيء غير مقتضي الالتفات الى شيء آخر فتحديده كذلك ، وان كان وجوده متعلقا بشيء آخر كالسواد مثلا تخصص ذات غير ذات الموضوع وله مفهوم بما يتخصص به على نحو ما يتخصص به . فليس بواجب من الضرورة أن يكون تفهمه مقتضياً بتفهم شيء آخر اذا تفهم من حيث حقيقته في نفسه . والقوم أنفسهم يقولون ان العرضية من لوازم الأمور التي هي الاعراض ، ليس من مقوماتها ، فلا يجب اذن أن يلتفت اليها في حدودها ان وجد لها حدود ، واذا لم يلتفت اليها لم يلتفت الى الموضوع له الا أن يكون هناك اعتبار آخر . فتبين أن دعواهم ليس تصح من نفس ما يثبتون به دعواهم ، اللهم الا أن تكون من الأعراض أعراض تكون موضوعاتها داخلية في مفهومها ، وحينئذ هذه الاعراض لا تكون بسيطة ، بل يكون لها اختصاص مفهوم مخلوط بما يتعلق بالموضوع فتكون مؤلفة متباينة ولا تطلب بالتركيب شيئاً غير هذا أعني التركيب الذي يستعمل في مثل هذا الموضوع ، ويكون مثلها مثل الفطوسية ويشبه أن تكون الحركة والاجتماع وما يجري مجراها من هذا القبيل ، لكننا نقول ان الأمور البسيطة ليس لها على ما علمت حدود ، وانما لها رسوم ، والرسوم من اللوازم التي لا بد منها تابعة كانت أو كانت متبوعة في الوجود ، وان لم تكن في الماهية وما كان كذلك . فاذا أردنا أن نعرف البسائط بلوازمها ومقوماتها في الوجود كان بالحري أن نعرف الاعراض والصور بموادها المتعينة . ولكن اذا كانت بينة للزوم فما كان من مقومات الوجود من العلال والاسباب سواء كانت موضوعات أو غيرها غير بينة الوجود لم يلتفت اليها ، وما كانت بينة للزوم دالة على الشيء منزلة اليه مميزة له استعمالها ضرورة فاحتجنا لذلك في شرح مفهوم كشيء من الأعراض والصور الى ايراد الموضوعات والعلل ، بل لم نستغن عن ذلك لاننا مضطرون الى تعريفها بالمقومات لوجودها وسائر لوازمها ، وما يقال لك في هذا الباب من غير هذا الوجه فلا تلتفت اليه ، فالموضوعات والافعال الصادرة والغايات التي للأشياء تدخل في شرح المفهوم على هذا الوجه ، وكل شيء

تستعمل فيه هذه فهو بالحقيقة رسم غير حد ، لكن بعضه أشد مناسبة للحد من بعض .

واعلم (١)

فصل في امتحان المحمول

نريد أن نخص امتحانات تعصم الذهن عن الغلط فيما هو محمول أو غير محمول ،
وفيا هو ضرب من المحمولات أو ليس ذلك الضرب من جهة مراعاة ما يتعلق من ذلك
بالتصور و بسداده أو غلظه .

فأما القوانين التي تتقنص منها القضية بإيجاب المحمولات و بسلبها واكتساب
التصديق فيها فذلك غير ما نحن فيه الآن فنقول :

ان السهو والتقصير الذي يقع في التصور للمحمولات على وجهين : منها ما يزيغ
الذهن عن المحمول الى غير المحمول ، وعن المسلوب الى غير المسلوب ، ليسو التصور ،
ومنها ما يقصر به عن التصور الفاصل البريء عن جهة ، فيقع فيها الغلط فيما يتبع
ذلك التصور .

وانبدأ بالقسم الاول فنقول : ان الذهن يزيغ عن تصور المحمول بسبب انحرافه
الى غيره مما هو فيه بشأن ويكون منه على حال لا يكاد يميز بينه وبين المحمول .
وليس كلامنا الآن فيما يقع باشتراك الاسم حين نظن المشارك في الاسم مشاركا في
المعنى ، بل فيما هو مناسب في المعنى . فمن ذلك أن تأخذ بدل الشيء سببه ، مثل أن

(١) كذا وجد في المودة هذا الموضوع منقطا .

نسخة الاصل

وقد راجعنا في ذلك بعض الأئمة المحققين كما دتنا في مواضع الاشكال فقالوا :
انه قد يقع في كثير من المؤلفات كلمة يريد المصنف أن يصلها بنيرها ، ثم يترك ذلك ويعرض
عنه من غير انتباه الى الضرب على تلك الكلمة ، فيتوهم أن في ذلك الموضوع من النسخة تقصا فرط
الناسخ بأكمله ، وليس الامر كذلك .

وقد وقع مثل هذا فيما لا يحصى من الكتب ومنها (صحيح البخاري) ، كما ذكره الحافظ
ابن حجر في مقدمة شرحه .

تقول « ان الوجد يفرق الاتصال » وأما يفرق الاتصال بسبب الوجد ، وليس محمولا البتة على الوجد . وكذلك اذا قال « ان الشك مساوي الانكار » وكذلك اذا حمل الشيء على سببه الغائي أو عكسه مثل أن تقول « ان الاستكتمان هو الابتناء » و « الاستيلاد هو النكاح » أو تقول « ان التوحيد هو العقل » و « ان الملك هو العدل » أو حمل عليه سببه المادي كمن يقول « ان الانسان هو لحم وعظم » و « ان الكرسي هو عود » أو حمل عليه سببه الصوري مثل أن تقول « ان الانسان يمكن من التمييز » و « ان الروح حوارة غريزية » ومن هذه الابواب قولهم للطف السرقة « ذكاء » والذكاء هيئة للقوة التي هي سبب السرقة . وكذلك قولهم للسرقة « قدرة على الاخذ سرا » وأيضا قولهم « ان الحلم يمكن واقتدار من الصبر على الغيظ » .

ومن ذلك أن تأخذ بدل الشيء معلوله ، وهو عكس هذه الابواب ، ومن هذا الباب قولهم « ان قوة الحس امتحالة جسمانية » و « ان العقل ادراك صحيح » .

ومن ذلك أن تجعل المقارن الذي لا ينفك عنه الشيء ، وان لم يكن علة ولا معلولا ، محمولا على الشيء . كمن يقول « ان الغيظ غم من كذا » وربما كان المقارن سابقا متقدما ثم يتبعه المحمول ، مثل الحال في محمول من يقول « ان الاستبصار والتصديق ظن » أو « السيل نزلة » (١) أو « الناض برد » أو « العشق غم » .

ومن ذلك أن يحدد الشيء بصدق مطلقا ، أي انه لا يخلو من صدق قستعمله صدقا كيف كان ، مثل أن يحدد اللون مبصرا بالقوة في الظلمة ، وهذا اذا كان اطلاق الحمل بمعنى أنه غير مسلوب عن كل واحد أو لواحد من كل وجه . وأما اذا كان اطلاقه بمعنى أنه موجب لكل واحد أو لواحد من كل وجه فلا يلتفت الى ما يقال من أنه قد يصدق مطلقا ولا يصدق مقيدا ان قيل .

ومن ذلك أن تأخذ المعارض مكان المعارض على سبيل العكس ، مثل أن تريد أن تحمل على العشق محبة مفرطة فتحمل عليه افراط المحبة ، وافراط المحبة صفة للمحبة لانفس المحبة والعشق نفس المحبة .

ومن هذا الباب أن تجعل التركيب مكان المركب ، مثل أن تقول « الحيوان تأليف نفس وبدن » و « الالحن تأليف نغمة متفة بإيقاع » والأول هو المؤلف من النفس والبدن لا التأليف ، والثاني هو المؤلف من النغمة المتفة لا التأليف .

وأما وقوع الحمل غير ملخص عند التصور تلخيصا يعصمه من الغلط فيما يبنى عليه فمثل أن يكون من شرط المحمول في حقيقته أو من كمال تحققه أن يقرب به شرط وقد أغفل وذلك الشرط اما اضافة أحوال بما بالطبع . واما من جهة اختلاف جزء . وكل أوزمان أو مكان أو مقارنة كيفية أو حصول مقدر أو فعل وانفعال أو اعتبار قوة وفعل أو اعتبار مقارنة فاعل أو اعتبار مقارنة منفعل ، مثال ذلك أن زيدا هو أب لامطلقا ولكل شيء ، ولكن لعمر ويجب أن تراعى الاضافة الى ما عداها ، فيكون أبو الابن لأبوالصبي ، وكل انسان ذورجاين ، لكن لامطلقا بل بشرط اقتضاء الطبع ، أي لو ترك وطبيعته ولم يعارض في ابتداء الحلقة أو بعده بما يمنع موجب طباعه . والبيضانى أبيض لامطلقا وكيف كان ، بل في ريشه . والأرض ثقيلة جدا ، لا كل جزء منها ولكن كائتها والشمس تنضج الثمار والجرو يعمى ، لكن في وقت بعينه أو بقدره . فان الجرو قد لا يبصر بعين مالم تفتح ، ولا يقال له أعمى مالم يكن عدمه للابصار في زمان في مثله يبصر . وكذلك قد يقول قوم ان نوعا من الحجارة يحدث عن حرك بعضه سحب ماطر ، ولكن فيما وراء النهر . والماء قد يبرد اذا لم يكن سخنا . والبيش سم ، ولكن اذا كان بقدر . والفاجر هو الذي يحب اللذة ، ولكن بافراط . والماء قد يحرق ، ولكن اذا استحال الى حرارة . وكذلك العسل حار ، ولكن اذا انفعل من طبيعة الانسان . وكل خمر مسكر ، ولكن بالقوة . والماء قد يجمد ، ولكن عند البرد . كما أن الملح قد يذوب ، ولكن في النداوة . وأيضا فان الشمس تحل ، ولكن للشمع . والشمس تعقد ، ولكن للبيض . ومن هذا الباب أن تقول ان الطيب هو الشافي . والخطيب هو المنفع ، من غير أن تلحق شرط الأكثر .

وقد يتأتى أن تنصب امتحانات أو مقاييس وعلامات يتنبه الذهن معها اذا غلط في تصوره فيعود الى الواجب . وهي راجعة الى اختلاف يقع من الموضوع والمحمول

في شيء من أمثال الشرائط المذكورة مثل أن يكون الموضوع من شأنه أن يقال عليه الأقل والأكثر، فيحتمل ذلك على النوع الذي يحتمل، ويكون المحمول بخلاف ذلك، فليس من شأنه البتة أن يقبل ذلك، مثل من يقول «ان الظن جهل» ثم الظن يحتمل ذلك والجهل لا يحتمل ذلك، أو يكون بالعكس فيكون المحمول يحتمله دائماً والمرضوع لا يحتمله. كمن قال «ان العلم ظن» فإذا كان المحمول يحتمله لامطلقاً والموضوع لا يحتمله فلا يجب من هذا شيء، فانه ربما كان المحمول أعم، وانما يحتمله في بعض أنواعه أو أوصافه دون بعض، ويكون هذا الموضوع خارجاً من البعض المحتمل، أو يكون القول بالعكس، كمن قال «ان العشق شهوة الجماع وكلما ازداد العشق نقصت شهوة الجماع» أو يكونان مختلفين في شيء من الشرائط التي أوردناها لتحصيل المحمولات، مثل حمل التذكير على التعلم، والتعلم تحصيل علم مستقبل، والتذكير إعادة علم ماض، ولا مناقشة في المثال، وهذا في الزمان. ومثل من حمل الاختيار على المقدرة، والاختيار بحسب شخص، والمقدرة بحسب معنى عام، وهذا في الأضافة. ومثل من يقول «ان الذكركم بقاء العلم» والذكركم إذا أضيف إلى المذكور، وبقاء العلم إنما يضاف إلى العلم. ومثل من قال «ان الحرارة عقرب» والحرارة حارة والعقرب بارد، وهذا في السكيف. أو مثل من قال «ان التراب هو الثقيل جداً» والثقل جداً هو كتلة الأرض، وهذا في السكيم. ومثل من قال «ان النوم ضعف الحس» وضعف الحس في القوة الحاسة، والنوم في مبدأ القوة الحاسة والمتحركة، وهذا في اختلاف الجزء. أو مثل «ان الرمد طفو» وهذا من الحرّ وذلك من البرد، وهذا في اختلاف السبب الفاعلي. أو مثل من يقول «ان الفطوسية تعبير» وتلك في الأنف وهذا في الوسط، وهذا في اختلاف السبب القابلي. أو مثل من يقول «ان الخاتم قيد» وهذا للبس وذاك للحبس، وهذا في اختلاف السبب الفاعلي. أو مثل من يقول «ان التاج اكليل» وهذا في اختلاف السبب الصوري. أو مثل من يقول «الباب خشب» وهذا في اختلاف القوة والفعل.

وعما يليق بهذه الامتحانات أن يكون الموضوع والمحمول مختلفان في الثبات

وخلافه ، مثل من يقول « ان البرقص عقد » .
 ومما ينبه على خطأ الحمل أن يكون ما لا وجود له يجعله محمولا ، مثل من يقول
 « ان المكان خلاء أو بعد مفطور غير بعد المتمكن » فيجعلون ما ليس بوجود محمولا
 على الموجود .
 واذ اتعدينا هذا المبلغ من الامتحان دخلنا في غير اللائق بهذا الغرض .

فصل في امتحان العام

تأمل أول شيء هل المدعى أنه عام محمول أم لا ، وتأمل حال ما حمل على الشيء
 على أنه أعم منه هل يحمل حد الأخص عليه أو على ما هو أعم منه ، مثل أن تقول
 « ان المضاف نوع من المقابل من حيث هو مقابل » ثم حد المضاف يقال على كل
 مقابل وينظر في موضوعات الأخص ما لم يحمل عليه الأعم كما يعرض لمن يقول « ان
 الخير يعم اللذة » ثم يوجد من اللذات ما هو رديء ، والأردأ أن لا يوجد الأعم محمولا
 على شيء من الأخص ، مثل ما يعرض لمن يقول « ان اللذة بعض الحركات » ثم
 يتقدم الحركات فلا يجد شيئاً منها لذة ، بل يجد اللذة غاية ما للحركة ومطابقة لسكون
 ان كان كذلك ، وربما كان كل موضوع للمحمول هو مجموع للمحمول متساويا ،
 ولم يكن أحدهما أعم مثل من قال « ان الحركة بعض الانتقالات » فإنه يلزمه أن
 يجعل موضوعات الانتقالات أكثر ، ولا يجد الامر كذلك . ويقارب هذه الاعتبارات
 ما يقال من أنه ان كان كل واحد منها يرتفع بارتفاع الآخر كالناطق والضحاك ،
 أو يرتفع ما جعل أعم بارتفاع ما جعل أخص وبالعكس ، مثل من جعل الواحد أعم
 من الموجود ولا يوجد الواحد ما لم يكن الموجود .
 ومما يجب أن يراعى هل العموم بالاسم أو بالمعنى ، مثل ما يقال « الحي الناطق »
 على الانسان وعلى الملك ، فاذا رجع الى المفهوم اختلف .

فصل في امتحان الذاتي المقوم

نتأمل هل يحتاج أن يصير الشيء بحال آخر ، غير المحمول عليه ، ليس أعم منه حتى يوجد له المحمول ، فان كان كذلك لم يكن المحمول ذاتياً بمعنى المقوم ، مثل الشيء إذا أردنا مثلاً أن نجعله مساوي الزوايا لثلاثتين لم يمكننا أن نغافسه بذلك ، بل نطالب أن نفعل به شيئاً آخر وهو أن نجعله ذا ثلاثة أضلاع ، فيكون اذن كونه مساوي الزوايا لثلاثتين انما يحمل عليه تبعاً لحمل المثلث عليه ، فلا يكون أول ما يتقوم به شكلاً خاصاً ، واذا أردنا أن نجعله مثلثاً لم نفتقر البتة الى أن نلثف الى جعلنا اياه مساوي الزوايا لشيء . وهذا الامتحان يظهر أجود اذا قدم مقوم أعم ، ثم أردف بالأخص .

وكذلك لا يمكننا أن نجعل الانسان أو الحيوان أو الزنجي ضاحكاً الا اذا وجدنا له مبدأ التعجب وهو التمييز ، وان كان المعنى عاماً جداً فاعتبره بحسب أعم الاشياء وهو الشيء ، فانظر هل يحتاج الشيء مطلقاً في أن يكون بتلك الحال الى أن تجمل له حالة أخرى قبله ، وأيضاً تنظر هل يمكن أن يتوهم له ضد المحمول وشخصه باق ، مثل أن الانسان ان حمل عليه البقاء والموت على أنه مقوم ، ثم يمكن أن يتوهم أن الله يخلده ويدراً عنه الموت ، وهو يبقى بعينه ذلك الشخص ، فيكون اذن كونه مائتاً حينئذ غير مقوم ، وأيضاً هل يمكن أن تتحقق الشيء بماهيته وتجمل له المحمول ؟ فانه ان أمكن ذلك كان المحمول غير مقوم ، مثل أن الانسان قد يتفطن لحقيقته وبحاج الى براهين يتبين بها أن بدنه في هذه النشأة مائت لا محالة ، فالمائت اذن غير مقوم له . وهذا وان أشبه الذي قبله فهو غيره ، لانه ربما كان المبرهن عليه لا يجوز بعد قيام البرهان عليه ، وبيان كونه ضروري الزوم أن يرفع عنه .

ومما يمتحن به أن ينظر هل هذا المقوم مقول على المتقوم به مطلقاً أو بشرط أوجهة ، فان من حق المقوم أن يكون مطلقاً للذات ، وأما مثل المحسوس الذي يقال على الانسان لامن كل جهة ، بل من جهة بدنه فهو لازم من لوازم بعض مقوماته .

في امتحان العرضي

امتحانه أن لا يوجد فيه شيء من خواص المقوم ، فان وجد فليس بعرضي .
ويمتحن العام فيه بامتحان العام مقروناً به امتحان العرضية .

في امتحان الجنس

لا شك أنك يجب عليك أن تتبركون الشيء محمولاً وأعم مقوماً ليس من اللوازم، ثم تعتبر كونه جنساً ، فإذا بطل شيء من الاعتبارات الأولى بطل أنه جنس ، فان لم يبطل بقي لك أن تنظر هل يحل بمعنى مقوم مشترك فيه ليس دالاً عليه على سبيل التضمن ، كمن جعل الحساس أو المتحرك بالارادة جنساً للانسان وليس واحد منهما يتضمن الدلالة على الآخر ، وإنما يدل عليه على سبيل الالتزام ، فليس اذن أحدهما أولى من الآخر في أن يكون جنساً له. ويدخله في هذا أيضاً أن تجد شيئاً ليس أحدهما جنساً وقد جعل جنساً ، وذلك لان الآخر ان كان ملازماً غير متضمن فقد كان ماذكرناه ، وان كان متضمناً أو متضمناً فالمتضمن أولى أن يكون جنساً ، فليس أحدهما ليس أولى من الآخر بأن يكون جنساً. وهذا مثل أن تجعل القادر أو المختار جنساً للسارق ، لا سيما اذا كان الأولى أن تجمع بينهما ، فيكون مجموعهما أدل على المعنى المشترك .
ومما يمتحن به أن تنظر هل تحته اختلاف بالفصول ، فانه ان كان اختلاف تحته الا بالعوارض واللواحق اختلاف أشخاص الناس بعوارضهم ، فليس المعنى المقوم جنساً .

ومما يمتحن به أنه هل ماهو جنس مقول على ذات الشيء قول مقوم غير الجنس بل قول الفصل لجنسه أو قول فصله نفسه ، مثل الحساس والناطق على الانسان .
ومما يمتحن به هل يختلف الجنس والنوع في النسبة الى الجنس الأعلى على ما يقولون ان الملكة من أنواع جنس يحملونه المضاف ثم الشجاعة يحملونه من أنواع الكيف

وهذا مما لا يجوز، فان الجنس محمول على ما تحته سواء كان نوعاً أو نوع نوع وحاملاً مقوماً فإنه لا يجوز أن يكون مقوماً لنوعه ليس مقوماً لنوع نوعه، ولا يجوز أن لا يحمل الجنس الأعلى على النوع الأسفل أو يحمل على وجه غير وجه حمل الجنس الأعلى.

ومما يمتحن به أن ينظر هل ما وضع نوعاً للجنس هو فصل قائم لأنواع أو هو صنف لأنواع، مثال الأول أن يجعل العدد جنساً للفردية، أو الحيوان للناطق. ومثال الثاني أن يجعل الحيوان جنساً للذكر أو الأنثى، والذكورية من لوازم أنواع الحيوان لا من الفصول التي تطرأ على الحيوان أول طرؤ فتتويعه. وأقبح من هذا أن تجعل ما هو أولى بأن يكون نوعاً جنساً؛ وما هو أولى بأن يكون جنساً نوعاً، كمن قال «ان الاتصال جنس الاجتماع»، وكثيراً ما يغلط فيجعل الفصل جنساً، كمن يجعل العشق افراط محبة، وإنما هو محبة مفرطة. وكذلك من يقول مثلاً «ان الفضيلة ملكة محمودة» والمحمود كالجنس للفضيلة.

ومن هاهنا يمكنك أن تتمحن الفصل أيضاً والنوع.

في امتحان الفصل

انه قد يقع الخطأ في الحدود في استعمال الفصل، فيوضع النوع نفسه مكان الفصل، فتقول مثلاً في حد التهزؤ «انه شتم مع استخفاف» والاستخفاف ليس فصلاً لقسم الشتم، بل كالنوع له، وربما أورد فصل الجنس شيئاً أقدم من الجنس.

في امتحان الخاصة المطلقة

أما الخاصة المفردة التي ليس يزداد بها التعريف، بل أن تكون محمولة مساوية غير مقومة، فقد تتمحن بامتحانات: منها أنه ينظر هل توجد لغير الشيء، فان وجدت فليست بخاصة، مثل من جعل الاضائة خاصة للنار، وهي موجودة للجرم الحاضر.

وأيضاً ينظر هل مقابل الخاصة خاصة المقابل ، مثل أنه ان كان من خاصة الزوج أن يكون مر به زوجاً فمن خاصة الفرد أن لا يكون مر به زوجا . فاما ما يقال من أن الموضوع اذا جعل خاصة لما لذلك الموضوع لم يجز ، مثل من يجعل الانسان خاصة للضحك ، أو يجعل الارض خاصة للتقيل المرسل - فقول لا محصول له فان حمل الانسان على الضحك حق ، وليس بجنس له ولا فصل ولا عرض عام ولا حد ولا رسم ، فانظر ماذا يجب أن يكون . وأما أن أحدهما أحق بالحمل من الآخر فهو في غير ما نحن بسبيله .

ومن التقصير في الخاصة أن يستعمل في الخاصة الأغلب والاكثر ، فيقال مثلا ان من خاصة النار أنها أطف الأجسام العنصرية ، ولو لم تكن النار موجودة لكان يوجد أطف الأجسام ولم يكن نارا ، اللهم الا أن يعنى أطف الاجسام الممكنة أن توجد عنصرا ، فيكون حينئذ القول صحيحا ويكون خاصة من الجهة التي تتكلم فيها ، وان لم يكن خاصة من جهة التعريف المطلق ، لا بحسب من عرف بالبرهان ذلك . وذلك عسير .

في امتحان يعمر الخاصة المفردة

المعرفة في شرح الاسم

ينظر حتى لا يكون ما أورد على أحد الوجهين أخفى من المعرف أو مثله في الخفاء ، وانما يكون أخفى من المعرف إما لانه لا يعرف الا بالمعرف واما لانه مع كونه مستغنيا عن المعرف به في تعريفه صعب التعريف في نفسه ، مثال الاول قول من عرف الشمس بأنها « كوكب النهار » ثم لا يمكن أن يعرف النهار الا بأنه زمان طلوع الشمس ، وكذلك قول من يقول « ان الحيوان هو الذي نوعه الانسان » . ومثال الثاني قول من يعرف النار بأنها « جرم يشبه النفس » ودر بما كان وجود الخاصة أخفى من وجود المعرف بها مثل ما في هذا المثال أيضا من قياس النفس الى النار .

ومثال المساوي في الحفاء المتضادات والمتضادات وأشباه ذلك ، فانه ليس تعريف الابن بالأب أولى من تعريف الأب بالابن ، وكأنك عرفت ما يغلط به في هذا ، وكذلك ليس تعريف السواد بالبياض أولى من تعريف البياض بالسواد والأولان يعرف كل واحد منهما مع الآخر لا بالآخر ولا قبله والثانيان يعرف كل واحد منهما من غير الآخر لا بالآخر ولا قبله . ومن الخطأ أن يكون قد عرف الشيء بنفسه وهو لا يشعر ، كمن يعرفه باسم آخر مرادف ، مثل أن يقول « أن الانسان حيوان بشر » أو عرف الفرد بأنه « عدد وتر » أو قال « الشهوة توقان الى اللذينة » .

في امتحان يخص شرح الاسم

ويتم جميع أنواعه

فمن ذلك ما يتعلق بمراعاة الجودة والصفة ، ومن ذلك ما يتعلق بالغلط في الواجب الضروري .

أما المتعلق بالجودة والصفة فمثل أن يكون أهل الجنس وبخس التعريف حقه على ما علمت ، فان من حق الجنس أو ما يجري مجراه أن يورد في الرسوم وشروح الاسماء ، ثم يتبع بما بعد ذلك من خواص وأعراض أو فصول ومقومات ، وينظر هل استعمل الالفاظ ملائمة ليس فيها استعارة أو مجاز أو لفظ فهمه أصعب من فهم اسم المشروح اسمه . وينظر أيضاً هل فيه زيادة لا يحتاج اليها لا بسبب المساواة ولا بسبب التعريف والامتظهار فيه ، مثل قول القائل في تعريف البلغم بالقول انه « أول رطوبة منهضمة في المعدة » . ولا نجد للاول هاهنا فائدة البتة . وكذلك لو قال قائل « ان العمى هو عدم البصر بالطبع » فانه لا فائدة هاهنا لقوله بالطبع ، لان عدم القوة يكون من طبع الشيء ، ووجود القوة يكون له من غيره .

ومن التفريط والتقصير أن يكون عرف الشيء الوجودي بالعدم ، كمن يعرف القدرة بأنها « فقدان العجز » والبصر بأنه « فقدان العمى » وقد علمت من ذلك من الخطأ

في امتحان الحد

ان امتحانات المحمول والمقوم والخاص وشرح الاسم - كلها تعبر في باب الحد ، وتخصه امتحانات :

فمن ذلك أن تنظر هل أجزاء الحد أمور أقدم من الحدود ، والا فليس الحد بالحد المحض ، لان الحد المحض يكون بالمتومات .

ويقرب من هذا أن يكون قد أخذ الامور اللازمة مقام المقومات .

ومن ذلك القبيل أن تأتي بالفصل سلبي محضا لا يشتمل على دلالة محصلة ، فانك قد علمت أن السلوب لوازم لا مقومات كمن يحد الخط بأنه « طول بلا عرض » .

ومن ذلك أن تنظر هل وضع بدل الجنس ذاتيا آخر ، أو بدل الفصل ذاتيا آخر ، وهذا مما يتعلق بامتحان الجنس والفصل .

ومن ذلك أن تنظر هل وضع فيه أقرب الاجناس ، فانه لا بد من أن يترتب فيه الجنس الاقرب ليشتمل على جميع المقومات المشتركة ، ثم يؤتى بالفصل .

ومن ذلك أن تنظر هل أورد كل فصل قريب ، ان كان للشيء فصول مقومة معاً ، مثل « الحساس » و « المتحرك بالارادة » فانه ليس أحدهما أولى بأن يدل به على النوع من الآخر .

وقد تختص بحدود الاشياء المركبة امتحانات ، مثلاً اذا فرضنا أن العدالة مركبة من العفة والشجاعة والحكمة فان الزلل الذي يقع في تحديد مثله أن يقال « ان العدالة عفة وشجاعة » فان ظاهر هذا هو أن العدالة عفة وهي أيضا شجاعة ، كما يقال « ان الانسان حي وناطق » وقد يفهم منه أن العدالة عفة وتلك العفة هي شجاعة ، أو عفة مقارنة للشجاعة ، فيكون كأن العدالة عفة بشرط أن تكون تلك العفة شجاعة ، أو بشرط أن تقترن بالعفة شجاعة ، فيكون كأنه قال ان العدالة عفة ما ، وليس كذلك ، بل العفة جزء من العدالة أو شرط ، بل يجب أن يقال ان العدالة هيئة تتبع اجتماع العفة والشجاعة والحكمة ، والعدالة مجموع منها .

وقد يقع الزلل بسبب بعدهذا السبب ، وهو أن يذكر الجمع ويشار اليه ، لكنه لا يشار الى الهيئة الخاصة بذلك الجمع ، الذي لأجل تلك الهيئة الخاصة يكون المركب هو ماهو ، مثل أن يقال « ان البيت مجموع لبن وطين وخشب » ويقتصر عليه ، فإنه لا يكون قد عرف البيت ، فإنه ليس كل مجموع من هذه الأصول بيتاً ، بل ما كان مجموعاً على هيئة ووصف وترتيب . ومما يناسب ذلك أن تذكر معية الاجزاء من غير بيان ما فيه المعية وما بالقياس اليه المعية .

ومن الزلل في ذلك أن يشار الى التركيب فيجعل مكان المركب فيقال مثلاً « ان البيت تركيب من لبن وخشب وطين » وليس البيت تركيباً ، بل المركب ، والتركيب صفة لأصول البيت .

ومن الزلل في ذلك أن يجمع ما لا يجتمع ، مثل قول من يحمد السطح بأنه « خط وعدد » . أو يكون الكل في غير أجزاء ، كمن يقول « ان العدالة في الشهوة والغضب » وليس كذلك ، بل في الناطقة . ويشبه هذا أن يكون لكل موضع واحد والأجزاء مواضع تفاريق ، مثل من يقول « ان الابصار مجموع لون وادراك » . ويقرب منه أن يكون الكل موجوداً وان رفت الاجزاء بلا عكس ، أو يكون المركب من ضدين وليس دون كل واحد منهما ، ويكون أميل الى كل طرف عن كل طرف . ويقرب منه أن يكون بعض ماأورد جزءاً خارجاً عن الكل مثل غاية أو فاعل أو غير ذلك مثل أن يقال « ان الرمي ارسال سهم مع اصابة » .

في تعريف الاسم والكلمة والاداة والقول

انه قديحتاج في انتقالنا الى الكلام في التصديق الى معرفة هذه الثلاثة (١) :
فالاسم — كل لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة مبنية على الزمان الذي يقارن ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة ، مثل « زيد » .
وأما الكلمة — فهي التي تكون في كل شيء كالاسم الا أنه يدل على الزمان

(١) هكذا في الأصل ولعله : هذه الأربعة .

المذكور ، مثل قولك « ضرب » فانه يدل على معنى هو « الضرب » وعلى شيئين آخرين : أحدهما نسبته الى موضوع غير معين ، والثاني وقوعه في زمان خارج عنه هو ماض ، وأما « أمس » فليس يدل على شيء وعلى ذلك الزمان الخارج ، بل الشيء الذي يدل عليه نفس الزمان . وأما « التقدم » فليس يدل على معنى وعلى زمان مقارن له ، بل على زمان هو داخل في حقيقة نفس ذلك المعنى ، فكذلك أمس والتقدم اسم . وأما الأداة — فهي اللفظة التي لا تدل وحدها على معنى يتمثل ، بل على نسبة وإضافة بين المعنى لا تحصل المقرونة بما أضيفت اليه ، مثل « في » و « لا » .
 فذلك اذا قيل « زيد في » لم يكن نافعا في معنى ما لم يقل « في الدار » .
 وأما القول — فهو كل لفظ مؤلف لجزئه معنى . ومنه (قول تام) ومنه (قول غير تام) .

والقول التام ، هو الذي كل جزء منه دال دلالة محصلة . مثل المؤلف من الاسماء وحدها أو من الاسماء والافعال .

والناقص ، ما هو مؤلف من جزئين : جزء منه غير تام الدلالة وجزء تام الدلالة . مثل المؤلف من أداة وشيء آخر . مثل قولك « لانسان » أو « في الدار » وقولك « ماصح » فان هذه قد ألحق بالدال منها شيء ناقص الدلالة فلم يرفع عن درجة البساطة رفعا كبيرا . وكذلك اذا قلت « زيد » فقدت أداة (١) تجيء لمعنى الاحالة مقرونة بزيد . فهذه ليست أقوالا تامة . ولما كان في جملة الاقوال الاحالة .

وها هنا ألفاظ تستعمل تارة استعمال المفردات التامة الدلالة . وتارة استعمال المفردات الناقصة الدلالة . مثاله اذا قلت « هو » أو « موجود » فقد تدل به دلالة الاسم ثم تقول « زيد هو كاتب » و « موجود كاتب » فتستعمله تابعا ورابطة لو وقفت عليها لم يكن القول تام دلالة القول حين لم ترد : « هو » و « الموجود » ما يراد بالاسم ، بل أردت به تابعا للفظ آخر يحتاج أن يقال مثل ما تقول « زيد على وفي » وكذلك تقول تارة « زيد كان » وتريد : « كان » وجوده في نفسه فيكون الكلم تاما

(١) في الأصل : قدمت كرة ، ويقرب أن تكون (كرة) محرفة عن (أداة) .

وتارة تقول « زيد كان كاتباً » فتدخل كان على أنها تابعة ورابطة .
 فقد بان أن بعض الاسماء والافعال قد يدل بها دلائل ناقصة . فانك اذا قلت
 « كان كاتباً » لم تدل بالسكون على المعنى ، بل بالكتابة . لكنك دللت على زمان لشيء
 لم تذكره بعد . وأمثالها تسمى كلمات زمانية .



[القول في التصديق]

في أصناف القضايا

ان المعاني والالفاظ المفردة واللائي في حكم المفردة ، وهي التي يصح أن يدل على مقتضاها بلفظ مفرد ، قد يعرض لما ضرور من التأليف ليس كلها موجها نحو التصديق أو التكذيب توجيهاً أولياً ، بل كثير منها يوجه نحو أغراض أخرى ، فانك اذا قلت « اعطني كتاباً » لم تجسد الفحوى الاول من هذا القول يناسب الصدق أو الكذب وان كان له فحوى آخر بضرب من دلالة الحال والانتقال من فحوى الى فحوى مناسبة للصدق والكذب ، لأنك قد تستشعر من هذا أنه مرید للكتاب . وكذلك اذا قال « لعلك تأتيني » أو « ليتك تأتيني » و « هل عندك بيان لكذا ؟ » أو ما يجري هذا المجرى فان جميع ذلك خال عن فحوى أول يناسب الصدق والسكذب ، وان كان لا يخلو عن فحوى ثان يناسبه . فأما اذا قلت « زيد كاتب » لم تجد له فحوى أولاً الا ما هو صادق أو كاذب . أي لا تجده الا والامر مطابق للمتصور من معناه في النفس فتجد هناك تصوراً مطابقاً له الوجود في نفسه . وانما يكون التصور صادقاً اذا كان كذلك . وانما يصير مبدأً للتصديق في أمثال هذه المركبات اذا كان اعتقد مع التصور هذه المطابقة .

وهذا القسم من القول والمعنى المؤلف يسمى « قضية » ويسمى « قولاً جازماً » وأصنافه الأولى ثلاثة . لان الاحكام التي تناسب التصديق ثلاثة : فانه اما أن يكون الحكم فيه بنسبة مفرد — أو ماله حكم المفرد — الى مثله بأنه هو أو ليس هو . مثل قولك « الجسم محدث أو ليس بمحدث » . ومن عادة قوم أن يسموا هذا (حلياً) .

واما أن يكون الحكم فيه بنسبة مؤلفة تأليف القضايا الى مثلها . وقوم يسمون جميع هذا (شرطياً) . لكنه قسمان : فانه اما أن تكون النسبة نسبة المتابعة واللزم والاتصال مثل قولك « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » فان قولك الشمس

طالعة قضية في نفسه وقولك فالنهار موجود قضية أيضاً وقد وصات احدهما بالآخرى
ومن عادة قوم أن يسموا هذا القبيل (شرطية متصلة) و(وضعية).

واما أن تكون النسبة نسبة المفارقة والعناد والانفصال مثل قولك « اما أن
يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون هذا العدد فردا » فان قولك هذا العدد زوج
وقولك هذا العدد فرد - كل في نفسه قضية . وقد قرن بينهما مابينة ومعاندة ومحاجزة .
ومن عادة قوم أن يسموا هذا القبيل (قضية شرطية منفصلة) .

وكان الواجب بحسب لغة العرب أن تكون الشرطية هي المتصلة . فانك تجد
هناك شرطاً موضوعاً وجزأ مرادفاً . لكنهم يسمون المنفصلة أيضاً شرطية وكأنهم
يعنون بالشرطية ما يلحق فيه بقضية من القضايا زيادة تحرفها عن أن تكون قضية
وتجعلها جزء قضية . ألا ترى أنه كان قولك « الشمس طالعة » قولاً صادقاً وكاذباً .
فلما ألحقت به الزيادة فقلت « ان كانت الشمس طالعة » فحرفت القضية فصارت
غير قضية حين زال عنها أن تكون صادقة أو كاذبة ؟ وكذلك كان قولك « النهار
موجود » قولاً صادقاً أو كاذباً فلما ألحقت به الزيادة فقلت « فالنهار موجود » فحرفت
القضية فصارت غير قضية ، فان قولك « فكان كذا » - مع الفاء اذا لم تلغ وعني
بها معنى - لصادق ولا كاذب . وكذلك قولك « هذا العدد زوج » وقولك الآخر
« هذا العدد فرد » قد حرف كل واحد منهما إلحاق لفظه «اما» به عن أن يكون
صادقاً أو كاذباً .

وكل واحد من هذه الاجزاء الاربعة قد تهيأ بما ألحق به لان يكون جزءاً قضية
تهيؤاً يصير النفس نازعة الى الجزء الآخر . فكان من شرط كل واحد من أجزاء هذه
القضايا في أن يتم بها الكلام أن يردف بالآخر . لكن المقدم من المتصل مقدم في
نفسه والتالي فيه تال في نفسه لا بالوضع . ولا كذلك في المنفصل . بل ذلك فيه بالوضع .
وقد عرفت أنهما وان كانا مؤلفين من أكثر من قضيتين فقد استحالتا القضيتان فيه عن
أن تكون في نفسها قضية . فليس تأليفهما من قضايا هي بالفعل قضايا ، بل قد استحالتا
فيها القضايا عن أن تكون قضايا بالفعل استحالة صاحت بها لأن تصير أجزاء ما

يكون في نفسه قضية واحدة بالفعل . وكل متصنة قضية واحدة بالفعل . وكل منفصلة أيضا قضية واحدة بالفعل . إلا أن تركيبها من قضايا قد استحال بسبب التركيب عن كونها قضية ، وإذا أزيل عنها التركيب بقيت قضايا مجردة . ولا كذلك أجزاء القسم الاول من أقسام القضية .

وذلك القسم الاول قد وجد بحسب لغة العرب اسما يليق به . فلنسم كما سموا ولنسم المتصل (المجازي) ولنسم المنفصل كما سموا .
ونجد للحملي جزئين : أحدهما حامل واسمه المشهور (الموضوع) كقولك في مثالنا « زيد » والثاني (محمول) كقولك في مثالنا « كاتب » .

ونجد للمجازي جزئين : أحدهما شرط واسمه المشهور (مقدم) كقولك في المثال « ان كانت الشمس طالعة » والآخر جزء واسمه المشهور (تال) كقولك في المثال « فالنهار موجود » .

وفي كل واحدة من هذه الاجناس اثبات ونفي . فالاثبات يسميه قوم (ايجابا) والنفي (سلبا) . والاثبات في الحلية أن يحكم بوجود محمول لحامل مثل قولك « زيد كاتب » والنفي فيها أن تحكم بلا وجود محمول لحامل مثل قولك « زيد ليس بكاتب » والاثبات في المتصلة المجازية أن تحكم باتباع جزء لشرط مثل قولك « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » والنفي فيها أن تحكم بلا إتياع جزء لشرط مثل قولك « ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود » .

والاثبات في المنفصلة أن تحكم بانفصال تال عن مقدم مثل قولك « اما أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون هذا العدد فردا » والنفي فيها أن تحكم بلا انفصال تال عن مقدم مثل قولك « ليس اما أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون منقسما بمتساويين » .

وجميع ذلك قد يكون كليا وقد يكون بعضيا وقد يكون مهملا .
والكلي في الحملي هو أن يكون الحكم الموجب أو السالب حكما على كل واحد من الموضوع الحامل مثل قولك في الايجاب « كل انسان جسم » وفي السلب

« ليس أحد من الناس بطائر » . وفي المجازي هو أن يكون الجزء جزءا لكل فرض للشرط مثل قولك « كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » وفي السلب بخلافه مثل أن تقول « ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود » وفي المنفصل هو أن يكون انفصال التالي في الموجب صادقا عند كل فرض للمقدم مثل قولك « دائما اما أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون فردا » وفي السلب كذلك اذا عند كل وضع له كقولك « ليس البتة اما أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون منقسما بمساويين » .

والبعض الجزئي في الحلي هو أن يكون الحكم انما حكم به - ايجابا كان أو سلبا - على بعض ما يوصف بالموضوع الحامل مثل قولك في الايجاب « بعض الناس كاتب » وفي السلب « بعض الناس ليس بكاتب » وفي المنفصل أن يكون الاتباع محكما به في الايجاب أو محكما بنفيه في السلب عن بعض أوضاع المقدم مثل قولك في الايجاب « قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالجو متفيم أو فالهوى طالع » وفي السلب « ليس كلما طلعت الشمس فالجو مصبح » . وفي المنفصل على قياسه أيضا : أما الايجاب فمثل قولك « قد تكون الحلي إما دقا واما بلفغمية لازمة » وذلك في بعض الاحوال حين لا يهتمل غير الوجهين ، وفي السلب مثل قولك « قد لا تكون الحلي إما دقا واما ربعا » وذلك في بعض الاحوال حين تكون نائية وفي كل يومين مرة .

والمهمل هو أن تذكر الحكم ولا تذكر كميته المذكورة التي بها تصير محصورة بلفظة حاصرة وقد تسمى (سورا) ، مثاله في الحمل : أما الموجبة فقولك « الانسان كاتب » وأما السالبة فقولك « الانسان ليس بكاتب » .

وفي الحملات قضية تسمى (مخصوصة) وهي أن يكون الموضوع أمرا شخصيا واحدا بالعدد مثل قولك في الايجاب « زيد كاتب » وفي النفي « زيد ليس بكاتب » ، ولأن الحملية أقل القضايا تركيبا فبالحري أن يقدم القول فيها وتحقق أحوالها .

في تحقيق الموضوع

في الجملي

إذا قلت ب ج فمعناه أن ما يوصف بأنه ب ويفرض أنه ب سواء كان موجوداً أو ليس بموجود ، يمكن الوجود أو تمتنع الوجود ، بعد أن يجعل موصوفاً بالفعل أنه ب من غير زيادة كونه دائماً ب أو غير دائم — فذلك الشيء موصوف بأنه ب . وعلى قياسه في السلب .

واعلم أن الموضوع قد يكون مفرداً مثل « الانسان » وقد يكون مؤلفاً مثل « الحيوان الناطق المائت » وانهما يكون كذلك إذا كانت قوته قوة المفرد . ومن المؤلفات ما يكون جزءاً منه حرفاً في مثل قولك « غير بصير » أو « لا بصير » فإن لك أن تضع بدله لفظاً مفرداً كـ « الأعمى » وكذلك لك أن تجعله محكوماً عليه بالاجاب والسلب .

في تحقيق المحمول

في الجملي

إذا قلت ب ج فمعناه ان كل ما يوصف ب ب فذلك الشيء موصوف بالفعل أنه ج من غير زيادة أنه موصوف به دائماً أو غير دائم أو عندما يوصف بأنه ب أو وقتاً آخر ، معينا كان أحد الوقتين كالسوف للقمر أو غير معين كالنفس للانسان ، فان جميع هذا يدخل تحت قوله موصوف بأنه ج لأن هذا أعم من كونه موصوفاً دائماً أو غير دائم ومن كونه موصوفاً بذلك عندما يوصف ب ب أولاً عند ذلك فقط ، وكل ما يزداد على هذا فهو أخص من هذا ، وان كان لفظ لغة ماً يوجب ذلك أو يوجب أنه يكون للوقت الحاضر فتكون تلك اللغة ليس فيها حمل كما يستحقه المعنى نفسه ، بل أخص منه . وكذلك القول في السلب .

وتكاد اللغات تقتضي في عاداتها اذا قيل ب ج أنه ج عند ما يوصف ب ب فيسمى ما يقتضيه المعنى نفسه (قضية مطلقة) فان اشترط فيها في النفس ما يخرج الضرورية الحقيقية التي نذكرها منه ويعم جميع ما لا يكون الحسب فيه صحيحا مادام الذات موجودة ، بل وقتاً ما أو بشرط وحال (وجودية) .

والناس لا يفرقون في زماننا بين المطلقة والوجودية وما يكون المفهوم منه أن ب ج مادام موجود الذات ضرورية وما يكون المفهوم منه مادام موصوفا بأنه ب لازمة ، فان اشترط ذلك فيما لا يلزم ما دامت الذات موجودة كانت مبينة للضرورية ، فلتخص باسم (اللازمة المشروطة) ، وبينهما فرق . فانه فرق بين قولك « المتقل متغير مادام موجود الذات » أي الشيء الموصوف بأنه منتقل فإنه متغير مادام موجود الذات ، وبين قولك « ان الشيء الموصوف بأنه منتقل متغير مادام منتقلا » وكيف لا والأولى كاذبة والثانية صادقة ، ولنسم ما يكون المفهوم منه في كونه موصوفا ب ب من غير دوام ذلك (طارئة) ولنسم ما يكون له وقت معين متى كان (مفروضة) وما كان وقته غير معين (منتشرة) ولنسم ما يكون المفهوم منه أنه كذلك في الوقت الحاضر (وقتية) ليشترك جميع ما يخالف الضروري في أنه وجودي . وكذلك فافهم في السلب .

وقد يكون المحمول أيضاً مفردا ويكون مؤلفاً ، على نحو ما قيل في الموضوع .

في تحقيق القضية الحملية بأجزائها

القضية الحملية ثلاثة أجزاء بحسب المعنى : أحدها معنى الشيء الذي هو (الموضوع) والآخر معنى الشيء الذي هو (المحمول) والثالث معنى النسبة والعلاقة التي انما تؤلف منها قضية . فانه ليس كون الانسان انسانا هو كونه موضوعا ، ولا كون الحيوان حيوانا هو كونه محمولا ، بل ذلك لعلاقة بينهما ، وربما دل عليها لفظ ثالث فقيل « الانسان هو حيوان أو يكون حيوانا » أو غير ذلك وتسمى (رابطة) .

وإذا كان المحمول ما يسميه النحويون (فعلا) وغيرهم (كلمة) مثل قولك «ضرب» أو «يضرب» فإن هذا لا يجوز الى ادخال رابطة ، وذلك لانه يتضمن دلالة على كونه لشيء موضوع غير معين ، ويقرب منه الاسم المشتق مثل «الضارب» و «القائل» .

في تحقيق ايجاب الحملي

قد فهمت ذلك في الأمثلة المذكورة .

في تحقيق السلب الحملي

اعلم أنك تحتاج في السلب أن تسلب العلاقة التي بين المحمول والموضوع ، فلذلك ان كانت القضية ثلاثية - اذ قد ذكر فيها الرابطة - تحتاج أن تلحق حرف السلب بالرابطة فتقول «زيد ليس هو بماقل» فان لم تفعل هذا بل قلت «زيد هو ليس بماقل» دخل هو بين «زيد» وبين «ليس بماقل» دخول رابطة الاثبات فجعل الحكم اثبات الداخلة فيه حرف النفي فأثبت اللاعاقليه على زيد لان «هو» للربط لافصل الربط ، فهذا هو الذي نعرفه في هذا الموضوع .

وأما هل هذا الاثبات يخالف في الفحوى لذلك السلب أو لا يخالفه ويلازمه في الصدق والكذب فهو بحث آخر .

وليس يجب اذا كانت احدى القضيتين مخالفة للأخرى في الاثبات والنفي أن لا يكون بينهما تصادق وتوافق وتلازم ، ولا التصادق والتلازم يقتضي أن يكون حكمهما في جميع الوجوه مختلفا ، فكثيرا ما تلازم موجبة سالبة وسالبة موجبة لزوما معا كسا وغيرهما كس .

لكنتك يجب مع ذلك أن تعلم أن المحال الوجود يكذب عليه مثل هذا الحكم الثاني ، فان محال الوجود لا يحكم عليه باثبات البتة ، وهو وجود حكم له ، الا اذا فرض كأنه ليس بمحال الوجود ، وكيف يحصل للمحال حاصل أي حاصل كان ، بل انما

يصح عنه سلب كل شيء ، وقد يقبل عليه مثل هذا الحكم لما يوهم ذلك من مطابقتها للسلب الحق . لكن التحقيق يمنع ذلك .

وأمثال هذه القضايا التي يحكم فيها بالإيجاب معنى نفي يسمونها (معادوليات) ويسمى اللفظ الذي يدل على خلاف المعنى الوجودي مثل « عين الانسان » (لفظا غير محصل) وربما كان في اللغات لها مواضع استعمالات أخص مما ذكرنا فربما قيل « ناينا » (١) وعني به الأعمى عادم البصر ومن شأنه أن يبصر فلم يقع على كل مسلوب البصر ، وربما قيل خلاف ذلك اصطلاحات مخصصة بحسب الوضع لا بحسب ما يوجبه الطبع . والذي يوجبه الطبع ونفس الامر فهو ما قلنا .

وأما اذا كانت القضية غير ثلاثية ، أمما هي ثنائية فقط لم تذكر فيها الرابطة استثناء ، لأن محمولها كلمة أو اسم مشتق اشتقاقا يتضمن النسبة المذكورة على حسب اللغة أو لم تذكر اختصارا . فان حرف السلب لا يقترن الا بالمحمول . وليس مرادنا في هذا الموضوع أنك يجب في كل موضع أن تقترن حرف السلب بالرابطة أو بالمحمول ، بل نقول ان النفي هو ذلك ، فاذا لم يكن لهما تابع آخر قرنت بهما وان كان لهما تابع قرنت بما يكون قرنه به أولى على ما سنصفه ، فيكون قرنتك بذلك الشيء رفعا وسلبا للربط وللحمل أيضا على الوجه الذي دل عليه الشيء الزائد الآخر ان قرنت بالمحمول والموضوع ، فأنت ستعلم عن قريب أنه قد يدخل على هذه الأصول الثلاثة داخل آخر لاغراض ومعان .

(١) كلمة فارسية مركبة من « نا » النافية بمعنى « غير » ومن « ينا » وهي مثل « بين » بمعنى « البصير » وكلاهما ما بمعنى « الأعمى » . وتأتي مركبة في حالي السلب والايجاب بمعنى « الجاهل » و « العارف » على طريق المجاز .



في تحقيق الكلي الموجب

في الحملات

أما الكلية الموجبة المطلقة التي هي أعم في مثل قولنا كل ب ج فمعناه كل واحد مما يفرض أنه بالفعل ، من غير أن يشرط أنه دائم بالفعل أو غير دائم ، موصوف بأنه ب فذلك بعينه موصوف بأنه ج بالفعل من غير بيان شيء .

وأما الكلية الضرورية فمثل قولك بالضرورة كل ب ج أي كل واحد مما يوصف بالفعل بأنه ب سواء كان يوصف دائماً أنه ب أو غير دائم أنه ب فهو موصوف أنه مادام ذاته موجودا فهو جـ مثل قولك « بالضرورة كل متحرك جسم » .

وأما اللازمة فهو مثل قولك « كل ب ج » بضرورة قلت أو لم تقل ، أي كل موصوف - دائماً أو غير دائم - بأنه ب فما دام موصوفاً بأنه ب - لا مادام ذاته موجودا - فانه موصوف أيضاً بأنه جـ .

وأما الموافقة فمثل قولك « كل ب ج » أي عند ما يكون ب فيكون جـ من غير زيادة أنه يكون كذلك دائماً مادام ب أو غير دائم .

وأما المفروضة فمثل قولك « كل قمر ينكسف » أو « كل كوكب يطالع » .

وأما المنتشرة فمثل قولك « كل انسان يتنفس » .

وأما الحاضرة فمثل قولك « كل انسان مسلم » في الوقت الذي يكون اتفق ذلك فلا انسان كافر . ولا يبعد أن يصدق في أمثال هذه القضايا أن يقال « كل حيوان انسان » ، لو كان في وقت من الاوقات كذلك . وشرط هذه القضية الوقتية في الايجاب أن يكون الموضوع موجودا . وأما الوجودية فما يعم جميع مالا ضرورية فيه حقيقة .



في تحقيق الكلي السالب

في الحملات

اعلم أن المطلقة من السالب الكلي ليس له في لغتنا لفظ يطابقه ، وإن تحملنا له لفظاً وجدناه قولنا « كل انسان لا يكون كذا » و « كل ب لا يوجد ج » مع أن هذا يوهمنا أنه لا يوجد ج ما دام موصوفاً بأنه ب . وأما « لاشيء من ب ج » فهو شديد الايهام لذلك ، إذ كان السلب في القضايا يوم العموم في الاشخاص والازمان اذا كان منكراً ، وليس كذلك في الايجاب ، وما يجزيء ان كان كذلك ، إذ كان السلب من حقه أن يكون طارئاً على الايجاب وبعده وأن يطرأ عليه رافعاً له ، ولا يرفعه مالم يقتض العموم ، فلذلك قصد به التعميم في النيات والعادات ، لكتنا نعلم أن نفس السلب لا يوجب زيادة معنى على السلب الذي يعم الدائم وغير الدائم والموقت وغير الموقت .

فأما السالب الكلي الضروري سواء جعلته قولك « بالضرورة كل ب ليس ج » أوقات « لاشيء من ب ج » فعناه كل واحد مما يوصف ب ب كيف وصف وأي وقت وصف فانه مسلوب عنه مادام موجود الذات انه ج ، ولا يوهمك أن لفظ كل يوجب الايجاب ، بل يوجب العموم فقط ، فان أوجب بعد ذلك فهو ايجاب وان سلب فهو سلب .

وأما اللازمة فمثل قولك « لاشيء من ب ج » اذا لم تعن مادام موجود الذات عنيت مادام موصوفاً بأنه ب فقط .

وأما الموافقة فان لا تشترط في السلب المذكور عموم أوقات كونه ب ، واللغة لا تطيع في ايراد المثال لهذا .

وأما الوقتية فكقولك في مثل الحال التي جعلنا منها مثال الموجبة « ليس أحدمن الناس بكافر » وفي هذا الموضوع لا يجب أن يكون الموضوع موجوداً لاحالة ثم يسلب عنه ، فانه اذا اتفق في وقت من الاوقات مثلاً أن « لا يكون شيء من المنكسفات

موجودا» فصحيح أن تسلب القمر عن المنكسف فتقول «ليس الى الآن شيء» مما هو منكسف بقمر» من غير أن يكون ذلك عاما لكل وقت. وقد تصدق هذه السالبة في مثل قولك «ولا أحد من الناس بحيوان» اذا كان وقتا ما مثلا لانسان فيه البتة، فلم يكن حينئذ انسان حيوانا، وكيف يكون حيوانا وهو غير موجود.

في البعزيتين الجزئيتين

يجب أن يعلم أن البعزيتين الموجبة والسالبة على أحكام الكائيتين في كل شيء. الا أن الحكم على جهته انما هو في البعض فقط، وذلك لا يمنع أن يكون الباقي كذلك أو مخالفا له في الايجاب والسلب وفي غير ذلك من الضرورة واللزوم والموافقة والوقتية.

وتخص البعزيات أنه يكون فيها مقدمة دائمة الحكم، وليست بضرورية الحكم لانها يكون اتفق لها صحة الحكم الممكن مادام الموضوع موجود الذات لاسيما في السلب. وقد تكون هذه الدائمة بحسب ما دامت الذات موجودة، ولنسم (الدائمة مطلقا) ويكون مادام موصوفا بأنه ب مثلا ولنسم (الدائمة المشروطة).

فيما يلحق القضايا من الزوائد

ان كل قضية فاما أن تكون ذات موضوع ومحمول فقط مهملة أو مخصوصة، واما أن يكون هناك حصر وتدخل اللفظة الحاصرة مثل «كل» أو «لا شيء» و«بعض» أو «لا بعض».

وأيضاً اما أن تكون لها في نفسها مادة لم تصرح باللفظ الدال على ذلك سواء كان صادقا أو كاذبا وتسمى (جهة) مثل أن تقول «زيد يجب أن يكون كاتباً» أو «يمكن» أو «يتمتع». واذا لحقت الجهة القضية سميت (رباعية). ومن العبارة على

الجهات أن يقال « بالضرورة كذا » أو « ليس بالضرورة » و « بالامكان كذا » أو « ليس بالامكان ». أو يكون مطلقا بلا شرط . وكل واحد من الضرورة واللزوم والوقنية جهة ولكنه ربما كان ترك الجهة من بعضها دليلا على الجهة .

ومعنى قولنا « بالضرورة » أن يكون الحكم مادام ذات الموضوع موجودا ، ومعنى « الامكان » أن يكون الحكم غير ضروري في نفسه ، لاني الوجود للموضوع فيجوز أن يوجد له ، ولاني عدمه عنه فيجوز أن يعدم عنه ثم سنفصل هذا .

في تحقيق المقدمة المطلقة

المقدمة المطلقة « قد تقال للمقدمة اذا حكم فيها بالمحمول بايجاب أو سلب من غير زيادة شرط البتة » وهي أعم من الضرورية ومن التي ليست بضرورية وتفارق الضرورية مفارقة ما هو عام لما هو خاص ، فان الضرورية هي التي الحكم فيها موجود مع شرط دوامه ما دامت الذات الموصوفة بالموضوع موجودة . وتفارق الممكنة التي هي أخص بالمنطق بأنه لا بد فيها من وجود اما دائما واما وقتا معينا أو غير معين ، وهذه الممكنة يجوز أن لا يوجد لموضوعها الحكم الممكن البتة مادام موجودا .

وقد يقال (مطلقة) لما لا يجب أن يكون الحكم على ما حكم به من عمومه أو خصوصه ضروريا مادام ذات الموجود موضوعا وان كان قد يكون في بعضه ضروريا مثل قولك « كل أسود فهو ذولون جامع للبصر » فنه ما هو أسود مادام موجود الذات فيكون ذا لون جامع للبصر مادام موجود الذات ، ومنه ما لا يجب أن يكون أسود مادام موجود الذات ، فلا يجب أن يكون ذا لون جامع للبصر مادام موجود الذات . وقد يقال (مطلقة) ما يكون الحكم يجب أن لا يكون ضروريا في شيء من موضوعات الموضوع ، أي ما يقال عليه الموضوع ، بل يكون محمولا عليه وقتا فقط .

مثل أن تقول « ان كل منكسف فهو فاقد للضوء المستعار » وليس شيء منكسفا دائما مادام موجود الذات ، أو مثل أن تقول « كل مريض فهو ناقص القوة » وهذا الوقت قد يكون وقت كون الموضوع موصوفا بما وصف به ، وقد يكون وقت ما معين ككون القمر منكسفا وقتا معينا وقد يكون وقتا غير معين ، مثل كون الانسان متمسكا . وأما الذي يقال في جانب المحمول بشرط مادام المحمول محمولا فهو كلام صحيح لاغنى له فيما نحن فيه .

وقد يذهب قوم في قولهم (المطلقة) الى الزمانية التي أشرنا اليها ويجمعون وقتها زمانا ما يفرض ، لاسيا حاضرا ، ولا ينعون غير ذلك ، لكنه قد يلزم مع وضعهم أن يكون قولنا « كل انسان حيوان » من حيث التصديق به ليس ضروريا ، فانه قد يكذب اذا كان الناس معدومين ، فحينئذ لا يكون ولا واحد مما هو انسان المحمول عليه أنه حيوان ، وكيف يكون حيوانا و ليس موجودا وانسانا ، فتصير هذه القضية عندهم من القضايا الممكنة .

في تحقيق المقدمة الممكنة

قد يقال (مقدمة ممكنة) اذا كان الحكم فيها غير ممتنع سواء كان مع ذلك ضروريا واجبا أو غير ضروري ولا واجب .
ويكون (الممكن) بحسب هذا الاعتبار تقسم الاشياء اليه والى مقابله (المتنع) فقط . وتقسم الى (الواجب) و (الممكن) الآخر ، ليس قسمة الاسم المشترك كما يظنه الذين لا يعلمون ؛ بل قسمة معنى جامع ، وهو ما اجتمعا فيه من المباينة في المعنى للممتنع .

وهذه المقدمة الممكنة تدخل فيها الضرورة والمطلقة بأصنافها والممكن الآخر الذي سيخبر عنه دخول الأمور التي هي أخص معنى في الأمر الذي هو أعم معنى . وهذا الممكن هو الذي اذا قيل ليس بممكن وعني بالممكن المسلوب كان معناه هو ممتنع .

وقد يقال (مقدمة ممكنة) ويعنى بها أن الحكم فيها غير ضروري هو ولا تقيضه أعني الضروري الذي أو مانا اليه، فيكون هذا أخص من ذلك، ويخرج منه الواجب الضروري، ويدخل فيه المطلق وما فيه ضرورة بشرط وقت أحوال وليست ضرورية مطلقة، ويدخل فيه الممكن الذي هو أصدق من هذا حدا وهو الذي لا وجوب الوجود فيه أولئك تقيضه الوجود المطلق والوجود بحسب شرط أو وقت فيجوز أن يخلو الموضوع عن ذلك الحكم دائماً من غير وجوب خلوه دائماً وجواز أن يوجد لموضوع ما وقتاً أو دائماً وجوداً اتفاقياً، مثل « أن يكتب زيد » .
ويقال (ممكن) لأخص من الجميع وهو هذا الآخر الذي لا ضرورة فيه مطلقاً ولا بشرط .

وقد يقول قوم (ممكن) ويعتبر حال الحكم في المستقبل بحسب أي وقت فرضت فيه الحكم على أنه في أي وقت فرضت فيه لم يكن ضرورة اما مطلقة واما بشرط .
وأما الحال ولا تبالي فيه سواء كان الشيء موجوداً أو غير موجود ، وهذا أيضاً اعتبار صحيح يجوز أن يطلق عليه اسم (الممكن) ، اسكن الأصول ما أشرنا اليه .
وقد حسب قوم من ضعفاء النظر أن من شرط الممكن أن لا يكون موجوداً في الحال فيكون قد وجب من حيث وجد في الحال ، ولم يعلموا أنه ان صار وجوده واجباً - لأنه حصل موجوداً في الحال - فيصير لا وجوده واجباً لأنه حصل لا موجوداً في الحال ، فما بالهم يهربون عما يعطيه الوجوب في الوجود ولا يهربون عما يعطيه الوجوب في اللاوجود وهو الامتناع ، وليس اذا صار الشيء موجوداً فقد صار واجباً الا أن يؤلف فيقال « الموجود مادام موجوداً فهو واجب أن يكون موجوداً » أي بشرط مادام موجوداً ، و فرق بين أن تقول ان الموجود يجوز لولم يكن موجوداً أو ليس واجباً ان كان موجوداً وبين أن تزيد فتقول مادام موجوداً وكل ما هو ممكن الوجود فانه اذا وجد كان واجباً أن يكون مادام موجوداً ، وذلك لا يمنع كونه ممكناً في نفسه على أنه أيضاً اذا كان موجوداً وجب أن يصير واجباً ، فليس يمكن أن يصير واجباً أبداً دائماً ، بل واجباً في وقت ، وذلك لا يمنع الممكن العام ولا الممكن الخاص الذي ليس

فيه ضرورة دائمة بل يحتمل ضرورة مؤقتة ومشروطة ، ولا يمانع الممكن الذي هو أخص ،
فانه يكون باءتبار نفسه ممكنا أخص وباعتبار شرط يضاف اليه واجبا ، فيكون
ممكنا من غير الوجه الذي يكون منه واجبا : فيكون ممكنا من أنه لترك وطباعه وطباع
الموضوع لم يجب أن يوجد له البتة وجاز أن يخلو عنه الموضوع البتة ، اذ ليس في طباع
الموضوع ما يقتضي وجوده له ولا في طباع المحمول أن تكون ماهيته تقتضي وجودها
دائما للموضوع أو وقتا ما ، لكنه قد يعرض شيء من خارج يوجب ، فضلا عن أن
يوجد ، ويكون وجوبه من حيث أن ذلك العارض عرض فأوجب ، وقد علمت
أن من علق الضرورة والامكان بمحصر القضية وعلق المحصر بوقت ما جاز أن يكون
قوانا « كل انسان جوه » ممكنا أن يكذب ، وقولنا « كل لون سواد » ممكنا
أن يصدق .

في التناقض

اعلم أن من حق السلب أن يرفع الايجاب ولا يصدق معه ، وأنه اذا كذب
الايجاب أن لا يكذب معه ، فان الشيء لا يخرج من الايجاب والسلب اذا وقفا على
التقابل الحقيقي ، فيكان السلب انما يسلب الشيء من جهة ما أوجب عليه .
لكنه قد يتفق أن لا يقع السلب مقابلا للايجاب من الجهة التي وقع عليها
الايجاب ، فيتفق حينئذ أن يكون الايجاب والسلب صادقين معاً أو كاذبين معاً ،
واذا وقع الايجاب والسلب على ما ينبغي لهما من التقابل ، فوجب ضرورة اذا صدق
أحدهما أن يكذب الآخر ، واذا كذب أحدهما أن يصدق الآخر ، وبالجملة امتنع
أن يصدقا معاً أو يكذبا معاً ، فذلك هو التناقض .
فالتناقض - « هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب يلزم منه أن يكون
أحدهما صادقا والآخر كاذبا » .

فالقضايا المخصوصة يكفي في شرط تناقضها أن تراعى أحوال الحمل والوضع ،
وأما غيرها فقد تراعى فيها أيضا أحوال معان داخلية عليها مثل اللفظة الحاصرة ومثل

الجهة . فأول ما يجب أن براعى فيها هو شرائط الحل من القوة والفعل والكل والجزء والاضافة والشرط والمكان والزمان وغير ذلك مما عدناه في الفن الذي فرغنا عنه . والمهم أن تراعى لفظة المحمول والموضوع وغير ذلك ، ويحذر أن لا يكون وقوعه في القضيتين وقوع اللفظ المشترك ، بل وقوع اللفظ المتواطىء .

ووقوع اللفظ المشترك هو أن يقع اللفظ على الشئتين أو على الاشياء بسموع واحد وتختلف مفهوماته في كل واحد ، مثل «النور» على المسموع والمعقول و«العين» على الدينار ومنبع الماء .

ووقوع اللفظ المتواطىء هو أن يكون الوقوع بالمسموع والمفهوم معاً مثل وقوع لفظ «الحيوان» على الانسان والفرس .

فاذا اتفقت القضيتان في مفهوم الاجزاء التي منها تؤلف ، ثم كان الجزء من الموضوع أو الكل ذلك بعينه واطافة المحمول وزمانه ومكانه وكونه بالقوة أو بالفعل واحداً ثم أوجب أحدهما وسلب الآخر - كان في الخصوصية تقابل حقيقي . ووجب أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر . وأما اذا خالف شيء من ذلك لم يجب ، مثل أن يقول أحدهما «زيد ناسخ» والآخر «ليس بناسخ» وعنى بزيد غير ما عنى الآخر أو بالناسخ غير ما عناه ، أو قال الكأس الواحدة مسكرة وعنى بالقوة وقال الآخر ليس بمسكرة وعنى بالفعل ، أو قال فلان عبد أي لله وقال مقابله ليس بعبد أي للآدمي ، أو قال أحدهما الزنجبي أسود أي في بشرته وقال الآخر ليس بأسود أي في لحمه ، أو قال أحدهما ان النبي صلى إلى بيت المقدس وأراد في وقت وقال الآخر النبي لم يصل إلى بيت المقدس وأراد وقتاً آخر ، أو فعل شيء مما يجري هذا المجرى في مكان أو شرطاً اطلاقاً أو تقييداً وغير ذلك - فليس يجب أن يكون بينهما تقابل الايجاب والسلب ، وهو التناقض بالحقيقة .

فأما اذا كان هناك لفظة حاصرة ولم يكف ما أو ماأنا اليه ، بل احتيج أن تراعى أشياء آخر فانه اذا اتفقت القضيتان في كمية الحصر واختلفتا في كيفية الايجاب والسلب جاز أن تكذبا جميعاً وجاز أن تصدقا جميعاً .

فأما كيف تكذبان جميعا فذلك اذا كانتا كليتين وكانت المادة ممكنة ، مثل قولنا « كل انسان كاتب » ، « ليس ولا واحد من الناس بكاتب » . وأما اذا كانت المادة واجبة فتكون السالبة لاحتمال كاذبة ، مثل ما في قولك « كل انسان جسم » « ليس ولا واحد من الناس بجسم » وان كانت متممة فتكون المثبتة لاحتمال كاذبة مثل ما في قولك « كل انسان حجر » ، « ليس ولا واحد من الناس بحجر » .
وأما كيف يمكن أن تصدقا معا فذلك اذا كانتا جزئيتين وكانت المادة ممكنة أيضا ، مثل قولنا « بعض الناس كاتب » ، « ليس كل انسان أو ليس بعض الناس كاتباً » .

وأما الحال في الواجبة والمتممة فمثل ما قيل .

ومن شأن الناس أن يسموا الكائيتين المختلفين في الايجاب والسلب مع وجود شرائط التقابل المذكورة في الخصوصيات (متضادتين) ، والجزيئيتين النظيرتين لهما داخلتين تحت انقضاء ، ثم يحسن لهم اعتبار التقسيم والتركيب أن يراعوا أقساماً أخرى لا ينتفع بها .

والمستبصر بما بيناه سريع التفتن للقضاء بالفصل بينهما وبين حال القضيتين المتفتنيتين في كيفية الايجاب والسلب المختلفتين في الحصر وتسمى (متداخلتين) . وأنت لا عذر لك في أن لا تقضي فيها بالفصل . فأما اذا صارت القضايا معتبرة من جهة الجهات وجب حينئذ أن تعتبر لها في التناقض شروطاً واعتبارات أخرى . وليس ما يظن أن هذا الذي قيل كاف فيما لاجهه ضرورة أو امكان معه ، بل هذا كاف في بعض ما يخرج عنهما .

ومن الواجب أن تنظر كيف يقع التناقض في الحالي عن الضرورة والامكان الذي لا ضرورة فيه ايجاباً ولا سلباً . فان مراعاة التناقض في هذا الحالي وان رجوع الى الشرائط المذكورة فان لذلك الرجوع تفصيلاً لا يعني عنه البيان السالف المجمل . ولنبدأ ونبين بالتناقض في المطلقة العامة المذكورة أولاً .

في تقيض المطلقة العامة الاولى

اذا كانت موجبة كلية

اذا قلنا كل ب ج بالاطلاق الاعم فليس كل ما يكون جزئيا سالبا مطلقا يكون مناقضا له . لانه لا يمكننا أن نراعي الزمان بينهما على ما يجب ، فانه يجوز أن يكون الكلبي الموجب صادق الحمل في كل شخص زمانا ما أو حالا ما غير عام وأن تكون الأزمنة شتى ومختلفة في كل واحد . فاذا أوردنا الجزئية السالبة ودلنا به على سلب عن بعض ولم يشتمل الاعلى هذا جاز أن يكون ذلك السلب سلب مطلق غير دائم أو يكون في زمان غير شتى من الأزمنة التي كان فيها الايجاب حقا سواء كان الزمان في جميع الاشخاص واحدا أو كثيرا مختلفا . واذا كان كذلك يجب أن يكذب هذا السلب ان صدق الايجاب . ولا يمكنك أن تفرض الزمان واحدا ، فليست الجزئيات المتضمنة في قولك كل ب ج زمانها واحدا . وربما لم يمكنك أن تفرض الأزمنة متشابهة حتى تكون كلها مثالا ربيعا أو وقت كسوف القمر حتى تجعل السلب في الجزئي غير ذلك الواحد أو غير تلك المتشابهة ، فأن أمكنك ذلك فيمتد تكون الجزئية المشروط فيها ذلك الزمان وذلك الحال تقيضا مثلا كما تقول كل شجرة جوز فانها في صميم الشتاء معتبرة . وكذلك ان كان شرط غير الزمان ، لكن هذه القضية اما أن تكون بعض القضايا المطلقة التي نحن في وصفها ولا يكون الحكم في التناقض فيها حكما في كل قضية مطلقة ، واما أن تكون قد عرفت وسمعت حالها من بعد ، لكن غرضنا أن نعرف تقيض المقدمة المطلقة العامة غير مخصصة بشرط فنقول :

إنه لما لم يمكن مراعاة زمان جزئي مخصوص أحوال جزئية مخصوصة وجب أن يكون إيرادنا التقيض مراعي فيه ما يشتمل على كل زمان وحال ، وذلك بأن يجعله جزئية سالبة دائمة السلب .

ودائمة السلب في الجزئيات غير الضرورية فيها ، وذلك أنه ليس يبيد في الجزئيات أن يسلب عنها ما ليس ضروري السلب سلباً دائماً ، فانه من الجائز أن

يخلو الجزئي عن شيء مما هو ممكن ، له الامكان الصرف ، حتى يوجد وعدم ولا يعرض له ذلك الممكن ، مثل أنه يجوز أن يوجد بعض الناس ، وتسلب عنه الكتابة مادام موجود الذات فلا يوجد كاتباً البتة ، فيكون حقاً أن « بعض الناس لا يكتب البتة » ومع ذلك هذا السلب لا يكون ضرورياً عنه ، فهذه السالبة مقابلة الموجبة المطلقة بالاطلاق العام ، كما صدقت الموجبة المطلقة كذبت هذه السالبة ، وكما كذبت الموجبة المطلقة صدقت هذه السالبة ، واقتسامهما الصدق والكذب دائماً .

وبئس ما فعل المغريون حين اعتبروا — في تناقض الضروريات والممكنات — الجهة ولم يعتبروا في المطلقة ، فان الاطلاق أيضاً جهة من الجهات كيف أخذت المطلقة وبكونها بتلك الجهة تخالف الضرورية والممكنة ، وان كان جهتها كونها خالية عن جهتي الضرورة والامكان فهذا الخلو حكم .

وربما قال قائل منهم : لتكن السالبة المقابلة لهذه الموجبة أن « ليس بعض ج ب » في الزمان أو الحال الذي فرض فيه ذلك البعض حين قيل « كل ج ب » أو « ليس بعض ج ب » عند ما يكون « كل ج ب » فان القول الاول يحيل على الفرض وليس في الفرض زمان أو حال معلومة ، والقول الثاني يحيل على الوجود ولكنه كاذب في كل حال صدقت الموجبة أو كذبت وفي ذلك وجهان من الحكم فاسدان : أحدهما أنه ليس يجب أن يكون السالب دائماً — في التقابل الذي يجابه كلي مطلق — كاذباً لا محالة ، والثاني أنه اذا كذبت الموجبة فكذبت هذه السالبة اجتمع النقيضان في الكذب وهذا محال .

فحين اذن أن الموجبة الكلية المطلقة العامة تناقضها السالبة الجزئية الدائمة ، وهي ضرب من المطلقة الاتفاقية .



في نقيض المطلقة التي تلي هذه العمارة

إذا كانت أيضاً كلية موجبة

وهذه هي المسماة باصطلاحنا (وجودية) التي لا ضرورة حقيقية فيها إذا قلنا صادقين « كل ب ج بالوجود » أي بلا ضرورة حقيقية بته ، فقد تصدق معه المطلقات السالبة كما علمت ، لكن ويصدق معه الممكن وإن لم ينعكس ، وإنما تكذب معه الموجبة الضرورية وتكذب معه السالبة الضرورية ، وقد تكذب معه السالبة الجزئية الدائمة التي وصفناها ، فيجب أن يكون نقيضه غير خال عن الأشمال على جميع ذلك ومقولاً على جميع ذلك .

وليس يمكن أن توجد قضية سالبة تصدق على جميع ذلك إلا أن تجعل سالبة الوجود فيقال « ليس دائماً بالوجود كل ب ج » أي بل « كل ب ج بالضرورة » أو « بالضرورة ليس كل ب ج » أو « بعض ب يكون دائماً ليس ب ج » وإن لم يكن بالضرورة ، ولا يمكنك أن تجد لهذه الموجبة نقيضاً غير هذه السالبة البتة أو ما هو في قوتها ، ولا لهذه السالبة وما في قوتها غير هذه الموجبة .

في نقيض المطلقة اللازمة

إذا كانت كلية موجبة

نقيض هذه المطلقة هي السالبة الجزئية المشاركة للموجب في الوقت الموقت وهو وقت محصل لأنه الوقت أو الحال التي يكون ما هو ب موصوفاً بأنه ب فاذا قال « كل ب ج » — أي مادام موصوفاً بأنه ب — كان نقيضه « ليس كل ب ج » أي ليس ما دام موصوفاً بأنه ب فهو ج ، بل إما أن يكون ج وإما أن يكون وقتاً دون وقت ، وقد تعين الشرط فصح التقابل .

في تقيض اللازمة المشروطة

إذا كانت كلية موجبة

هذه القضية ليس تقابلها السالبة الدائمة ، وذلك لأنها تقابل ما هو أعم منها ، وقد تكذب إذا كانت الموجبة ضرورية ، وإذا كان كذلك لم يكن كذبها يوجب صدق الموجبة المشروطة فأمكن أن تكذب مقابل تقيضها التي تسلب اللزوم المشروط ولا تمنع الضرورة ولا توجبها واللفظة المتممة له التي تطابق « ليس كل ج إنما يكون ب » مادام موصوفا بأنه ج عارضا له ج أي بل أما دائما وأما لا في وقت البتة وأما في بعض أوقات كونه ج وأما في غير وقت كونه ج ، بل في وقت له آخر .
ولانظن أن قولنا « ليس دائما يوصف » يوجب أن يكون يوصف في غير ذلك الوقت لان قولنا دائما تخصيص ، وسلب التخصيص ليس يوجب التعميم ، فانه قد يسلب التخصيص حيث يسلب التعميم .

في تقيض الطارئة من المطلقات

إذا كانت كلية موجبة

لاتناقض هذه القضية السالبة الجزئية اللازمة المشروطة فانه اذا قيل « كل ب ج » أي في حال من أحوال كونه ب لم يكن تقيضه أنه « ليس كل ب ج » في حال من تلك الاحوال ، بل « بعض ب ليس البتة مادام ب ج » ، وذلك أنه يمكن أن يكون كذب الطارئة الموجبة لصدق اللازمة الموجبة ، فيجب أن يكون التقيض ما يرفع ذلك كله ، والذي يرفع ذلك كله قولك « بعض ب له دوام سلب أو إيجاب ج مادام ب » وهذا دوام لأي حال من الحالين كانا .
وتخالف الدائمة المقابلة للمطلقة العامة بما تعرف .

في تقيض المطلقة التي تعمr اللازمة والطارئة

وهي الموافقة اذا كانت كلية موجبة

قد يسبق الى الوهم أن تقيض هذه المقدمة المطلقة هي السالبة الدائمة المشروطة ، وليس كذلك ، فان بعض ما يدخل تحت هذه الموافقة يكذب مع كذب هذه ، وهي اللازمة المشروطة اذا كانت كلية موجبة ، بل تقيض هذه سالبة الموافقة ، وهو ان « بعض ج. ليس انما يوصف بأنه ب في وقت كونه ج. » أي « بل في كل وقت » أو « ولا في شيء من الاوقات » أو « في وقت لا يكون فيه ج. » ، واذا قلنا « انما يوصف بأنه ب في وقت كونه ج. » عم ما يوصف في الوقت كله وما يوصف في وقت منه ، فاذا قال « ليس انما يوصف انه في وقت كذا » سلب ما يعم الامرين فقط سلبا مقابلا .

في تقيض الكلية الموجبة الوقيمية

هذه يسهل ايراد التقيض لها ، لان الوقت معين .

في تقيض السالبة الكلية المطلقة

على الوجوه المذكورة

قد يمكنك أن تستخرج شروط مناقضة السالبة الكلية في باب باب من أبواب من مضادتها ، فتقيض قولنا « لا شيء من ج ب » بالاطلاق الأعم « بعض ج ب » دائما ، وقد عرفت الفرق بينه وبين الضروريات ، وتقيض هذا القول اذا كان وجوديا « بعض ج ب » بالوجود ، وتقيض هذا القول اذا كان لازما وكان معناه لا شيء من ج يكون ب عند ما يوصف بأنه ج « بعض ج ب » عند ما يفرض ج اما دائما واما وقتا ، وتقيض هذا القول اذا كان لازما مشروطا « بعض ج اما

يكون ب « عند ما يفرض له ج دائما أو وقتا ، وتقيض هذا القول اذا كان طارئا
 « بعض ج له دوام سلب أو ايجاب ب » ، وتقيض هذا القول اذا كان بالمعنى
 الذي يعم الطارئ واللازم المشروط « بعض ج ب ليس أما يسلب عنه ب في حال
 كونه ج » .

وأما الوقتية فتقيضها الموجبة الجزئية المشاركة في الوقت .

في تقيض الموجبة المطلقة الجزئية

قد يمكنك أن تعرف التناقض ها هنا أيضا مما قيل لك في الموجبة الكلية ،
 فتقيض قولنا « بعض ج ب » بالاطلاق الاعم « ليس شيء من ج ب » اذا كان
 المراد بهذا أن كل واحد مما هو ج لم يوجد ولا يوجد له ب ما دام موجود الذات
 من غير أن تعني بذلك الضرورة ، فان ذلك حينئذ يكون تقيض الممكنة العامة
 لا المطلقة .

وأما ان قيل هذه القضية هل تكون صادقة حتى تكون مثلا طبيعية غير ضرورية
 السلب يعرض لها أن لا توجد لشخص ما فليس على المنطقي أن يخوض فيه ، لكنه
 ان كان لاصدق لمثل هذا السالب ولا كذب لمثل ذلك الموجب وقد حصل الاقسام
 دائما لكن الموجب ليس يجب فيه أن تشتط المادة الممكنة دون الضرورية ، لأن
 المطلقة عامة جدا وكذلك السالبة التي تقابلها ليس بشرط فيها أن يكون دوامها
 دوام ضرورة او غير ضرورة .

وأما اذا كانت هذه القضية وجودية فتقيضها « ليس بالوجود ولا شيء من ج
 ب » أي « بل بالضرورة ايجابا أو سلبا » وليس قولنا « ليس بالوجود ولا شيء
 من ج ب » هو قولنا « بالوجود ليس شيء من ج ب » ونعني سلبا عن كل واحد
 غير ضروري ، فان هذين قد يصدقان جميعا .

وأما اذا كانت لازمة فتقيضها ما يعم اللازمة والطارئة ، فان الحال متممة ، فانه
 اذا قال « بعض ج ب » أي ما دام موصوفاً بأنه ج ، ضرورة كان ج أو غير ضرورة ،

فنتقيضه أنه « لا شيء من ج الا وليس ب ب » أي عند ما يوصف بأنه ج من غير فرض دوام أو غير دوام .

وأما اذا كانت لازمة مشروطة فتقيضها « لا شيء مما هو ج انما هو ب مع كونه ج » أي « بل دائما » أو « لا البتة » أو « في حال منه دون حال » .

وأما ان كانت طارئة فتقيضها « لا شيء مما هو ج انما هو ب في بعض أحوال كونه ج » بل اما أن « لا يكون ب البتة » أو « يكون ب بالضرورة أو لازما » .

وأما ان كانت بحيث تعم اللازمة المشروطة والطارئة . اهـ

(تنبيه) وجد في آخر نسخة الاصل المحفوظة في المكتبة الخديوية ما نصه :

« هذا مقدار ما يوجد من هذا الكتاب .

« والحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين .

« فرغ من نسخه عبد الرازق بن عبد العزيز بن اسماعيل الفارابي الصفناجي .

« عورض بالاصل الذي انتسخ منه بقدر الطاقة والامكان .

« ولواهب العقل الحمد بلا نهاية . » اهـ



فهرس

منطق المشرقيين

و

القصيدة المزدوجة

صحيفة	
و	تصنيفه كتاب (الشفاء)
ز	اختفاؤه في دار أبي غالب
ز	دخوله السجن في قلعة فردجان
ح	انتقاذه من السجن
ح	خروجه الى أصفهان متنكرا
ح	اتصاله بالأمر علاء الدولة
ط	اشتغاله بالرصد والفلك
ط	مطالعتة للكتب
ط	ابن سينا وأبو منصور الجبائي
ي	تجاربه الطبية
ي	همته في التأليف
يا	اختراعه بعض الآلات الفلكية
يا	مرضه
يب	وفاته
يب	علمه وفلسفته
ي	مصنفاته
كا	شعره
لز	وصيته

صحيفة

ابن سينا يترجم نفسه ،

الدور الاول:

أ	أبوه وأمه وأخوه الكبير
أ	قرائته على التالي
ب	انفرادة بالقراءة والدرس
ج	صلته بالأمر نوح بن منصور
د	شروعه في التصنيف
د	انتقاله الى كركانج وغيرها
هـ	وصوله الى جرجان
	روايات أبي عبيد الجوزجاني ،

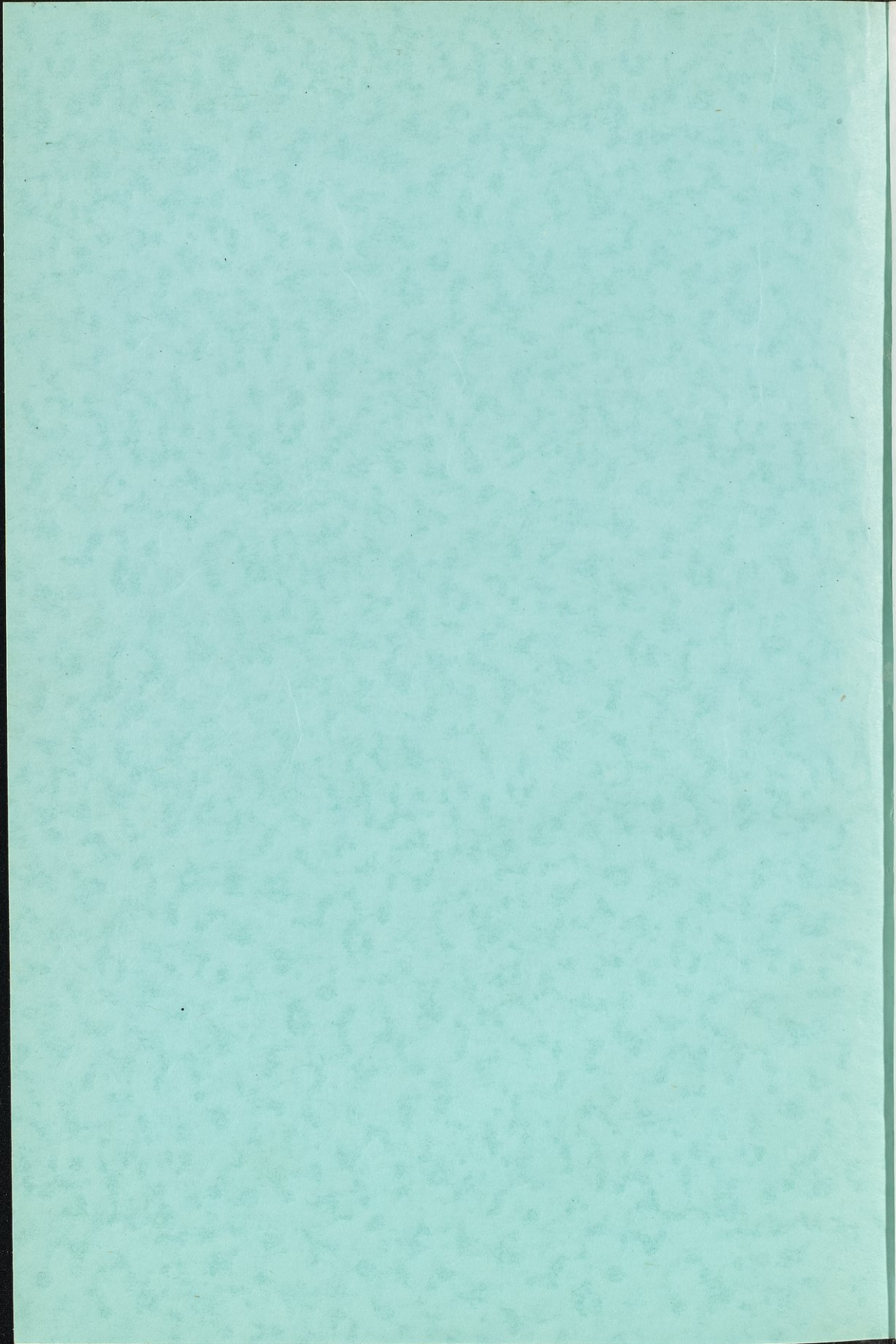
الدور الأخير:

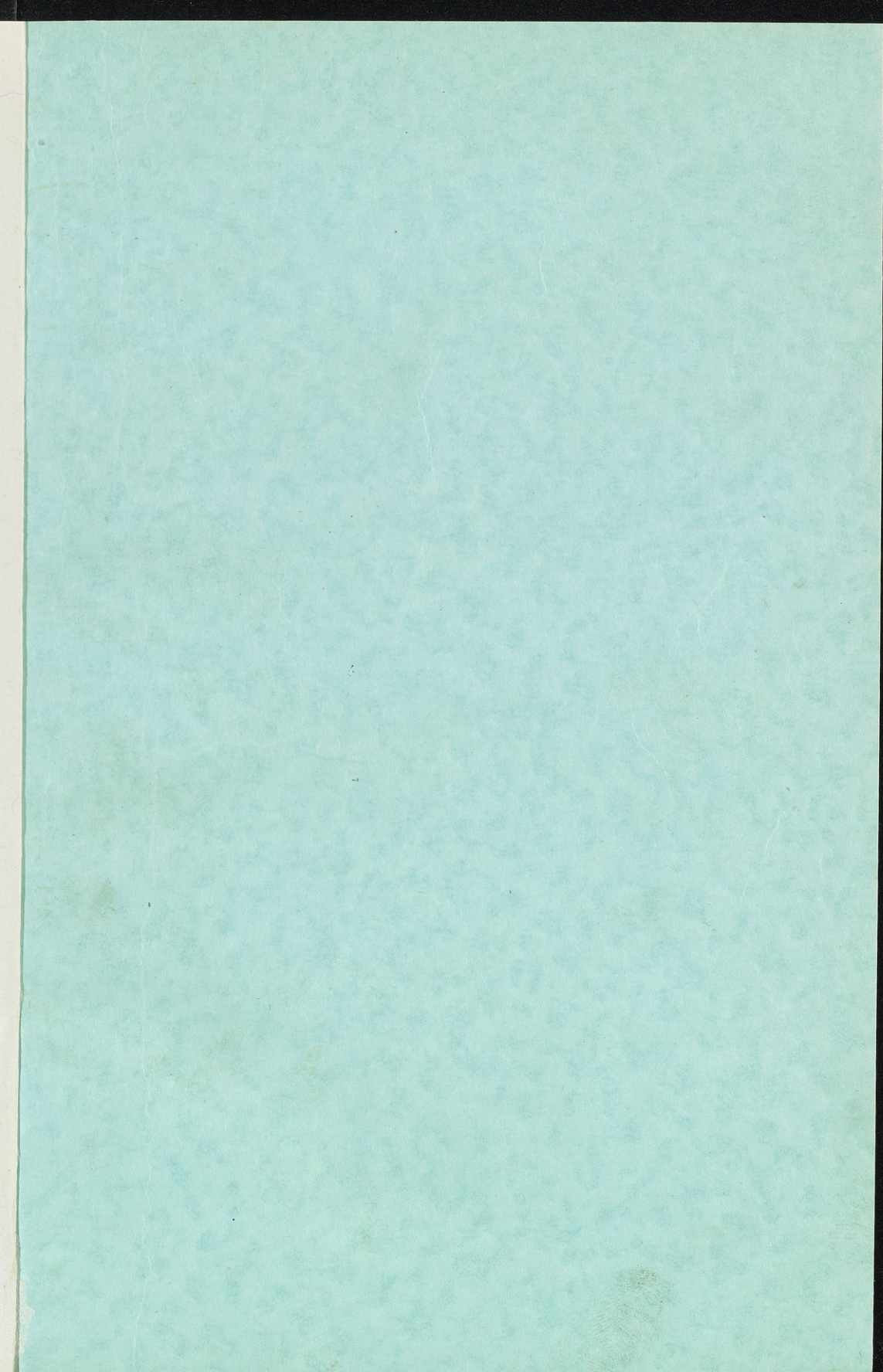
هـ	تصنيفاته في جرجان
و	انتقاله الى الري
و	ذهابه الى قزوین وهمدان
و	تقلده الوزارة
و	ثورة الجنيد عليه
و	اعادة الوزارة اليه

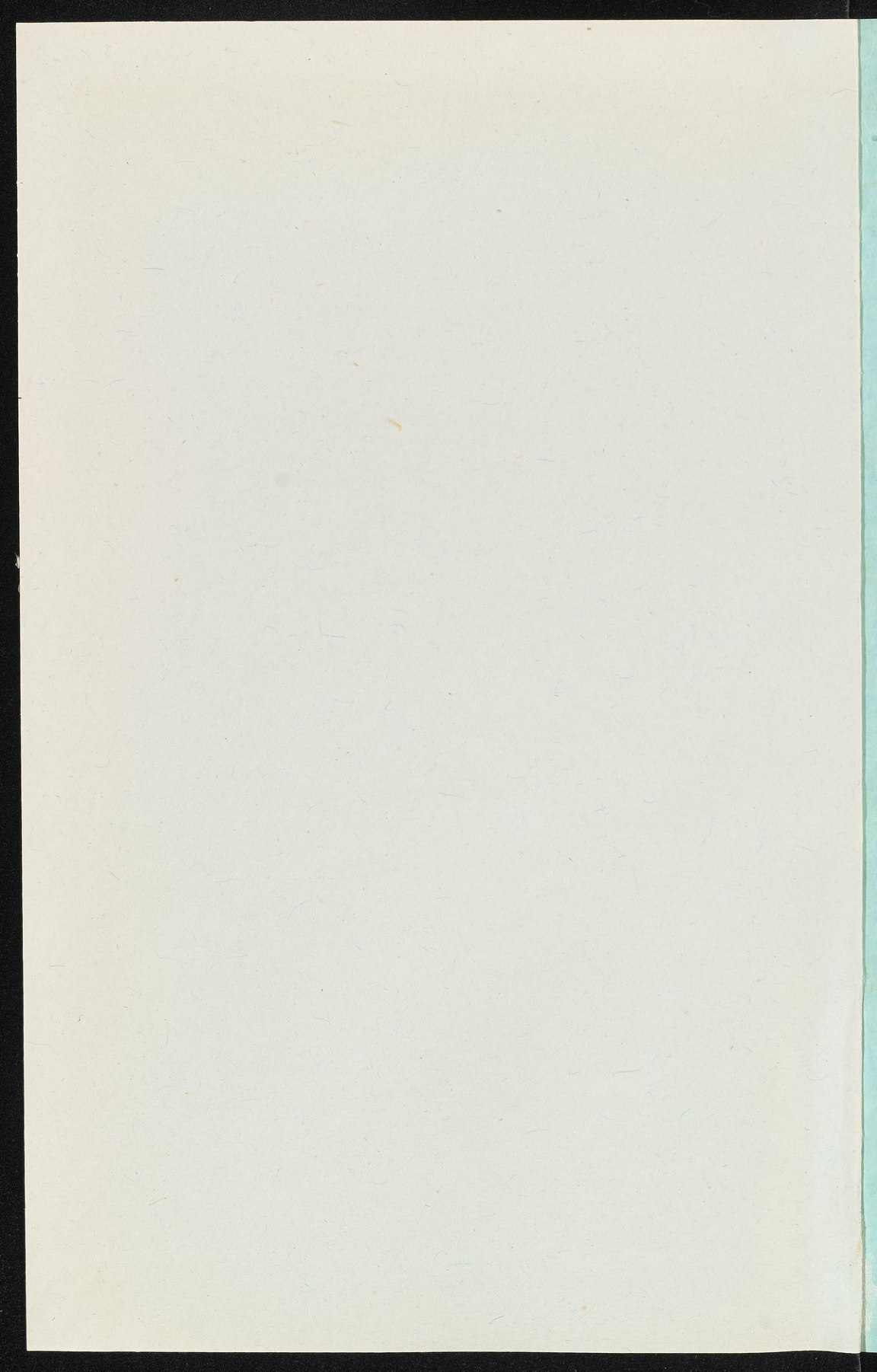
صحيفة	صحيفة
الكلي والجزئي ١٢	القصيدة المزوجة :
المحمول على الشيء ١٢	المقدمة ٢
عدد دلالة اللفظ على المعنى ١٤	الالفاظ المفردة ٤
أصناف دلالة المحمول على الموضوع ١٥	الالفاظ الخمسة ٥
أصناف الدلالة على الماهية ١٦	المقولات العشر ٦
المقومات ١٧	القضايا ٧
اللازمات ١٨	التقيض ٩
العوارض الغير اللازمة ١٩	العكس ٩
اللاحق العام والخاص ٢٠	القياس ٩
أصناف تركيبات المعاني المختلفة ٢٠	القياس المستثنى (الشرطي) ١١
في العموم والخصوص	الاستقراء ١٢
تركيب أحوال المحمولات ٢٥	التمثيل ١٢
أصناف التعريف ٢٩	مواد المقدمات ١٢
الحد ٣٤	البرهان ١٤
امتحان المحمول ٤٦	المطالب ١٦
امتحان العام ٥٠	الجدل ، الخطابة ، الشعر ، المغالطة ١٦
امتحان الذاتي المقوم ٥١	الحد ١٧
امتحان العرضي ٥٢	منطق المتشريقين :
امتحان الجنس ٥٢	المقدمة ٢
امتحان الفصل ٥٣	ذكر العلوم ٥
امتحان الخاصة المطلقة ٥٣	مقدمات التصور ٩
امتحان يعم الخاصة المفردة ٥٤	اللفظ المفرد ١١
امتحان يخص شرح الاسم ٥٥	والمعنى المفرد

صحيفة	صحيفة
٧١ تحقيق المقدمة المطلقة	٥٦ امتحان الحد
٧٢ تحقيق المقدمة الممكنة	٥٧ تعريف الاسم والكامة والأداة
٧٤ التناقض	والقول
٧٧ نقيض المطلقة العامة الاولى	٦٠ التصديق ،
٧٩ نقيض المطلقة التي تلي هذه العامة	أصناف القضايا
٧٩ نقيض المطلقة اللازمة	٦٤ تحقيق الموضوع في المحلي
٨٠ نقيض اللازمة المشروطة	٦٤ تحقيق المحمول في المحلي
٨٠ نقيض الطارئة من المطلقات	٦٥ تحقيق القضية المحلية بأجزائها
٨١ نقيض المطلقة التي تم اللازمة	٦٦ تحقيق ايجاب المحلي
والطارئة	٦٦ تحقيق السلب المحلي
٨١ نقيض الكلية الموجبة الوقتية	٦٨ تحقيق الكلي الموجب في الحملات
٨١ نقيض السالبة الكلية المطلقة	٦٩ تحقيق الكلي السالب في الحملات
٨٢ نقيض الموجبة المطلقة الجزئية	٧٠ البعضيتان الجزئيتان
الفهرس	٧٠ ما يلحق القضايا من الزوائد









Cornell University Library
B751 .M4 1973

Qasidah al-muzdawijah fi al-mantiq wa



3 1924 028 975 262

olin

B

751

M4

1973